خطوات على طريق التنوير (٢)

القرآن البعدي

بحوث تنويرية جادة تحمل أسئلة مقلقة

حول أصل اهتمام السماء بكتابة القرآن ودستوريته الدائمة



تأليف

مِيثاق العسر











القرآن البعدي

القرآن البعدي

بحوث تنويريّة جادّة تحمل أسئلة مقلقة حول أصل اهتمام السّماء بكتابة القرآن ودستوريّته الدّائمة

ميثاق العسر

طُبع في لبنان، 2020

First Edition، Lebanon, 2020



ISBN :978- 1- 989865 -69- 9

خطوات على طريق التنوير

(2)

القرآن البعدي

بحوث تنويريّة جادّة تحمل أسئلة مقلقة حول أصل
اهتمام السّماء بكتابة القرآن ودستوريّته الدّائمة

تأليف
ميثاق العسر



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ؛ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ؛ وَهَـذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا؛ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾

(الزّخرف: ٤٤؛ الشّعراء: ٢١٤؛ الشّورى: ٧؛ إبراهيم: ٤)

القرآن البعدي الهوية والذات

ثمّة أسئلة مُقلقة تختلج في صدر الباحث الموضوعيّ المحايد وهو يواجه نسخة القرآن المتداولة اليوم؛ إذ يلاحظ أنّ الرّاكز في الوعي الجماهيريّ الإسلاميّ بعرضه العريض وبمختلف طبقاته العامّة وصنوفها أنّها نزلت على رسول الإسلام محمّد بن عبد الله "ص" أو صدرت منه كما هي متداولة اليوم، وبالتّرتيب والتّسلسل المعروف، ولهذا لا يسمحون لأنفسهم فضلاً عن غيرهم بتداول أيّ أسئلة تتعلّق بذلك في دواخلهم فضلاً عن طرحها أمام الملأ.

لكنّنا حينما نُراجع صحاح المسلمين عموماً نلاحظ ما يغاير هذه النّتيجة الرّاكزة خطأً في الوعي الإسلاميّ العامّ؛ إذ خرج رسول الإسلام "ص" من هذه الدّنيا ولم يكتب القرآن لا بنفسه ولا بإشرافه المباشر، كما لم يجمع القرآن بين دفّتين أيضاً، وإنّما تمّت هذه العمليّة بعد رحيله "ص" على تفصيل تحمّلت الدّراسة الحاليّة كشف حقيقته وأهدافه وأدلّته وشواهده.

وبغية تقديم إيضاحات نافعة وهامّة لما سنكرّر طرحه في هذه الدّراسة ينبغي علينا إيضاح بعض الاصطلاحات والأفكار الواردة فيه؛ بغية تجنّب التّوصيفات الارتجاليّة لمحض قراءة عنوان أو سطر فيه، ولهذا يحسن بنا تقرير الحقيقة التّالية:

نحن لا نؤمن بتحريف القرآن بصيغته الاثني عشريّة المشهورة والذّاهبة إلى وقوع نقصٍ في نسخة القرآن الواصلة، بمعنى: قيام جامعيه بحذف الآيات

الدّالّة على الإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة وأسماء شخوصها، وإنّ هؤلاء الأئمّة أنفسهم أمروا بالتّعبّد بهذه النّسخة القرآنيّة والعمل بها في ضوء إرشاداتهم وتعليماتهم وهديهم حتّى يظهر المهدي الّذي سيخرج نسخة القرآن الّتي دوّنها وجمعها عليّ بن أبي طالب "ع" ورفض الخلفاء الانتفاع منها كما هو المعروف والمشهور بينهم"[1].

أقول: نحن لا نؤمن بهذا اللّون من التّحريف بصيغته المتقدّمة ـ وركّز على لغة القيود ـ أصلاً؛ وإنّما نذهب إلى ما نصطلح عليه بالمبنى المختار، أو الاتّجاه المختار، والّذي يرى: أنّ السّماء لم تكن مهتمّة ولا مكترثة ولا جادّة في تحويل القرآن من مادّة صوتيّة إلى مادّة مكتوبة محرّرة بين جلدين، فضلاً عن أن تكون قاصدة لتحويل هذه المادّة الصّوتيّة ـ الّتي نزلت أو صدرت في فترة نيّفت على العشرين سنة لأسباب جملة منها آنيّة مختلفة ومتنوّعة ـ إلى دستور دينيّ دائميّ لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا، ولهذا رحل رسول الإسلام "ص" إلى ربّه ولم يكتب القرآن بنفسه أو بإشرافه المباشر ولم يجمعه أصلاً، كما لم يكتبه غيره بجميع آياته أيضاً، وإنّما أُنجزت هذه المهمّة بعد وفاته إثر بدعة أطلق شرارتها الخليفة الثّاني عمر بن الخطّاب المغدور سنة: "٢٣هـ"؛ حيث أقنع الخليفة الأوّل أبا بكر المتوفّى سنة: "١٣هـ" بضرورتها رغم تمنّع الأخير عنها، فبادرا بعد ذلك لإقناع الشّاب العشرينّي زيد بن ثابت بضرورة تحمّل

[1] سنخصّص بحوثاً كثيرة في هذه الدّراسة لتوثيق هذا المدّعى فترقّب.

أعبائها فقبل على مضض أيضاً[1]، وهذا هو ما نصطلح عليه بالقرآن البعدي تمييزاً له عن القرآن القبلي الّذي نعني منه القرآن الصّوتي الّذي نزل أو صدر لأسباب متنوّعة ومختلفة أيضاً.

وفي هذا السّياق تحمّلت الدّراسة الحاليّة تعميق وتوثيق أمرين:

الأوّل: تعميق الاتّجاه المختار والّذي تقدّم شرحه آنفاً، وإيجاد الأدلّة والشّواهد له من خلال النّصوص الواردة في صحاح المسلمين.

الثّاني: توثيق مختار الاثني عشريّة في تحريف القرآن ـ ولو بمعنى النّقص والتّصحيف ـ من خلال أمّهات كتبهم المعتبرة، وبيان أسباب ميل بعض معاصريهم إلى ترويج ما هو خلاف ذلك وإشاعته بين عموم جماهيرهم خصوصاً في القرن الأخير.

على أنّ قيامنا بتوثيق الأمر الثّاني لا يرنو للدّخول في مماحكات طائفيّة مذهبيّة يتجنّب أيّ باحث جادّ الدّخول فيها، وإنّما سببه تكفّل هذا الاتّجاه والكلمات المطروحة فيه بمهمّة إلقاء أضواء هامّة وتعزيزات واقعيّة على أصل المبنى المختار في وصف نسخة القرآن البعديّ الواصلة كما سنبيّن ذلك في محلّه.

إنّ مشكلتنا الكبرى ـ نحن المسلمون ـ إنّنا نُريد إقناع الإنسان الصّيني والأمريكي والكوري والبرازيلي... وغيرهم من شعوب العالم متنوّعة اللّغات والثّقافات بوجود الله وأحقيّة الإسلام من خلال نصّ عربيّ يعود عمره إلى أكثر من ألفٍ وأربعمائة سنة، مع أنّ السّماء نفسها لم تبادر إلى تحويله من ظاهرة

---

(1) سنوثّق هذه الحقائق مفصّلاً في البحوث القادمة فتابع.

صوتيّة إلى ظاهرة مكتوبة على الإطلاق ناهيك عن ادّعائها إنّ جميع ما فيه يُعدّ دستوراً دينيّاً دائمياً لجميع البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا، وقد مات الرّسول "ص" ولم يُجمع القرآن بين دفّتين حتّى ابتدع أحد صحابته فكرة كتابته وجمعه، وتمّت العمليّة وفقاً لآليّات بدائيّة جدّاً وفي مراحل مختلفة جمعت النّاسخ والمنسوخ، وكذا الآيات المرتبطة بأحداث الرّسالة اليوميّة بل وحتّى خصوصيّات النّبيّ الأكرم "ص" الأُسريّة.

أتمنّى على القارئ النّابه أن لا يعجل في اتّهام الكتاب وصاحبه بالاتّهامات المعروفة في الأوساط الدّينيّة والمذهبيّة تجاه أيّ باحث يفكّر ويكتب بما هو خارج عن مألوفاتهم الّتي ولدوا عليها، وعليه أن يقرأ البحوث المطروحة فيه بعين فاحصة متأمّلة، وأن يلحظ أيضاً: طبيعة المصادر الّتي اعتمدها، وأن يوظّفها في مقام الاحتجاج على منظّري معتقداته ومقولاته الدّينيّة والمذهبيّة؛ فالهروب للأمام ـ مهما كانت دوافعه ـ لا يُستحسن بحالٍ من الأحوال طالما اتّضحت الحقيقة الّتي لا مهرب منها، هذا وأسأله تعالى أن يوفّقني لما فيه الخير والصّلاح، وهو دائماً من وراء القصد.

ميثاق العسر

الثّامن من حزيران ٢٠٢٠

الفصل الأول: القرآن ظاهرة صوتية

هل كان جمع القرآن مطلبا سماويا جادا؟!

الحقيقة الصّادمة الّتي ينبغي علينا معرفتها بنحو الإيجاز في مطلع البحث هي: أنّ جمع القرآن بصيغته البعديّة المتداولة وعرضها العريض لم يكن مطلباً سماويّاً جادّاً على الإطلاق؛ إذ لو كان الأمر كذلك: لبادر نبيّ الإسلام "ص" إلى ذلك في أُخريات حياته، وخصّص وقتاً كافياً للقيام بهذه المهمّة، وأنجز نسخاً عدّة تحت إشرافه، ووزّعها على الأمصار، وجعل بعضها في مسجده؛ وسيُلجأ إليه لتصحيح أيّ اشتباه وخطأ يحصل في أثناء عمل النّسّاخ أيضاً؛ وذلك لكونه المرجعيّة الحصريّة المنضبطة في هذا المجال، وهذا ما لم يحصل بهذه الصّورة بالاتّفاق.

ولن نصغي لقول من يقول: إنّ سبب عدم قيامه بذلك هو استمرار نزول الوحي وعدم انقطاعه حتّى آخر لحظات حياته "ص"؛ وذلك لأنّ من يُريد أن يكتب دستوراً دينيّاً دائميّاً لعموم البشر بمختلف ألسنتهم ولغاتهم حتّى نهاية الدّنيا، ويُريد أن يحاسبهم على أساسه عقاباً وثواباً أيضاً، عليه أن يبادر لإنجاز هذه المهمّة بمعزل عن قانون الحياة والموت ما دام هو صاحبه وربّه، ولا أقل كان يبادر لأوّل خطوة من خطوات هذا المنجز الكتابي ورسم هيكليّته وتوفير دواعي نقلها، لكنّ هذا لم يحصل، بل سنشاهد عدمه أيضاً في

البحوث القادمة، ومع إغفاله ذلك فلا يمكن أن نفهم منه غير عدم الاهتمام واللا اكتراث واللا جديّة، وإنّه معنيّ بأشياء أخرى قد تحقّقت وحصلت حسب الفرض.

وبعد أن رحل إلى ربّه أقدم صحابته ـ كما هو المشهور المعروف ـ على هذا العمل لأسباب معروفة[1]، وكان مصدرهم في عمليّة الجمع هو: محفوظات القرّاء من القرآن وما كتب منه في الألواح وغيرها أيضاً، كما اعتمدوا على آليّة الاعتماد على شاهدين لادراج الآية في المصحف أيضاً، وبالتّالي: فعمليّة الجمع كانت عمليّة بدائيّة جدّاً خالية من المنهج والمرجعيّة السّماويّة الحاسمة الّتي تُشرف على العمل وتمنع وقوع الأخطاء، وهي أشبه ما تكون بعمل الموظّفين الّذين يجلسون في مكان ما وهناك طابور من النّاس ممّن يحملون أوراقاً ومحفوظات ويُريدون تسجيلها في دفتر كبير لا على التّرتيب، ومن هنا حصلت أخطاء فيها، وحصل غير ذلك أيضاً كما سنبيّن ولا نعني التّحريف الاثني عشريّ المعروف، وهذا يدعونا إلى إعادة النّظر في كثير من المسلّمات المتوارثة الّتي ولدنا عليها.

فذلكة البحث في أصل الجمع القرآني

وربّما يقول أحدهم: إنّ القرآن الكريم نزل منجّماً متفرّقاً على رسول الإسلام "ص" على مدى ثلاث وعشرين سنة، وكان محفوظاً في صدور جملة من المسلمين الّذين رافقوه "ص" هذه الفترة والتصقوا به بل كان بعضه

---

(1) سنوثّق هذه الأسباب في البحوث القادمة.

محفوظاً في الألواح والعسب والرّقاع وما شابه ذلك، ومن هنا فإنّا وإن قلنا إنّ القرآن قد جُمع لاحقاً وبعد رحيله "ص" فإنّ أصله متواتر لا شكّ فيه!!

وفي إجابة مثل هذا القول المشهور، وبعد إغماض الطّرف عن طبيعة الخبر المتواتر، وهل إنّ جميع ما في القرآن النّازل كان متواتراً في نقله أم لا، نقول: لا شكّ في أنّ عمليّة تحويل القرآن من مادّة محفوظة إلى مادّة مقروءة كما هي النّسخة المتداولة بين أيدينا اليوم لم تكن عمليّة معصومة على الإطلاق، بل شابها ما شابها من ملابسات كما هو شأن كلّ العمليّات المشابهة والمماثلة، هذا إذا غضضنا النّظر عن الرّوايات المتواترة عند الطّائفة الاثني عشريّة الّتي تجاوزت الألف رواية النّاصّة على أنّ هذه النّسخة المتداولة من القرآن محرّفة ولو بمعنى التّصحيف والنّقص والّتي سيأتي الحديث عن آراء علماء هذه الطّائفة فيها، وعليه: فحينما يوصي الرّسول الأكرم "ص" ـ كما يُنسب إليه ـ بضرورة الالتزام بالقرآن وإنّه الهادي والمنذر إلى قيام القيامة، فهل كان يقصد القرآن المنجّم المتفرّق المحفوظ في صدور بعض المسلمين، أم كان يقصد هذه النّسخة المجموعة بعد رحيله "ص"؟!

وتعميقاً للسّؤال أعلاه وتبسيطاً له نقول: كيف يمكن لنا أن نجزم بما يلي:

أوّلاً: إنّ كلّ ما هو محفوظ في الصّدور قد نزل على الورق بتمامه وكماله وسياقه وترتيبه ولم يُحجب منه شيء؟!

ثانياً: إنّ طريقة الجمع القرآنيّ المتداولة على الورق اليوم كانت مُرادة ومقصودة للسّماء حتّى وإن كانت مخالفة لتاريخ نزول أو صدور هذه الآيات

وأسبابها؟!

ثالثاً: إنّ جميع ما جاء فيه مشمول بإطلاقات النّصوص النبويّة الّتي قرّرت كون القرآن كتاب هداية وإنذار حتّى قيام القيامة من غير تخصيص بعض الآيات بسبب مورد نزولها؟!

يبدو لي إنّ الإجابة الإيجابيّة عن مثل هذه الأسئلة وغيرها الكثير لا تستند إلى دليل موضوعيّ محكم سوى تصوّرات مذهبيّة ولدت لاحقاً من ضيق الخناق، وإلّا فالأصل السّلبيّ هو الحاكم والمحكّم في مقام إجابتها ما لم نتوفّر على دليل رصين ودقيق وموضوعيّ يسمح برفع اليد عنه.

وبغية تعميق أصل المبنى المختار الّذي كُتب الكتاب من أجله من خلال ذكر شواهد متّفق على صحّتها في صحاح مشهور المسلمين يحسن بنا دراسة طبيعة الاهتمام النّبويّ بكتابة القرآن من خلال استعراض النّصوص الحديثيّة الكاشفة عن واقع تلك المرحلة وطبيعة الاهتمام السّماوي، لكن يحسن بنا في بداية الأمر تقديم مثال عمليّ نقرّب من خلاله فكرة عدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن.

تأملات في الجمع البشري للقرآن

إذا أقدم مرجع تقليد على إجابة الأسئلة الفقهيّة والعقائديّة الّتي تُطرح عليه بشكل شفويّ مباشر من على منبر مسجد المدينة الّتي كان مقيماً فيها، واستمرّ على هذه الحالة سنين طويلة يُجيب أسئلة النّاس ويوجّههم ويشير عليهم في مواطن مختلفة، وكان بعض صحابته وحضّار درسه يكتب هذه بعض

الإجابات والإشارات ويقرّرها بشكل حرفيّ في أوراق خاصّة، وبعد أن مات: أقدم هؤلاء الحضّار على تنظيم هذه الاستفتاءات والإجابات والإشارات على شكل كتاب وطباعتها كي تكون منهجاً دينياً وأخلاقياً لمجتمعهم، وعلى هذا الأساس: فهل يمكن أن نقرّر قاطعين بأنّ هذا الكتاب المطبوع يمثّل آراء المرجع المرحوم بالجزم والحتم رغم أنّ المرجع لم يطّلع ولا يوماً واحداً على شيء من مسودّات هذا الكتاب في حياته ولم يطلب منهم طباعتها بهذه الصّيغة أيضاً، ولا يعلم هل حملت أخطاءً أم لا؟!

في ضوء هذا المثال البسيط والعملي والّذي يقرّب من جهة وربّما يُبعّد من جهات أقول: كيف يمكن لنا أن نؤمن بأنّ السّماء كانت مهتمّة بتدوين القرآن بصيغته الماثلة بين أيدينا اليوم وهي لم تبادر ولا لمرّة واحدة لتصحيحه وإعطاء درجة تطابق بنسبة من النّسب ما بين المادّة المُلقاة من نبيّ الإسلام "ص" وما بين المادّة المدوّنة ما بين الدّفتين والّتي قام بها بعض صحابته بناءً على آليّات بدائيّة جدّاً؟!

لا اعتقد أنّ إجابة هذه السّؤال تحتاج إلى عبقريّات رياضيّة أو فلسفيّة خاصّة؛ فالموضوع واضح جدّاً؛ وذلك لأنّ السّماء لم تكن مهتمّة بتحويل المادّة الشّفاهيّة المسموعة إلى مادّة مكتوبة مقروءة، ولو كانت مكترثة بذلك لبادرت إليه وعلّمت النّبيّ "ص" القراءة والكتابة بشكل إعجازيّ، ولخصّص وقتاً من حياته الشّريفة لمراجعة المدوّنات القرآنيّة الموجودة عند كتّاب الوحي وغيرهم، وأمضاها بمهره الشّريف، وانتهى كلّ شيء من لحظتها، لكنّ هذا لم يحصل، وما بين أيدينا من قرآن إنّما هو حاصل جمع صحابته بعد رحيله "ص"، والّذي

حصل وفق آليّات بدائيّة جدّاً أيضاً.

نأمل أن يكون المثال أعلاه قد ساهم في تقريب وجهة النّظر المختارة بنحو من الأنحاء، وهنا علينا عطف الحديث إلى الشّواهد الحديثيّة والرّوائيّة لتعزيزها وتأييدها، لكن قبل ذلك علينا بيان مقدّمة معرفيّة ترتبط بطبيعة مصادر هذا البحث وطرق اقتناص حقائقه.

الطريق الحصري لاكتشاف حقيقة القرآن

لا طريق أمام الباحث الموضوعيّ المحايد لاكتشاف حقيقة جمع القرآن سوى النّصوص الواردة في صحاح المسلمين وتراثهم المعتمد، ومن ثمّ: فمن يُريد أن يُغلق هذا الباب أمامه فعليه أن يبتدع لنفسه طريقاً خاصّاً به من عالم البرهوت وأشباهه.

كما لا يمكن الإيمان بأنّ نسخة القرآن الحاليّة قد نزلت بـ "سلّة" سماويّة مذهّبة مرتّبة معنونة مرقّمة وبعناوين السّور وأعداد الآيات أيضاً؛ فأصل هذه الفكرة حتّى لو لم نعتمد على ما هو المعروف والمشهور والصّحيح روائيّاً في تكذيبها، فإنّ آيات نسخة القرآن المتداولة تكذّبها وتدحضها بوضوح تامّ.

وبالتّالي: فلا طريق لدينا غير الاعتماد على ما ذكره البخاري ومسلم وأضرابهما في سبيل اكتشاف حقيقة هذه النّسخة من القرآن وطريقة وآليّات جمعها، ولم نفتر عليهما بمضامين وأسانيد من عنديّاتنا، ولم نتوسّل بأخبار حكموا بضعفها من أجل بناء نظريّتنا، وإنّما نستند إلى صحاح أخبارهم الجزميّة القطعيّة الّتي لا يشكّ أحدٌ منهم فيها، نعم؛ هم يحاولون تفسيرها بطريقة لا

تثلم إيمانهم القبلي الناصّ على أنّ هناك عناية سماوِيّة بضرورة حفظ هذا القرآن كما هو في نسخته الواصلة، ونحن كباحثين محايدين لا نؤمن بحرفيّة مثل هذه المقولات ولنا تفسيرنا الخاصّ والمختلف.

القرآن لا يثبت نفسه

في خضمّ ما نطرحه من أبحاث حول عدم وجود اهتمام واكتراث سماويّ بتحويل المادّة الصوتيّة القرآنيّة إلى مادّة مكتوبة، يحسن بنا أن نؤكّد على حقيقة ينبغي على المتابع الجادّ معرفتها وعدم الوقوع في مطبّاتها، وهي: لا يمكن للباحث الموضوعيّ الّذي يروم الاستدلال بالقرآن الوارد في نسخة القرآن المتداولة لأجل إثبات مدّعى من المدّعيات الدّينيّة القيام بذلك إلّا أن يثبت قبل ذلك بدليل معتبر أمرين:

الأوّل: إنّ السّماء كانت مهتمّة ومكترثة وجادّة في تحويل النصّ القرآنيّ المسموع إلى نصّ مكتوب، ومن ثمّ تحويله إلى دستور دينيّ دائميّ لجميع العباد والبلاد حتّى نهاية الدّنيا.

الثّاني: إنّ الجمع القرآني الّذي ولّد النّسخة القرآنيّة المتداولة ناشىء من ذلك الاهتمام السّماوي ومورد عنايته واهتمامه وإشرافه.

ومن غير إثبات هذين الأمرين بدليل معتبر، وإبعاد نسخة القرآن المتداولة عن الاستدلال على ذلك، تبقى جميع حكايات الرّجوع إلى القرآن في الاستدلال على هذين الأمرين مجرّد كلام عاطفيّ مذهبيّ لا دليل عليه.

على أنّ الأمر الأوّل لا يثبت إلّا عن طريق النّصوص الرّوائيّة الواردة في

صحاح المسلمين وليس للقرآن الوارد في نسخته المتداولة نفسها أو الدّليل العقليّ دخل في المقام أصلاً.

كما أنّ الأمر الثّاني لا يثبت من خلال دعوى التّواتر والإجماع العمليّ على ثبوت نسخة القرآن المتداولة وعدم وقوع التّحريف فيها بأيّ معنى من المعاني؛ لأنّ الحديث ليس في ثبوت حقّانيّة هذه النّسخة وتطابقها مع ما هو مجموع في لحظة تدوينها البعديّة، وإنّما في أنّ القرآن النّازل أو الصّادر من النّبيّ "ص" هل هو هذا القرآن المجموع بعد وفاته عيناً من دون أن يطرأ عليه أيّ نقص أو زيادة أو غير ذلك من أنواع التّحريف المذكورة عندهم كما هو السّياق الطّبيعي للقائلين بالتّحريف، أو في أنّ هذا المجموع بين دفّتين هل هو حاصل رغبة واهتمام سماوي كما هو السّياق الطّبيعي لمختارنا النّافي لذلك، فتأمّل.

منهج وضع جميع الآيات في سلة واحدة

نزل على النّبيّ "ص" أو صدر منه آيات قرآنيّة عديدة في مناسبات مختلفة ومتنوّعة ولأحداث خاصّة على مدى سنوات بعثته الّتي نيّفت على العشرين، وحينما توفّى الله رسوله "ص" لم يكن الأخير قد جمع هذه الآيات بين دفّتين ولم تطلب منه السّماء ذلك أيضاً، وإنّما عمد لجمعه صحابته بعده بناءً على اقتراح قدّمه الصّحابيّ المقرّب عمر بن الخطّاب المغدور سنة: "٢٣هـ" بعد أن قُتل جملة من قرّاء القرآن وحفظته فيما يُسمّى بحروب الرّدة كما هو صريح صحاح المسلمين، ولهذا قال الطّباطبائي ـ المفسّر الاثنا عشريّ المعروف ـ المتوفّى سنة: "١٤٠٢هـ": «فإنّ القرآن [في زمن النّبيّ "ص"] لم يكن مؤلّفاً بعد، ولم

يكن منه إلّا سور أو آيات متفرقة في أيدي النّاس»[1].

وهنا نسأل: هل عمد الصّحابة المدوّنون للقرآن إلى منهجٍ سماويٍّ خاصٍّ في وسم الآية الفلانيّة مثلاً بكونها من الوحي الدّستوريّ الدّائم، وأنّ الآية الفلانيّة مثلاً ليست من الوحي الدّستوريّ الدّائم وإنّما نزلت أو صدرت لأسبابٍ خاصّةٍ، أم أنّهم وضعوا النّازل أو الصّادر من النّبيّ "ص" بعنوان وحيٍ بمجموعه في سلّة واحدة تقرّر صلاحيّته لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا، وعمدوا إلى جعله بين دفّتين؟!

والجواب: إذا أردنا إغماض الطّرف عن وجهة النّظر الاثني عشريّة المشهورة والرّاكزة بين عموم المؤسّسين الأوائل في موضوع تحريف القرآن بمعنى نقصه والّتي استقتل معاصروهم في سبيل نفيها تقيّةً، فإننا نعتقد أنّ الصّحابة ـ مهما كان حجم تديّنهم وورعهم وحرصهم وحفظهم أيضاً ـ قد عمدوا إلى التّعامل مع الوحي النّازل أو الصّادر معاملة واحدة للأسف الشّديد من دون تفريق بين ما هو صالح لطول عمود الزّمان وبين ما لا يُعدّ كذلك؛ بل عمدوا أيضاً إلى وضع الآيات المنسوخة في القرآن المجموع أيضاً لصرف توفّر شروط الادراج البدائيّة فيها، وهكذا ليبتكر المتأخّرون عنهم فرية منسوخ الحكم لا التّلاوة في سبيل تصحيح ذلك، وهذا يعني حسبانهم: أنّ جميع ما بين الدّفتين هو من الوحي الدّستوريّ الدّائم، مع أنّ الأمر ليس كذلك ولا يمكن ألّا يكون غير ذلك أيضاً.

---

(1) الميزان: ج٣، ص٧٧.

بلى؛ بهذه الطّريقة تحوّل جميع ما بين الدّفتين إلى نـصّ دسـتوريّ دائـم لا يأتيه الباطل المغاير من بين يديه ولا من خلفه وإن تنبّه المسلمون إلى عدم إمكان الالتزام العمليّ بجملة من آياته، فقيّدوها وخصّصوها وعمّموها أو رفعوا اليد عنها بجملـة مـن المقيّـدات والمخصّصـات والمعمّـمات والمـبطلات الصـنّاعيّة المعروفة عندهم؛ لأنّهم عرفوا أنّ الالتزام بها وتطبيقها غير ممكـن دينيّـاً وغـيره أيضاً.

وبعد هذه الإيضـاحات والتّمهيـدات سـنعمد إلى ذكـر بعـض الأدلّـة والشّواهد على عدم اهتمام السّماء بكتابة القـرآن وتدوينـه ودسـتوريّته الدّينيّـة الدّائميّة لعموم البقاع والأصقاع فترقّب.

١ـ جمع القرآن من النّبيّ "ص" ببعده البشريّ محال

خلت صحاح المسـلمين برمّتهـا مـن الإشـارة إلى أنّ رسـول الإسـلام "ص" كان بصدد جمع القرآن بالصّيغة الماثلة أمامنا والّتي أقـدم صـحابته عـلى كتابتها وتنظيمها وفقاً لآليّات بدائيّة معروفة، بل نترقّى إلى ما هو أبعد من ذلك وندّعي إنّ الرّسول "ص" لم يكن يستطيع أن يطلب مثل هـذا الطّلـب أصـلاً؛ وذلك لأسباب عدّة ترتبط بنظرّية المعرفة يمكن اختزالها في السّطور التّالية:

المفروض أنّ نبيّ الإسلام "ص" يعلم أنّ تحويل المادّة المسموعة إلى مادّة مقروءة عمل تتخلّله المزيد من الأخطاء على مستوى التّطابق بينهما تبعاً لطبيعة الشّخص النّاسخ وقدرته وكفاءته...إلخ من أمـور معلومـة في ضـبط النّاسـخ ومهارته، الأمر الّذي يستدعي إبراز مرجعيّة سـماويّة معصـومة تقـوم بعمليّـة

المراجعة بعد التّدوين وإحراز التّطابق ما بين المسموع الأصلي وما بين المدوّن.

وحيث إنّ نبيّ الإسلام "ص" ببعده البشريّ لا يمكن أن يكون هو المرجعيّة المعصومة في هذا المجال؛ وذلك لأنّه أميّ لا يحسن القراء ولا الكتابة المتعارفة، فكيف يُمكن إحراز المطابقة بين ما عنده من محفوظات أو منشآت قرآنيّة وبين نصّ مدوّن يُفترض إنّه "ص" غير قادر على قراءته؟! وإن حصل من تصحيح فهو تصحيح للمسموع لا للمكتوب.

لم يكن نبيّ الإسلام "ص" قادراً على قراءة مفردتي "رسول الله" حتّى طلب من عليّ "ع" أن يدلّه عليهنّ ليمحوهنّ بيده بعد أن تمنّع كاتبه عليّ "ع" عن محوها في صلح الحديبيّة[1]، ولا غرو في ذلك؛ فأمّيّته بمعنى عدم قدرته على القراءة والكتابة ـ بغضّ النّظر عن الدّواعي الإعجازيّة المطروحة كتبرير لذلك ـ مسلّمة دينيّة متّفق عليها بين أكثر علماء الإسلام.

وعلى هذا الأساس: كيف يمكن أن نتعقّل أنّ نبيّاً بهذه المواصفات قادر على مراجعة مكتوبات الصّحابة من القرآن ـ مع تسليم وجودها ـ ليُحرز التّطابق الجزمي والحتمي ما بين ما هو مكتوب فيها وما بين القرآن النّازل عليه أو الصّادر منه، وبذلك يضمن خلوّها من الأخطاء غير المقصودة بل والمقصودة أيضاً؟!

وعليه: فباب مراجعة النّصّ القرآنيّ المكتوب بأيادٍ بشريّة بتوسّط جهة

---

(1) راجع: صحيح البخاري: ج٤، ص١٠٤، ط طوق النّجاة، صحيح مسلم: ج٥، ص١٧٤، ط التّركيّة.

عُليا متّفق على انضباطها أو عصمتها مغلق تماماً، وإنّ السّماء لم تكن جادّة على الإطلاق في اتّخاذ أيّ تدابير لازمة لتحويل المادّة القرآنيّة المُنشأة أو المسموعة إلى مادّة مقروءة على الطّريقة الّتي قام بها صحابته بعده والماثلة بين يدي المسلمين منذ قرون طويلة.

أمّا ما يُتراءى في بعض الأحاديث من حثّ على كتابة المسموع من القرآن دون غيره فينبغي أن يُقدّر وفق الإيضاحات أعلاه بقدره الجزئي فقط، والمرتبط بالأشخاص وطبيعة استعداداتهم الفكريّة وما ينفعهم من تدوين القرآن المسموع، ولا يحمل أيّ إطلاق يستفاد منه وجوب جمع القرآن بهذه الصّيغة الماثلة أمامنا والّتي تشتمل على مشاكل كثيرة لم يكن نبيّ الإسلام "ص" يُريدها جزماً؛ إذ لو كانت تملك مثل هذه الإطلاق لكان الواجب على السّماء أن تنصب مرجعيّة معصومة للمراجعة والفحص والمطابقة بحيث لا ترد الأخطاء المحتملة بل والواقعة جزماً في مثل هذه الأعمال، ومع عدم نصبها إذن لا جديّة في البين، فتفطّن.

كلّ هذا وغيره الكثير ممّا سيأتي يؤكّد بوضوح: على عدم وجود أيّ اهتمام سماويّ لتحويل النّصّ القرآني من مادّة مسموعة إلى مادّة مقروءة ومن ثمّ صيرورتها دستوراً سماويّاً نهائيّاً للبشريّة جمعاء؛ إذ لو كان الأمر كذلك لاستحال ذلك عمليّاً وطبيعيّاً؛ وذلك لأنّ الطّريق الحصريّ المفترض للسّماء إلى ذلك وفقاً للأسباب الطّبيعيّة هو رسولها، والرّسول "ص" أمّي لا يقرأ ولا يكتب حسب مدّعى أكثر علماء المسلمين، فكيف يمكن له مراجعتها وتقرير مطابقتها مع ما عنده من القرآن؟! اللّهم إلّا إذا كان ذلك بالإعجاز ولم يثبت

بدليل وقوعيّ ذلك.

أمّا ما قام به صحابته "ص" بعد رحيله في جمعهم لنصوص الوحي على أساس الآيات بدائيّة أوّليّة ترشّح منها نسخة القرآن المتداولة، فلا يمكن أن نحرز اهتمام السّماء الجزميّ به ما لم نُثبت في رتبة سابقة أنّ هناك مرجعيّة سماويّة عُليا منصوص عليها كانت ترافقهم في هذه المهمّة، وتمنهج لهم الطّرائق وتبرّز الآليات، وتُحرز لهم التّطابق أيضاً، ولا أقل: أنّها أمضت عملهم بهذه الصّيغة الماثلة، ومن غير ذلك فلا يمكن أن نمنح هذه النّسخة درجة مئة في المئة من التّطابق ما بينها وما بين النّازل على النّبيّ "ص" أو المُنشأ منه، فضلاً عن دعوى وجود اهتمام سماوي بها أيضاً، فليُتأمّل!!

٢ـ التجربة النبوية السيئة مع كتاب الوحي

وتعزيزاً لموضوع أميّة نبيّ الإسلام "ص" الّتي تنعكس آثارها بوضوح على المبنى المختار علينا تعزيز ذلك ببعض الشّواهد الرّوائيّة المرتبطة بكتابة الوحي النّازل أو الصّادر؛ إذ روى البخاريّ المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ"، ومسلم المتوفّى سنة: "٢٦١هـ" وابن أبي داود المتوفّى سنة: "٣١٦هـ" وغيرهم أيضاً، بإسنادهم الصّحيح عندهم، عن أنس بن مالك، وسأعرض للخبر بلفظ الأخير حيث حدّث أنس عن تجربة سيئة لرسول الإسلام "ص" مع أحد المنتمين لأسرة بني النّجار ـ وهي أسرة جامع القرآن بعد رحيله "ص" زيد بن ثابت أيضاً ـ فقال:

«إنّ رجلاً كان يكتب لرسول الله "ص"، فكان إذا أملى عليه: "سميعاً

بصيراً"، كتب: "سميعاً عليماً"، وإذا أملى عليه: "سميعاً عليماً"، كتب: "سميعاً بصيراً"، وكان قد قرأ البقرة وآل عمران، وكان من قرأهما قرأ قُرآناً كثيراً، فتنصّر الرّجل [أي صار نصرانيّاً]، وقال: إنّما كنت أكتب ما شئت عند محمّد، قال: فمات فدُفن، فلفظته الأرض، ثمّ دُفن فلفظته الأرض، فقال أنس: قال أبو طلحة: فأنا رأيته منبوذاً على وجه الأرض»[1].

ويغضّ الطّرف عن حقّانيّة التّفاصيل الّتي حملها الخبر أعلاه في طريقة تعامل الأرض مع بدن هذا الرّجل خصوصاً في لفظ البخاري ومسلم، ومع إغماض الطّرف عن رؤية أنس وعدم رؤيته المباشرة لهذا الرّجل الّذي يُعدّ من أقربائه حسب الظّاهر، دعنا نسأل: إذا كان الرّسول "ص" يعرف القراءة والكتابة ويتمكّن من معرفة الأخطاء التّحريريّة من خلال مراجعة تصحيحيّة بسيطة لمكتوبات كاتبه النّصرانيّ الهارب فهل يمكن للأخير أو لغيره أن يكتب ما يخالف إملاءاته مثلاً ولا نعرف كيف صُحّحت بعد ذلك ومن هو الّذي قام بتصحيحها؟!

ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ من التّجارب السيئة في هذا الخصوص؛ إذا لم تكن تجربته "ص" مع كتّاب الوحي في مكّة وفي بداية هجرته إلى المدينة موفّقة كثيراً، بل تخلّلها المزيد من الصّعاب أيضاً؛ فهذا عبد الله بن أبي سرح كان «يكتبُ لرسول الله "ص" [في مكّة]، فأزلّه الشيطان، فلحق بالكفّار، فأمر به

---

[1] المصاحف: ص١٤٦، ط دار البشائر الإسلاميّة؛ صحيح البخاري: ج٤، ص٢٠٢-٢٠٣؛ صحيح مسلم: ج٨، ص١٢٤.

رسول الله "ص" أن يقتل يوم الفتح [فتح مكّة]، فاستجار له [أخوه من الرّضاعة] عثمانُ بن عفان، فأجاره رسول الله "ص"»[1].

وإذا كان الرّسول "ص" مهتمّاً وجادّاً بتحويل المادّة القرآنيّة المسموعة والمُلقاة من قبله إلى مادّة مكتوبة ومحرّرة فالمفترض به بعد هذه الحوادث أن يبادر إلى تعلّم القراءة والكتابة ولو بطريقة إعجازيّة ومراجعة المسودّات الكتابيّة أو تقديم طلب للسّماء للقيام بذلك ومن ثمّ توفير دواعي نقل هذه الأخبار ورؤية المسلمين له وهو يمارس هذه المهمّة؛ أقول: المفترض ذلك كي لا تتكرّر مثل هذه الأخطاء المقصودة وتُنقل أخبارها إلى باقي الأجيال أيضاً، لكنّه لم يفعل، ولم تنقل لنا المدوّنات الحديثيّة مراجعته التّصحيحيّة لمكتوبات المسودّات القرآنيّة ولا مرّة واحدة أيضاً، فعلامَ يدلّ هذا الأمر؟!

٢ـ كيف نقلت مكتوبات القرآن من مكة؟!

وسيتعاظم الاعتراض أكثر وتتوسّع رقعته حينما نعرف: إنّ أكثر من ثلثي القرآن نزل على النّبيّ الأكرم "ص في مكّة كما يقولون"[2]، وعلى هذا الأساس نسأل: إذا كانت هذه السّور مكتوبة ومحرّرة على جريد النّخل والحجر وما شابهها، وبتلك الوسائل والخطوط البدائيّة جدّاً، فكم جريدة نخل وحجر

---

[1] سنن أبي داود: ج٦، ص٤١٤، ط الرّسالة؛ السُّنن الكبرى للنّسائي: ج٤، ص٤٤٥، ط الرّسالة.

[2] راجع في هذا الصّدد: الإتقان في علوم القرآن، السّيوطي: ج١، ص٤٨ـ٥٩، ط مركز الدّراسات القرآنيّة.

وأشباهها يُحتاج للقيام بذلك، وما هي الآليّة الّتي سلكها النّبيّ "ص" أو من كلّفه بهذه المهمّة لنقل هذا الحمل الثقيل جدّاً من مكّة إلى المدينة بعد هجرته إليها وأين هو الخبر الّذي دلّ على ذلك؟! ثمّ أين هو المكان السّليم الّذي وفّر أجواء آمنة للحفاظ على عدم تأثّر هذه الخطوط في ظلّ تلك الظّروف المناخيّة والبيئيّة؟!

اعتقد أنّنا بحاجة ماسّة جدّاً إلى معرفة طريقة كتابة ما يقرب أو يربو على ثمانين سورة قرآنيّة نزلت أو صدرت في مكّة على مدى ثلاث عشرة سنة قبل هجرة الرّسول "ص" إلى المدينة مع كون حال كتّاب وحيه من هذا القبيل، ومع تصريحهم بأنّ القرآن المتناثر الّذي وجد بعد حياة رسول الله "ص" كان على جريد النّخل والأكتاف والرّقاع وفي صدور الرّجال أيضاً، أجل؛ لا نضايق في وجود آيات مكتوبة من هنا وهناك وبشكل متناثر كما ورد في قصّة إسلام عمر بن الخطاب في بيت أخته، لكنّ هذا شيء آخر لا علاقة له بمحلّ بحثنا.

اللّهم إلّا أن يُقال: إنّ هذه السّور الكبيرة والطّويلة كان قد عمد النّبيّ الأكرم "ص" إلى إملائها مرّة أخرى على كتّاب الوحي الجُدد الّذين استعملهم بعد استقراره في المدينة، ومثل هذا الأمر بحاجة إلى دليل لفظيّ يُثبته.

٤ـ الاهتمام النبوي هل ينسجم مع النسيان؟!

روى البخاري المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ"، بإسناده الصّحيح عندهم، عن عائشة إنّها قالت: «سمع رسول الله "ص" رجلاً يقرأ في سورة باللّيل، فقال: يرحمه الله؛ لقد أذكرني كذا وكذا، آية كنت أُنسيتها من سورة كذا وكذا»؛ كما

روى مسلم المتوفى سنة: "٢٦١هـ"، بإسناده الصّحيح عندهم أيضاً، عن عائشة، إنّها قالت: «كان النّبيّ "ص" يستمع قراءة رجل في المسجد، فقال: رحمه الله؛ لقد أذكرني آية كنت أُنسيتها»؛ وروى أبو داود المتوفى سنة: "٢٧٥هـ"، بإسناده الصّحيح عندهم كذلك، عن عائشة قولها: «أنّ رجلاً قام من الّليل فقرأ فرفع صوته بالقرآن، فلما أصبح، قال رسول الله "ص": يرحم الله فلاناً؛ كأيّ من آية أذكرنيها الّليلة كنت قد أسقطتها»، ورواه غيرهم أيضاً[1].

ومع إغماض الطّرف عن الآثار الكلاميّة المترتّبة على هذا الحديث وأضرابه، لكنّا نؤكّد أنّ مثل هذه النّصوص والمواقف تُعدّ في منهجنا الاجتهاديّ المختار: خير منبّه وكاشف ومؤكّد للمبنى المختار الناصّ على عدم اكتراث السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة؛ إذ لو كان هذا الاكتراث موجوداً لما نسي صاحب الرّسالة نفسه هذه الآيات بعد انتهاء مهمّتها ودورها ليقوم رجل بتذكيره إيّاها، وهو أمرٌ يؤصّل: أنّ دعوى حفظ بعض الصّحابة التّامّ والشّامل لنصّ تزيد صفحاته على السّت مائة في أحجام كتبنا المعاصرة وخطوطها الطّبيعيّة مع عدم وجود مصدر أصليّ محرّر ومكتوب بطريقة مهنيّة وكاملة بحيث تسهل مراجعته واكتشاف التّطابق التّامّ للمحفوظ معه، أقول مثل هذه الدّعوى يتعسّر تصوّرها مهما فرضنا لأصحاب تلك المرحلة حافظة مثاليّة أمينة.

---

[1] صحيح البخاري: ج٦، ص١٩٤؛ صحيح مسلم: ج٢، ص١٩٠؛ سنن أبي داود: ج٢، ص٤٩٣؛ ج٦، ص٩٩.

٥ـ تأملات في حفظ كبار الصحابة للقرآن النازل

ولكي نبرهن على بعض الحقائق المرتبطة بحكاية حفظ الصّحابة للنّصوص القرآنيّة سنستعين بما رواه أحمد بن حنبل المتوفّى سنة: "٢٤١هـ" بإسناده الصّحيح عندهم على شرط الشّيخين، والبخاريّ المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ" بسنده الصّحيح عندهم أيضاً في جزء القراءة خلف الإمام، والنّسائي المتوفّى سنة: "٣٠٣هـ" في السُنن الكبرى، وغيرهم أيضاً كما سنورد مصادر ذلك، عن أبزي الخزاعيّ، إنّه قال ـ واللّفظ للبخاري ـ: «صلّى النّبيّ "ص" فترك آية، فقال: أفي القوم أُبيٌّ [بن كعب]؟، فقال: يا رسول الله نعم، أنُسخت آية كذا وكذا أم نَسِيتَها؟ فضحك، فقال: بل نَسِيتُها»[1].

وبما رواه عبد بن حُميد المتوفّى سنة: "٢٤٩هـ" بإسناده المنقطع عندهم عن جارود بن أبي سبرة، عن أبي بن كعب إنّه قال: «إنّ النّبيّ "ص" صلّى بالنّاس فترك آية، فلمّا سلّم، قال: أيّكم أخذ عليّ في قراءتي شيئاً؟ فقال أُبيّ [بن كعب]: أنا يا رسول الله، فقال: قد علمت أنه إن كان أحد أخذها عليّ فأنت»[2].

وهنا نسأل: لو كانت ظاهرة حفظ جميع آيات القرآن النّازلة ظاهرة منتشرة ومعروفة بين كبار صحابته في ذلك الوقت، فلِمَ لم يبادر ولا واحد منهم

---

(١) تحفة الأنام في تحقيق القراءة خلف الإمام، البخاري: ج١، ص٣٣٧، مكتبة المنار؛ مسند أحمد: ج٢٤، ص٨٠، تحقيق: شعيب الأرنؤوط؛ السّنن الكبرى، النّسائي: ج٧، ص٣٤٥، تحقيق: الأرنؤوط؛ صحيح ابن خزيمة: ج٣، ص٧٣، المكتب الإعلامي؛ ج٣، ١٤٣، ط دار الميمان.

(٢) المنتخب من مسند عبد حُميد: ص٩١، ط عالم الكتب.

إلى اكتشاف مثل هذا النّسيان سوى أُبيّ بن كعب؟! ولِمَ ينصّ النبيّ "ص" على أنّ لا أحد من صحابته سيكتشف نسيانه للآية غيره مع أنّ المفروض أنّ كبارهم يصلّون خلفه؟!

لا شكّ في أنّ هذا الحديث ـ والّذي أفتى بعضهم على أساسه في جواز الفتح على الإمام أيضاً ـ يؤكّد على أنّ ظاهرة حفظ مجموع القرآن النّازل حينها لم تكن ظاهرة منتشرة وعامّة ومعروفة؛ بحيث إنّ النّبيّ "ص" ينسى آية ـ ولا نعرف طولها أو قصرها ـ ولا يلتفت لذلك أحدٌ سوى أُبيّ بن كعب بعد إشارة النّبيّ "ص" له أيضاً، ولو كان في المسلمين ممّن يُصلّي خلفه ـ وفيهم كبار الصّحابة ـ من يحفظ القرآن ويدقّق في آياته غير أُبيّ بن كعب فلماذا لم يؤشّر إليه النّبيّ "ص" بل ويصرّح أنّه يعلم بعدم التفات أحد لذلك سواه!!

وعلى هذا الأساس: فكيف يمكن ادّعاء اهتمام السّماء واكتراثها وجديّتها لكتابة القرآن مع أنّ المعنيّ بأمر الكتابة الحصري يحصل له النّسيان أيضاً كما في الأخبار الصّحيحة عندهم؛ فما هي القيمة المعرفيّة لمراجعته المدّعاة؟!

وهنا يحسن بي بيان ملاحظة جادّة: حاول عموم المصحّحين للكُتب الّتي ورد فيها هذا الخبر أن يشدّدوا سين "نسيتها" الصادرة من الرّسول لتكون "نُسّيتها"، والظّاهر: أنّ ذلك ـ وينبغي أن نحصر هذا الاحتمال في فرضيّة كون المتحدّث بشراً كي نُخرج الآية القرآنيّة[1] ـ يأتي عندهم في سياق مع ما جاء في

---

(1) البقرة، الآية: ١٠٦.

الموروث الرّوائي عندهم من عدم جواز تعبير الشّخص عن نسيانه للآيات أو السّور القرآنيّة بتعبير نسيتها، وإنّما عليه أن يقول: "نُسّيتها"، ونحن نشكّك في كون التّعبير الصّادر في الحديث من الرّسول "ص" في هذه الرّواية هو "نُسّيتها"؛ بقرينة سؤال أُبيّ للرّسول "ص" وتفصيله بين النّسخ وغيره بعد ذلك أيضاً، واعتمدنا في ذلك على أحد النّسخ المحقّقة من جزء الصّلاة خلف الإمام للبخاري وجعلناها من دون تشديد؛ لأنّها الأنسب لسياق الحديث وضحك النّبيّ "ص" بعد استفهام أُبيّ بن كعب منه، على أنّ أصل الاعتراض وارد على كلا التّعبيرين، فتأمّل.

٦ـ اختلافات الوضوء وحفظ الصحابة للقرآن

ربّما يوسوس لك موسوس ويسذّج وعيك مدّعياً: إنّ عموم الصّحابة الكبار كانوا يحفظون القرآن عن ظهر قلب وإنّ نسبة تطابق حفظهم مع ما نزل على الرسول "ص" أو صدر منه هي نسبة تطابق وانسجام تامّ، ويعزّز ذلك أيضاً بكذبة أنّ العرب كانت تحفظ النّصوص الطّويلة والأشعار بطريقة عجيبة غريبة...إلخ من بيانات مكرّرة ومعروفة، وعن هذا الطّريق يُريد أن يثبت أنّ مستوى التّطابق ما بين نسخة القرآن المجموعة بعد وفاة رسول الله "ص" وبين ما نزل أو صدر منه "ص" تامّة وكاملة، بل وأنّ هناك عناية سماويّة واهتماماً جاداً من السّماء من أجل تحويل المادّة القرآنيّة الصوتيّة إلى مادّة مكتوبة وجعلها دستوراً دينيّاً دائميّاً لجميع بني البشر!!

وفي مقام النّقض على هذا الكلام سأكتفي باستعراض كلمات المرحوم

النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ"، والّذي خصّص نقوضات عدّة على مدّعى القائلين بعدم وقوع التّحريف، لكنّي سأجعل من نقوضه شاهداً على عدم تماميّة الوساوس المتقدّمة الذّكر، وسأقتصر في عرضي على نقضه عليهم بالوضوء والخلافات الهائلة الحاصلة فيه، والعهدة عليه في توثيق الأقوال الّتي نسبها إلى غيره أيضاً، حيث قال:

«الوضوء: وأمره عجيب؛ فإنّه شُرّع يوم شُرّعت الصّلاة وهو أوّل يوم بعثته "ص"، ولا تصحّ الصّلاة الّتي هي عمود الدّين إلّا به، ولا عذر لأحد من الرّجال والنّساء والعبيد والأحرار في تركه إلّا في موارد مخصوصة جعل له بدل فيها، وله مع ذلك غايات كثير الحاجة إليها في الأيّام ولياليها، وتتوفّر الدّواعي لكلّ أحد إليها، وقد نزل لبيان كيفيّته الكتاب وأوضحه النّبيّ "ص" لجميع الأصحاب وكانوا يشاهدون وضوءه في غالب الأوقات، فمقتضى العادة أن يبلغ الجميع آدابه وسُننه وواجباته ومكروهاته وكلّ ما يتعلّق بها من الوضوح مرتبة لا يبلغها غيره من المتواترات، ومع ذلك فَانظُر إلى ما وقع فيه من الخلاف وقس عليه حال غيره:

[أوّلاً]: اتّفقت الإماميّة على أنّ حدّ الوجه طولاً من قصاص الشّعر إلى الذّقن، وعرضاً ما دارت عليه الإبهام والوسطى، واتّفقت العامّة عدا مالك أنّ حدّه عرضاً من وتد الأُذن إلى وتد الأُذن، وقال الزّهريّ: يجب غسل الأُذن أيضاً.

[ثانياً]: اتّفقت الإماميّة على عدم وجوب مسح الأُذنين لا ظاهرهما ولا باطنهما، فمن فعل فقد أبدع، وقال الشّافعيّ: يستحب مسح ظاهرهما وباطنهما

بماء جديد وبه قال أبو عمرو أبو ثور، وقال مالك: هما من الرّأس يجب مسحهما ويستحبّ أن يأخذ لهما ماءً جديداً، وقال أحمد: هما من الـرّأس يجـب مسـحهما على الرّواية الّتي توجب استيعاب الرأس، وقال ابـن عبّـاس وعطـا والحسـن البصريّ والأوزاعيّ وأصحاب الرّأي: هما من الرّأس، يُمسحان بمائـه، وقـال الشّعبيّ والحسن بن صالح بن حيّ: يغسل ما أقبل منهما مع الوجه، ويمسح ما أدبر مع الرّأس.

[ثالثاً]: اتّفقت الإماميّة على عدم وجوب غسل ما بين الأذنين والعـذار من البياض، وقال الشّافعي يجب على الأمرد والملتحي، وقال أبو يوسف: يجب على الأمرد خاصّة.

[رابعاً]: [اتّفق] أكثر الإماميّة على عـدم جـواز غسـل الوجـه واليـدين منكوساً وكرهه المرتضى، واتّفق الجمهور على جوازه.

[خامساً]: اتّفقت الإماميّة ووافقهم جماعة من العامّـة عـلى أنّ المـرفقين داخلتان في غسل اليدين، وقال مالك وجماعة: بخروجهما فيه.

[سادسـاً]: اتّفقـت الإماميّـة عـلى وجـوب الابتـداء بـاليمنى، واطبـق الجمهور على عدمه.

[سابعاً]: [اتّفق] أكثر الإماميّة والشّافعيّ على إجزاء أقلّ ما يصدق عليه اسم المسح في مسح الرأس، وقال بعضـهم: بوجـوب مقـدار ثـلاث أصـابع، وللشّافعي قول بإجزاء ثلاث شـعرات، وعـن مالـك ثـلاث روايـات: مسـح الجميع، وهي إحدى الرّوايتين عن أحمد، وجواز ترك قدر الثّلث، وهي الرّواية الثّانية لأحمد، وجواز ترك يسير بغير قصد، وعـن أبي حنيفـة ثـلاث روايـات:

الرّبع؛ قدر النّاصية؛ ثلاث أصابع إلى الرّبع، وعليه يعوّلون.

[ثامناً]: اتّفقت الإماميّة على اختصاص المسح بمقدّم الرّأس، وخالفهم الجمهور، إلّا من جوّز مسح البعض منهم.

[تاسعاً]: اتّفقت الإماميّة على وجوب المسح على البشرة، وجوّز أحمد والثّوري والأوزاعي المسح على الحايل.

[عاشراً]: اتّفقت الإماميّة إلّا الكاتب على وجوب كون المسح ببقيّة نداوة الوضوء وبطلان مسح من استأنف ماءً جديداً، وقال الشّافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الرّوايتين: لا يجوز المسح إلّا بماء جديد، وجوّز الحسن والأوزاعيّ وعروة وأحمد في رواية: المسح ببقيّة البلل.

[حادي عشر]: اتّفقت الإماميّة على عدم إجزاء غسل الرّأس بدل المسح، وللشّافعي قولان، ولأحمد روايتان.

[ثاني عشر]: اتّفقت الإماميّة على وجوب مسح الرّجلين وعدم جواز غسلها، وقال بعض أهل الجمهور: يجب الجمع بين الغسل والمسح، وقال أبو جرير الطّبريّ: بالتّخيير بينهما، واتّفق باقي الجمهور على وجوب الغسل».

وبعد أن أتمّ المرحوم النّوري هذا البيان والتّفصيل الرّائع علّق قائلاً: «والعجب: أنّ الكلّ يتمسّك بالكتاب وفعل النّبيّ "ص" وقوله، فهبْ أنّ الخبر في الآية يدلّ على الأوّل، والنّصب على الأخير، وتواتر القرّائين على الثّاني، والتّردّد بينهما على الثّالث، أ فلم ينظروا في طول أيّام بعثته "ص" في حضره وأسفاره مرّة واحدة إلى وضوئه "ص" أ كان يغسل أم كان يمسح، أ فلم يسألوه عن تفسير الكتاب الّذي كانوا معنيّين بحفظه وجمعه بزعم هؤلاء؟!

وأين صارت دواعيهم وأعظمها معرفة الأحكام الّتي أكثرها احتياجاً الوضوء الّذي بلغ الاختلاف فيه إلى هذا المقام؟!

ولعمري: أنّ هذا يدلّ على أنّ همّتهم في معرفتها كانت أقلّ من همّة العوام لجمع قليل من الحطام، ثمّ أنّ العجب أنّ اليهود كانوا يتتبّعون ما جاء به "ص" من الأحكام والسّنن؛ ليطبّقوها مع قواعدهم ويعرفوا به صدقه، وليتبيّن فيها ما كان من خصائصه وآياته، وإنّه الّذي يأتي به، والزّنادقة يتعلّمونه ليستخرجوا منه ما يدلّ على كذبه من التّناقض وخلاف الحكمة وموافقة الجور والعدوان، والشّعراء يتعلّمون غالباً مصطلحات كلّ طائفة وقواعدهم ليتزيّنوا بها أشعارهم، وهؤلاء لم يصرفوا همّتهم في طول أيّام صحبتهم مقدار شهر أو شهرين لمعرفة الأحكام الواجبة والمندوبة المتكرّرة في كلّ يوم وليلة لجميعهم، ومع ذلك يُظنّ بهم الخير، ويُنسب إليهم شدّة الاعتناء إلى حفظ القرآن لقراءته ومعرفة أحكامه، إنّ هذا شطط من الكلام القبيح صدوره من هؤلاء الأعلام!"[1]. [انتهى ما أفاده المرحوم النّوري].

٧ـ صلاة الميت وحفظ الصحابة للقرآن

تدعيماً لمختارنا النّاصّ على عدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة يحسن بنا تعميق مدّعى أنّ ظاهرة حفظ جميع القرآن النّازل لم تكن ظاهرة عامّة بل ولم تكن تتعدّى أنفاراً قليلة لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة ولم يثبت حفظهم لجميعه بالتّمام والكمال أيضاً.

---

[1] فصل الخطاب، نسخة حجريّة.

وفي هذا السّياق أوضحنا تجليّات هـذه المسـألة في موضـوع اخـتلافهم الشّديد في نقل طريقة الوضوء الّذي كانوا يرونه وربّما يتلبّسون بـه لمـدّة تنيـف على العشرين سنة يومياً حسب الفرض، وظهر من خلال ذلـك: أنّ جملـة مـن الصّحابة لم يكونوا قادرين على حفظ أبسط الممارسات العباديّة الّتي يُفترض أنّ رسول الله "ص" قد كرّرها أمامهم مـرّات عديـدة، فكيـف يمكـن أن نتعقّـل حفظهم لآلاف الآيات القرآنيّة بالدقّة والتّمام والكمال مع عدم وجـود مصـدر مكتوب ومحرّر له أيضاً؟!

وتوسيعاً للأمثلة والشّواهد في هذا البـاب نسـتعين بـما ذكـره المرحـوم النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" أيضاً وهو يستعرض النّقـوض عـلى دعـوى حفظ الصّحابة للقرآن، حيث أورد مثال صلاة الجنائز وعلّق بذكر الأساسيّات الّتي وقع الخلاف فيها، حيث قال:

«صـلاة الميّـت الّتـي كـان رسـول الله "ص" يصـلّيها في مـلأ النّـاس خصوصاً في الغزوات على الشّهداء وغيرهم، وفي غزوة تبوك الّتي ازدحم فيها المسلمون وقد توفّي فيها عبد الله بن [عبد]، ذو البجادين وهو لقبه، وشرج على قبره اللّبن بيده الشّريفة وغيرها، فاتّفق الأصحاب [الاثنا عشريّة] على أنّه يكبّر فيها للمرضيّ دينه خمساً من غير زيـادة ولا نقصـان، يحمـد الله ويمجّـده بعـد الأولى، ويدعو للنّبيّ "ص" بعد الثّانية، وللمؤمنين بعد الثّالثة، وللميّـت بعـد الرّابعة، وينصرف بعد الخامسة، ولا قراءة فيها ولا سلام، وذهب العامّة كافّـة إلّا قليلاً منهم إلى أنّه يكبّر أربعاً، وعن ابن سـيرين وأبي الشّـعث يكـبّر ثلاثـاً، وقال الشّافعي وأحمد وأبو حنيفة: إنّـه يجـب فيـه التّسـليم كسـائر الصّلوات،

ورووه عن أمير المؤمنين [عليّ] "ع" وابن عمر وجابر وأبي هريرة وأنس وابن جبير والحسن البصريّ وابن سيرين والحارث وإبراهيم والنّخعي والثّوري وأحمد وإسحاق، وأوجب الشّافعي وأصحاب الرّأي تسليمة واحدة وقالوا باستحباب الثّانية، والباقون بوجوبها»[1]. [انتهى ما أفاده المرحوم النّوري].

أقول: إذا كانت مسألة عباديّة متكرّرة كهذه لم يستطع الصّحابة حفظها بشكل دقيق ونقلها كما هي، فكيف تمكّنوا من حفظ آلاف الآيات القرآنيّة عن ظهر قلب حتّى يستطيعوا ادراجها بالتّمام والكمال وبالمطابقة الجزميّة والحتميّة على الورق من دون أيّ جهة سماويّة ظاهرة تُشرف على أعمالهم وتراجع مكتوباتهم؟! اللّهم إلّا أن يُقال: إنّ أصل هيئآت تلك الأعمال العباديّة ومؤدّاها لم تكن مبنيّة على أساس الدقّة، بل كانت قائمة على أساس التّسهيل، ومن هنا وقعت مختلفة متنوّعة من قبل النّبيّ "ص" نفسه، لكنّ هذه دعوى تخالف المقولات الأصوليّة المتّفق عليها بين المسلمين في مطلوبيّة هيئآت وموادّ خاصّة ومحدّدة فيها فلاحظ.

٨ـ تغيّر القرآن تبعاً للمعطيات الآنيّة

ومن الشّواهد الأخرى الّتي تؤكّد مبنانا المختار في عدم اهتمام السّماء هي ظاهرة تغيّر القرآن تبعاً للمعطيات الآنيّة؛ حيث روى البخاريّ المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ" بإسناده الصّحيح عندهم، عن البراء بن عازب، إنّه قال: «لما نزلت: "لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله"، قال:

---

(١) فصل الخطاب، نسخة حجريّة.

النّبي "ص": ادع لي زيداً، وليجئ باللّوح والدّواة والكتف أو الكتف والدّواة، ثمّ قال: اكتب "لا يستوي القاعدون" وخلف ظهر النّبي "ص" عمرو بن أم مكتوم الأعمى، قال: يا رسول الله فما تأمرني؟! فإنّي رجل ضرير البصر! فنزلت مكانها: "لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولي الضّرر"[1].

كما روى أحمد بن حنبل المتوفّى سنة: "٢٤١هـ"، بإسناده المعتبر عندهم، عن خارجة بن زيد، إنّه قال: قال زيد بن ثابت: إنّي قاعد إلى جنب النّبيّ "ص" يوماً إذ أُوحي إليه، قال: وغشيته السّكينة، ووقع فخذه على فخذي حين غشيته السّكينة، قال زيد: فلا والله ما وجدت شيئاً قطّ أثقل من فخذ رسول الله "ص"، ثمّ سُرّي عنه، فقال: اكتب يا زيد، فأخذت كتفاً، فقال: لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدين...الآية كلّها، إلى قوله: أجراً عظيماً. فكتبت ذلك في كتف، فقام حين سمعها ابن مكتوم وكان رجلاً أعمى، فقام حيث سمع فضيلة المجاهدين، فقال: يا رسول الله، فكيف بمن لا يستطيع الجهاد ممّن هو أعمى وأشباه ذلك، قال زيد: فو الله ما مضى كلامه أو ما هو إلّا أن قضى كلامه، غشيتْ النّبيّ "ص" السّكينة، فوقع فخذه على فخذي فوجدت من ثقلها كما وجدت في المرّة الأولى، ثمّ سُرّي عنه، فقال: اقرأ: فقرأت عليه: لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون، فقال النّبي "ص": غير أولي الضّرر. قال زيد: فألحقتها، فوالله لكأنّي أنظر إلى مُلحقِها عند صدعٍ كان في

---

[1] صحيح البخاري: ج٦، ص١٨٤.

الكتف؟»[1].

ويحسن بنا أن نقدّم بعض الأسئلة والملاحظات:

الأوّلى: هل كانت السّماء تعلم أنّ عمرو بن أمّ مكتوم الأعمى يقف خلف رسول الله "ص" أثناء نزول هذه الآية عليه أو صدورها منه أم كانت غافلة عن ذلك؟! وإذا كانت تعلم بوجوده فما هي فلسفة هذا المشهد الدّرامي - وفقاً لنقل زيد - مثلاً؛ حيث كان بإمكانها تقييد الخطاب منذ البداية كي لا تحصل مثل هذه الاعتراضات، الّلهم إلّا أن يُقال كما قيل أيضاً: إنّ النّصوص القرآنيّة من إنشاءات النّبيّ "ص" وصياغاته، وبالتّالي: فحينما وجّه له الأعمى الاعتراض كان عنده مجال للمراجعة وإعادة صياغة النصّ وتقييده كما هي طريقة الفقيه الّذي يضطرّ لتقييد فتاواه لإخراج حصّة خاصّة لا يُريد شمول طبيعيّ الحكم لها، وهذا يعني إنّه يعمل بالمحاولة والخطأ ووفقاً للحوادث الطّارئة أمامه، وهذا الكلام غير مقبول عندهم بالمرّة.

الثّانية: ربّما يحاول بعضهم تفسير هذه الأحداث من خلال إثارة موضوع قِدَمِ كلام الله وحدوثه والخلاف العميق الحاصل بين المسلمين في تلك الفترة، بدعوى: أنّ هذا الخطاب القرآنيّ بصيغته المعدّلة بعد اختيار كونه قديماً - كما هو رأي مشهورهم - يوجب علينا الالتزام بتقرّره منذ القِدَم بهذه الطّريقة والصّيغة، وما حصل من مواقف روائيّة منقولة إنّما هي معدّات خارجيّة لتبرير

(1) مسند أحمد: ج٣٥، ص٥١؛ كما روي المضمون مع اختلاف في بعض الألفاظ في مصادر أخرى من قبيل: صحيح البخاري: ج٤، ص٢٤، ص٢٥؛ ج٦، ص٤٧، ص٤٨؛ صحيح مسلم: ج٦، ص٤٣؛ السّنن الكبرى للنّسائي: ج٤، ص٢٧٠.

نزوله فقط!! لكنّا نرى أنّ جميع هذه البحوث إنّما هي بحوث كلاميّة بعديّة لاحقة ناشئة من أصل فاسد في تفسير حقيقة الإلوهيّة وصفاتها، وقد تأثّرت بطبيعة الحال من النّصوص القرآنيّة والنبويّة نفسها، ولا نعتقد بصلاحيّة مثل هذه التّفاسير لتفسير الحكاية الّتي كشفت عنها النّصوص أصلاً.

الثّالثة: نحن لا نعلم الطّريقة الّتي يسلكها الرّسول "ص" لمعرفة صحّة ما يُمليه زيد بن ثابت لهذه الآية؛ إذ لا شكّ ولا شبهة في أنّ أيّ كتابة من يدٍ غير معصومة تحتمل حصول الخطأ فيها دون شكّ وريب، فكيف نجزم بقطعيّة التّطابق ما بين النصّ المقروء والمكتوب خصوصاً مع ملاحظة طريقة إلحاق التّقييد الّذي نزل مؤخّراً والّذي قرّره زيد بقوله: «فوالله لكأنّي أنظر إلى ملحقتها عند صدع كان في الكتب»، هذا في آيات قصيرة أمثال هذه الآية، فكيف والقرآن المتداول يحتوي على أكثر من ستّة آلاف آية وقد نزل ما يقرب من ثلثيها قبل أن يرى الرّسول زيداً؟!

الرّابعة: واحدة من أبرز المشاكل الّتي خلّفتها طبيعة الخطّ المستخدم في كتابة مصحف عثمان المتداول إنّه كان خالياً من التّنقيط فضلاً عن بقيّة العلامات الأخرى المولودة لاحقاً، وعلى هذا الأساس: وقع الكلام في الحركة المناسبة لمفردة "غير" الواردة في الآية؛ فقرأها بعضهم: بالفتح لأنّها مستثنى، وقالوا: إنّ الحديث أعلاه يؤيّد ذلك، وقرآها آخرون: بالضّم وعدّوها نعتاً للقاعدين، وقرأها غيرهم: بالكسر، وأعربوها صفةً للمؤمنين، وذهب أحدهم

إلى جعلها بدلاً؛ لأنّه نكرة والأوّل معرفة[1]، فإذا كانت السّماء مكترثة وجادّة في كتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة لبادرت لضبط النّصّ ومراجعته بشكل نهائي، وإذا كان الخطّ في وقتها لا يسمح فتبقى إشكاليّة الثّواب والعقاب مع عدم تماميّة البيان قائمة برأسها.

ومن هذا وغيره يتجلّى لك: إنّ دعوى اهتمام السّماء بكتابة وجمع ودستوريّة القرآن الدّينيّة الدّائميّة، وهي تقيّد النّصوص القرآنيّة وتخرج بعض الحصص الخاصّة منها بهذه الطّريقة البشريّة... أقول مثل هذه الدّعوى مجانبة للصّواب جدّاً، فكيف إذا عرفنا: أنّ السّماء لم تكن جادّة في وقتها ولا مكترثة ولا مهتمّة بكتابة النصّ القرآنيّ بكامله، بل ولم تكن قادرة عمليّاً حتّى لو كانت لها مثل هذه الإرادة على تنقيطه وتحريكه بنحو بحيث لا يحتمل الخطأ والاشتباه كما سيتّضح، فتأمّل.

٩ـ موافقة القرآن لعمر بن الخطاب

كما نلاحظ أيضاً: إنّ النّصوص القرآنيّة تتأثّر بمقترحات بعض الصّحابة أيضاً، وهذا ما يعزّز المبنى المختار ويؤكّده أيضاً؛ وعلى سبيل المثال: يبدو أنّ الشخصيّة القويّة والغليظة الّتي ينقلونها عن عمر بن الخطّاب كانت مؤثّرة حتّى في طبيعة النّصوص القرآنيّة؛ حيث تنقل صحاح المسلمين أخباراً تؤكّد أنّ عمر كان يقدّم بعض المقترحات إلى رسول الله "ص"، فما هي إلّا لحظات وفترات قليلة حتّى يأتي النصّ القرآنيّ مؤيّداً ومسدّداً وبالألفاظ نفسها في

---

[1] تفسير الطّبري: ج٩، ص٨٥ـ٨٦، تحقيق: محمود شاكر.

بعض الأحيان.

أجل؛ قد ذكروا موارد عدّة لهذه التّأييدات سنقتصر على عرض أهمّها:

أوّلاً: مقام إبراهيم، حيث قال لرسول الله: «لو اتّخذنا من مقام إبراهيم مصلّى؟ فنزلت الآية: "واتّخذوا من مقام إبراهيم مصلّى"»[1].

ثانياً: آية الحجاب؛ حيث قال لرسول الله "ص": «لو أمرت نساءك أن يتحجّبن؛ فإنّه يُكلّمهنّ البرّ والفاجر، فنزلت آية الحجاب»، "وإذا سألتموهنّ متاعاً فأسألوهنّ من وراء الحجاب"[2].

ثالثاً: غيرة نساء الرّسول "ص"؛ حيث قال لهنّ عمر: «"عسى ربّه إن طلّقكنّ أن يُبدّله أزواجاً خيراً منكنّ"، فنزلت هذه الآية [نفسها]»[3].

رابعاً: أسارى معركة بدر؛ حيث أُختلف في مصيرهم فقال عمر: «يا رسول الله، كذّبوك وأخرجوك، قدّمهم فاضرب أعناقهم»، فنزلت الآية: «ما كان لنبيّ أن يكون له أسرى...»[4].

وهناك موارد أخرى ذكرت عندهم لتأييد القرآن لعمر يمكن العودة إليها في مظانّها[5].

---

[1] البقرة، الآية: ١٢٥.

[2] الأحزاب، الآية: ٥٣.

[3] التّحريم، الآية: ٥.

[4] الأنفال، الآية: ٦٧.

[5] لاحظ على سبيل المثال: مسند أحمد: ج١، ص٢٩٧؛ صحيح البخاري: ج١، ص٨٩؛ صحيح مسلم: ج٧، ص١١٥؛ السنن الكبرى: ج١٠، ص١٥، ٢٢٤، ٣٠٨؛

وهنا نسأل: إذا كانت طبيعة الوحي النّازل تتأثّر بماهيّة اقتراحات بعض الصّحابة الآنيّة الحاصلة في ذلك الوقت فكيف يمكن أن نفهم إنّ هناك رغبة سماويّة جادّة لتحويل هذه الاقتراحات إلى دستور دينيّ دائميّ لجميع البشريّة حتّى نهاية الدّنيا رغم عدم تفكير أصحابها بمثل هذا الشّمول والسّعة والإطلاق أصلاً؛ بل أنّ بعضها أمور شخصيّة مرّ بها الرّسول الأكرم "ص" في طول رسالته الّتي نيّفت على العشرين، وبعضها يرتبط بحياته الأسريّة الخاصّة، ولهذا لم تطلب السّماء من رسولها "ص" تحويل مثل هذه الآيات القرآنيّة إلى دستور دينيّ دائم ولو من خلال جمعها وتدوينها والإشراف على عمليّة تصحيحها؛ حيث مات ولم يجمع القرآن ما بين دفّتين، وإنّما عمد صحابته لذلك بعد وفاته بناءً على اقتراح من أحدهم أيضاً.

وبعبارة أخرى: ما هو الأثر العمليّ الّذي ينبغي على البشريّة جمعاء ترتيبه على آية تتحدّث عن ضرورة احتجاب نساء النّبيّ "ص" عن سائليهنّ؟! وما هو الأثر الدّينيّ الّذي يجب على عموم بني البشر الالتزام به من آية تقرع نسوته بسبب غيرتهنّ ومضايقتهنّ له مثلاً؟!

نعم؛ بقيت قضيّة قتل الأسارى قبل الإثخان وهي لا أثر عمليّ لها على الإطلاق ويحاول المسلمون دفعها عن أنفسهم بشتّى الطّرق كيلا يُتّهمون بأوصاف تنافي الإنسانيّة، أمّا قضيّة اتّخاذ المقام مصلّى فقد تنبّه إلى عدم ضرورة الالتزام الحرفيّ بها عمر نفسه صاحب الاقتراح؛ وذلك حينما عمد إلى تغيير

المصاحف: ص٤٠٣-٤٠٥.

مكان المقام أيضاً «لئلّا يشغل المصلّون عنده الطّائفين بالبيت»[1]، وهناك كلام كثير لا يسع المجال لذكره.

وممّا تقدّم ومن غيره أيضاً يتجلّى لك: أنّ السّماء لم تكن مهتمّة بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة؛ إذ لو كان الأمر كذلك لما جعلت من اقتراحات عمر بن الخطّاب المتعلّقة بإجراءات آنيّة ترتبط بيوميّات النّبيّ "ص" وشخصيّاته مرتكزاً صالحاً لذلك حتّى يجعلها محبّوه دليل عظمته وارتباطه السّماوي ويتفاخرون على غيرهم بذلك.

١٠ـ القرآن كتاب لا يغسله الماء

أخرج جملة من أعلام المسلمين من قبيل: أحمد بن حنبل المتوفّى سنة: "٢٤١هـ"، ومسلم بن الحجّاج المتوفّى سنة: "٢٦١هـ"؛ وأبو القاسم الطّبرانيّ المتوفّى سنة: "٣٦٠هـ"، بأسانيدهم الصّحيحة عندهم، عن عياض بن حمار المجاشعي، عن رسول الله "ص" إنّه قال ـ وسأنقل اللّفظ من إحدى نقولات الطّبراني ـ: «... إنّ الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلّا بقايا من أهل الكتاب، وإنّ الله أمرني أن أغزو قُريشاً، فقلت: يا ربّ: إنّهم إذاً يثلغوا رأسي حتّى يدعوه خُبزةً، فقال: إنّما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك، وقد أنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه في المنام واليقظة، فاغزهم يُعزّك الله...»[2].

---

[1] البداية والنّهاية، ابن كثير: ج١، ص٣٧٩، ط دار هجر.

[2] صحيح مسلم: ج٨، ص١٥٨؛ مسند أحمد: ج٢٩، ص٣٣؛ المعجم الكبير للطبراني: ج١٧، ص٣٥٨ـ٣٥٩.

وحينما نسأل النّووي المتوفى سنة: "٦٧٦هـ" عن معنى قوله: «لايغسله الماء»، فيُجيبنا بأنّ معناه أي: «محفوظ في الصّدور، لا يتطرّق إليه الذّهاب، بل يبقى على مرّ الأزمان»، وحينما نسأله عن معنى قوله تعالى كما في الحديث: «تقرأه نائماً ويقظان»، فيُجيب: قال العلماء: معناه يكون محفوظاً لك في حالتي النّوم واليقظة، وقيل: تقرأه في يُسر وسهولة»[1].

وهنا يحقّ لنا أن نطرح هذا السّؤال: إذا كان الكتاب المُنزل على محمّد بن عبد الله "ص" لا يغسله الماء، فمعنى ذلك إنّه لم يكن كتاباً ورقيّاً مكتوباً كما قد يُتوهّم من مفردة الكتاب لغةً للوهلة الأولى، وبالتّالي: فدعوى النّووي إنّه كتاب سيبقى على مرّ الأزمان من دون إنزاله على الورق إنّما هي عناية إضافيّة منه لم يتطرّق إليها الحديث على الإطلاق، ولو كان الأمر كما احتمل لما بادر عمر بن الخطّاب إلى تقديم مقترح وتوصية مُلزمة لكتابة القرآن وحفظه خوفاً عليه من الذّهاب.

وهذا وغيره يؤكّد بوضوح حقّانيّة المبنى المختار في عدم اهتمام واكتراث السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة، ويكشف عن كونها مادّة صوتيّة محفوظة في الصّدور، كما أوضحت ميدان تبليغها المكاني والزّماني بوضوح أيضاً، وبالتّالي: فينبغي أن تُفسّر مفردة الكتاب الواردة في نسخة القرآن المتداولة في سياق هذه الحقائق والنّصوص.

---

[1] شرح النّووي: ج١٧، ص١٩٨، ط الأزهريّة.

١١ـ النزول المتفرق للقرآن كاشف هام

لم يصدر أو ينزل القرآن مكتوباً محرّراً مذهباً مغلّفاً منذ أوّل لحظات نبوّة النّبي "ص" في مكّة ليتمكّن من محاججة العالم أجمعه به وفرض جميع تعاليمه وأحكامه عليهم أيضاً، وإنّما صدر أو نزل صوتيّاً مسموعاً متفرّقاً منجماً متقطّعاً على مدى ثلاث وعشرين سنة من نبوّته "ص" ولأسباب آنيّة جزئيّة أو كليّة مختلفة، وكان بعض الصّحابة يحفظونه، وبعضهم يكتب بعض آياته على ما توفّر بين أيديهم من إمكانيّات متواضعة جدّاً في ذلك الوقت، وهكذا خرج النّبي "ص" من هذه الدّنيا ولم يترك قرآناً مكتوباً محرّراً مغلّفاً البتّة، سوى محفوظات في صدور بعض صحابته، وألواح وجريد نخل وأقتاب وأكتاف...إلخ متناثرة من هنا وهناك لم تُراجع كتابيّاً وخطّياً من قبل أيّ جهة سماويّة عليا.

وهنا نقول: إنّ الصّدور أو النّزول التّدريجي النّجومي المتفرّق للقرآن وعدم الاكتراث بكتابته وبتحريره والاشراف السّماويّ عليه، يكشف بوضوح تامّ على أنّه لم يهندس بمجموعه الواصل وبمعزل عن دواعي نزوله أو صدوره ليكون دستوراً دينيّاً نهائيّاً دائميّاً للبشريّة جمعاء بمختلف لغاتهم من تلك اللّحظة وحتّى قيام يوم القيامة؛ حتّى تكون كتابته بتوسّط جهة بشريّة غير معصومة من الخطأ والاشتباه وجمعه بين دفّتين وغلافين نهائيّين ومن ثمّ تعميمه وفرضه على جميع الأمصار... كاشفة عن الاهتمام السّماويّ الجدّي بذلك؛ فمثل هذا العمل بتفاصيله وجزئيّاته لم يكن مطروحاً على الأجندة السّماويّة على الإطلاق، وإنّما هو اقتراح اجتهادي بعدي كما نوّهنا.

وبالتّالي: فدعوى أنّ نسخة القرآن بصيغتها الحاليّة المتداولة والمجموعة بعد وفاته بين دفّتين وبترتيبها وبجميع آياتها المعروفة إنّما هي دستور دينيّ نهائيّ أرادته السّماء لعموم البشريّة بمختلف أصنافها وأنواعها، أقول: مثل هذه الدّعوى تحمل مئات الحقائب من المصادرات، وتحتاج إلى آلاف الحقائب من التّأمّلات أيضاً.

١٢ـ رزية الخميس وعدم قدرة النبي "ص" على الكتابة

يُروى صحيحاً عندهم: إنّ رسول الإسلام "ص" قد طلب من أصحابه في لحظات احتضاره أن يجلبوا له دواةً وكتفاً ليكتب لهم كتاباً لن يضلّوا بعده أبداً، فاختلفوا وتنازعوا وقال أحدهم إنّه ليهجر، فنهرهم وطلب منهم الخروج من محضره، ولم يُكتب الكتاب أصلاً[1].

وتعقيباً على هذه الحكاية[2] أقول: لا شكّ في أنّ النّبيّ "ص" لم يكن يُريد الكتابة بنفسه أصلاً لكي يكون تمنّعهم عن جلب ما يُريد مانعاً، وإنّما سيستعين بكتاب دون شكّ وريب وكم له من نظير في سيرته ونصوصه؛ إذ لو كان "ص" قادراً بنفسه على الكتابة لما احتاج أن يطلب من أصحابه جلب دواةٍ وكتفٍ ليكتب لهم هذا الكتاب، وكان بإمكانه أن يطلب من ذويه أن يجلبوا له ذلك ويكتب ما يُريد، أو يقوم هو بذلك في زمان قوّته وقبل ساعة احتضاره، وإذا كانت للحظة احتضاره قيمة موضوعيّة في بيان هذا الكتاب ومضامينه

---

(١) صحيح البخاري: ج١، ص٣٤؛ صحيح مسلم: ج٥، ص٧٥.

(٢) عبّرنا عنها بالحكاية لوجود تأمّلات لدينا تجاه أصل وقوعها بهذه الصّيغة فتأمّل.

فكان بإمكانه إظهاره لهم في تلك اللّحظة وإشهادهم عليه، وينتهي كلّ شيء، من دون لغط ولا إزعاج.

وعلى هذا الأساس الصّحيح عندهم نفرّع: إذا كان النّبيّ "ص" غير قادر على إنجاز هذا العمل الكتابي البسيط لأسباب إعجازيّة أو غيرها كما يقول أكثر علماء الإسلام، فكيف يمكن لنا أن نفترض أنّ له قدرة مراجعة الآف الآيات القرآنيّة المكتوبة وتصحيح أخطاء كتّاب الوحي المحتملة فيها، ولم تنقل لنا كتب الحديث والأخبار ولا خبراً واحداً ينصّ على قيامه بمثل هذا العمل التّصحيحي بنفسه أصلاً مع أنّها تعتبر وظيفته الحصريّة حسب الفرض، ومن هذا وغيره تتجلّى لك حقانيّة المبنى المختار في عدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن وفق القيود الّتي ذكرناها فيما مضى.

١٢ـ آية جمعه وقرآنه ليس لها علاقة بالجمع المتعارف

يحسب بعضهم خطأً: أنّ آية "إنّ علينا جمعه وقُرآنه" تعني الوعد الإلهيّ بجمع القرآن بالصّيغة الماثلة بين أيدينا اليوم، وبالتّالي: فهذه الآية تُعدّ عنده أصرح دليل على دخالة العناية الإلهيّة في حفظ هذه النّسخة المتداولة من القرآن منذ قرون طويلة من غير أن تنالها يدّ التّحريف أو التّغيير أو الزّيادة أو النّقصان!!

لكنّ هذا الحسبان توهّم محض، ومحاولة لتفسير الآيات القرآنيّة بطريقة حرفيّة لا تأخذ بعين الاعتبار: طبيعة النّزول التّدريجيّ النّجوميّ له وكذا طبيعة شخص المتلقّي الأوّل والمعنيّ الأصليّ به وهو نبيّ الإسلام محمّد بن عبد الله

"ص"، الأمر الّذي يُفضي إلى تصوّر: أنّ القرآن بصيغته المتداولة منذ قرون بين أيدينا قد نزل من السّماء مجلّداً مذهّباً مرتّباً مغلّفاً وبهذا التّرتيب من الآيات والسّور وأسمائها أيضاً، مع أنّ هذا الكلام عارٍ عن الصّحة تماماً، وقد خرج النّبيّ "ص" من الدّنيا ولم يوجد مصحف مجموع بهذه الصّيغة في مسجده أو بيته على الإطلاق، وما نلاحظه في أوساطنا من قرآن إنّما هو جمع بعدي أنجزه صحابته بطرائق وآليّات بدائيّة جدّاً كما سنفصّل الحديث عن ذلك لاحقاً.

نعود إلى التّفسير الصّحيح عندهم والمنقول لهذه الآيات من سورة القيامة؛ حيث ورد في صحاح المسلمين ـ كالبخاري ومسلم ـ عن ابن عبّاس في تفسير هذه الآيات ما يختلف تماماً عن هذا التّصور الأوّليّ السّاذج؛ إذ قال في تفسير قوله: "لا تُحرّك به لسانك لتعجل به: «كان رسول الله "ص" إذا نزل جبرائيل بالوحي، وكان ممّا يُحرّك به لسانه وشفتيه فيشتدّ عليه، وكان يُعرف منه [ذلك]، فأنزل الله..."لا تُحرّك به لسانك لتعجل به؛ إنّ علينا جمعه وقُرآنه"[1]»، أي: «علينا أن نجمعه في صدرك».

أمّا آية: "فإذا قرأناه فاتّبع قُرآنه" [القيامة: ١٧] فهي تعني وفق هذه الرّواية الصّحيحة عندهم: «فإذا أنزلناه: فاستمع». وأمّا آية: "إنّ علينا بيانه" فهي تعني: أنّ «علينا أن نبيّنه بلسانك»، وهكذا ليختم ابن عبّاس تفسيره بالقول: «فكان إذا أتاه جبريل أطرق، فإذا ذهب قرأه كما وعده الله عزّ وجل.

(١) القيامة: ١٧.

أولى لك فأولى: توعّد»[1].

أمّا الطّباطبائي ـ المفسّر الاثنا عشريّ المعاصر ـ المتوفّى سنة: "١٤٠١هـ" فلم يتجاوز هذا المعنى أيضاً، حيث قال في تفسير الآيات: "لا تُحرّك به لسانك لتعجل به" إلى قوله: ثمّ إنّ علينا بيانه": «الّذي يعطيه سياق الآيات الأربع بما يحفّها من الآيات المتقدّمة والمتأخّرة الواصفة ليوم القيامة: أنّها معترضة متضمن [متضمّنة] أدباً إلهيّاً كُلّف النّبي "ص" أن يتأدّب به حينما يتلقّى ما يُوحى إليه من القرآن الكريم، فلا يبادر إلى قراءة ما لم يقرأ بعد ولا يحرّك به لسانه وينصت حتّى يتمّ الوحي، فالآيات الأربع في معنى قوله تعالى [في سورة طه]: "ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه"».

وعليه: فخلاصة معنى الآيات الأربع المتقدّمة عند الطّباطبائي تُشبه «قول المتكلّم منّا أثناء حديثه لمخاطبه إذا بادر إلى تتميم بعض كلام المتكلّم باللفظة واللفظتين قبل أن يلفظ بها المتكلم، وذلك يشغله عن التّجرّد للإنصات، فيقطع المتكلّم حديثه ويعترض ويقول: لا تعجل بكلامي وأنصت لتفقه ما أقول لك، ثم يمضي في حديثه».

أمّا قوله: "إنّ علينا جمعه وقُرآنه"، فهي تعني عند الطّباطبائي: أيّ «لا تعجل به؛ إذ علينا أن نجمع ما نوحيه إليك بضم بعض أجزائه إلى بعض وقراءته عليك، فلا يفوتنا شيء منه حتّى يحتاج إلى أن تسبقنا إلى قراءة ما لم

---

[1] صحيح البخاري: ج٦، ص١٦٣؛ صحيح مسلم: ج٢، ص٣٤ـ٣٥.

نوحه بعد...﴾"[1].

في ضوء هذا الإيضاح البسيط يتجلّى لك: أنّ هذه الآيات لا صلاحيّة لها لا من قريب ولا من بعيد لإبطال مختارنا القائل: إنّ السّماء لم تكن مهتمّة ولا مكترثة لتحويل المادّة القرآنيّة الصّوتيّة المسموعة إلى مادّة مكتوبة مقروءة؛ إذ أنّها تخاطب المتلقّي المباشر للوحي أعني: نبيّ الإسلام محمّد بن عبد الله "ص" بغية تعليمه أدباً خاصّاً في طريقة التّلقّي الوحياني وعدم المبادرة لترديده قبل إكماله...إلخ، وبالتّالي: فهي غير ناظرة لنسخة القرآن المجموعة بعد رحيله "ص" وفقاً لآليّات بدائيّة كي يُقال: إنّ هناك وعداً إلهيّاً بجمعه من خلال التّمسّك بهذه الآية؛ فالجمع الإلهيّ في هذه الآية غير جمع الصّحابة البعدي.

---

(1) الميزان في تفسير القرآن: ج٢٠، ص١٠٩ـ١١٠، ط الأعلمي.

الفصل الثاني: بدعة جمع القرآن وأبطالها

١ـ عمر بن الخطاب صاحب بدعة جمع القرآن

إذا أردنا أن نقف على اللّحظة التّاريخيّة الّتي ولدت فيها فكرة جمع القرآن وتحويله من مادّة مسموعة ومفرّقة ومشتّتة وغير منضبطة ولا مضبوطة إلى مادّة مقروءة نهائيّة ومحرّرة فلا يمكن تجاوز ما رواه البخاري المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ" بإسناده الصّحيح عندهم عن زيد بن ثابت الأنصاريّ قوله:

«أرسل إليّ أبو بكر [حين] مقتل أهل اليمامة وعنده عمر؛ فقال أبو بكر: إنّ عمر أتاني فقال: إنّ القتل قد استحرّ [اشتدّ وكثر] يوم اليمامة بالنّاس، وإنّي أخشى أن يستحرّ القتلُ بالقرّاء في المواطن؛ فيذهب كثير من القرآن، إلّا أن تجمعوه، وإنّي لأرى أن تجمع القرآن [وفي لفظ آخر: وإنّي أرى أن تأمر النّاس بجمع القرآن]، قال أبو بكر: قلت لعمر: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله "ص"؟! فقال عمر: هو والله خير. فلم يزل عمر يراجعني فيه حتّى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الّذي رأى عمر. قال زيد بن ثابت: وعمر عنده جالس لا يتكلّم؛ فقال أبو بكر: إنّك رجل شاب عاقل ولا نتّهمك، كنت تكتب الوحي لرسول الله "ص" فتتبع القرآن فاجمعه؛ فوالله لو كلّفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ ممّا أمرني به من جمع القرآن. قلت [زيد بن ثابت]: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله النّبي "ص"؟! فقال أبو بكر: هو والله خير. فلم أزل

أراجعه حتّى شرح الله صدري للّذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر؛ فقمت فتتبعت القرآن أجمعه من الرّقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال...»[1].

ومن هذه الرّواية المشهورة والمعروفة والصّحيحة عندهم والّتي أوردها البخاري في مواطن ثلاثة من كتابه يُعرف ما يلي:

أوّلاً: إنّ رسول الله "ص" لم يبادر بشخصه لتحويل المادّة الصّوتيّة القرآنيّة إلى مادّة مقروءة على الإطلاق، وما جاء في بعض مكتوبات كتّاب الوحي المتفرّقة المتبعثرة من القرآن إنّما هي مكتوبات متناثرة ولا نعلم مدار تطابقها مع ما صدر من الرّسول الأكرم "ص"، كما لم نقرأ أو نسمع أيّ مبادرة منه "ص" لتصحيحها وإمضائها لغويّاً وإحراز تطابقها المئوي مع ما نزل عليه أو صدر منه، بل ولم تهندس هذه الأوراق المتفرّقة المتبعثرة لتكون دستوراً دينيّاً نهائيّاً لجميع بني البشر حتّى قيام يوم القيامة على الإطلاق.

ثانياً: إنّ صاحب اقتراح تحويلها إلى مادّة مقروءة وجمعه ما بين الدّفتين هو عمر بن الخطّاب استناداً إلى اجتهاد خاصّ به.

ثالثاً: كان أبو بكر وزيد بن ثابت رافضين لهذه الفكرة من البداية بل وصفوها صراحة بالبدعة، وبعد أن ضغط عليهما عمر بن الخطّاب ـ بالمباشرة أو بالواسطة ـ ونقّح لهما ضرورة ذلك بادرا واهتمّا.

رابعاً:كان بعض القرآن مكتوباً على الرّقاع والأكتاف والعسب والحجر بشكل متفرّق ومتناثر وبعضه في صدور الرّجال، وهناك نقاط أخرى تضمنها

---

(1) صحيح البخاري: ج٦، ص٧١، ص١٨٣؛ ج٩، ص٧٤.

الخبر سيأتي الحديث عنها لاحقاً ولم نوردها في متن الحديث أيضاً.

وهنا نسأل: إذا كانت مسألة جمع القرآن ما بين دفّتين مسألة متداولة ومعروفة ومعمول بها ومنشورة ومشتهرة في حياة رسول الله "ص" كما قد يتوهّم بعضهم فما بال أبي بكر يعرض عنها ويصفها بالأمر المُحدث المبتدع الّذي لم يقم به الرّسول نفسه، ولا يُريد أن يقوم بمثلها أصلاً؟!

وإذا كان زيد بن ثابت الّذي نقل بنفسه كتابته لبعض النّصوص القرآنيّة في حياة النّبيّ "ص" يتمنّع عن ذلك ويصفه بالأمر المُحدث المبتدع الّذي لم يقم رسول الله به، فكيف نُريد أن نفهم من خلال نصوصه الّتي نقلها في كتابته للقرآن في أيّام الرّسول أنّ القرآن كان مجموعاً في حياته "ص" كما توهّمه بعضهم أيضاً؟!

وكيف يكون ذلك وزيد نفسه ينقل إنّه قام بتتبّع القرآن من خلال مراجعة الرّقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال الأمر الّذي يؤكّد بوضوح أنّ كتابته لم تكن تتعدّى آيات قليلة جدّاً ولأغراض آنيّة محدّدة فقط، ولو لم يكن الأمر كذلك لما اعترض على أبي بكر وعمر ببدعيّة هذا الأمر حتّى أقنعاه بضرورته.

أجل؛ ولا تقف الأسئلة على هذا الحدّ فقط، بل تتولّد أسئلة جادّة وعميقة أخرى أمام جميع الآيات القرآنيّة المُستدلّ بها على أنّ السّماء كانت تهدف إلى تحويل القرآن من ظاهرة صوتيّة إلى ظاهرة مكتوبة ومن ثمّ تحويله إلى دستور دينيّ دائميّ لعموم الدّنيا حتّى نهايتها؛ إذ إنّ عموم الصّحابة المقرّبين في ذلك الوقت لم يفهموا من الآيات ذلك، وكان بإمكان أبي بكر وزيد بن ثابت

أن يقولا لعمر بن الخطّاب: أنّ القرآن قد تعهّد الله بحفظه من خلال قوله: «إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون»، فلا حاجة للقلق والخوف من جنابك على كتاب الله وتغييره وتحريفه أصلاً، ولِمَ بادر الخليفة عثمان بن عفّان إلى إحراق جميع نسخ القرآن المعبّر عنها بالمصاحف الّتي كانت عند الصّحابة ليفرض مصحفاً رسميّاً واحداً، كلّ هذا وغيره الكثير ممّا سيأتي يوضّح بجلاء: إنّ فهم هذه الآيات بالنّحو الّذي يصبّ في تصحيح نسخة القرآن المتداولة وادّعاء أنّ هناك عناية سماويّة بالغة في تدوينها وحفظها ما هو إلّا محاولات بعديّة من ضيق الخناق، ولا تصمد أمام البحث العلمي الجادّ وأدواته.

وقد شعر علماء المسلمين على اختلاف توجّهاتهم ببدعيّة اقتراح عمر بن الخطّاب وحاولوا جاهدين تأويلها وتبريرها وتقديم تفسيرات لها، فهذا ابن بطّال المتوفّى سنة: "٤٤٩هـ" يقرّرها قائلاً: «فإن قال قائل: ما وجه نفور أبى بكر وزيد بن ثابت مع فضلهما عن جمع القرآن؟ فالجواب: أنهما لم يجدا رسول الله "ص" قد بلغ فى جمعه إلى هذا الحدّ من الاحتياط من تجليده، وجمعه بين لوحين، فكرها أن يجمعاه جزعًا من أن يحلا أنفسهما محل من يجاوز احتياطه للدّين احتياط رسول الله "ص"، فلما أنبههما عمر، وقال: هو والله خير، وخوّفهما من تغيّر حال القرآن فى المستقبل؛ لقلة حفظته، ومصيره إلى حالة الخفاء والغموض بعد الاستفاضة والظهور، علما صواب ما أشار به وأنّه خير، وأنّ فعل رسول الله "ص" ليس على الوجوب، ولا تركه لما تركه على الوجوب إلّا أن يكون قد بين فى شريعته أنّ مثل فعله لما فعله، أو تركه لمثل ما تركه لازم لنا وواجب علينا، فلما علما أنّه لم يُحظر جمع القرآن ولا مُنع منه بسُنّةٍ ولا بنصّ

آيةٍ، ولا هو مما يُفسده العقل ويحيله، ولا يقتضي فساد شيء من أمر الدّين، ولا مخالفة رأى صواب ما أشار به عمر، وأسرعا إليه كما فعل عمر وسائر الصحابة فى رجوعهم إلى رأى أبى بكر فى قتاله أهل الردّة، ورأوا ذلك صوابًا لم يشكوا فيه...»[1].

ورغم أنّ هذه الحلول ترقيعيّة تُريد تبرير صنيع الجهاز الحاكم في ذلك الوقت ومحاولة إضفاء شرعيّة له وهو أمر سنناقشه بالتّفصيل في القادم من البحوث، لكنّا نلاحظ: أنّ الحقيقة الّتي نشاهدها من خلال الأدلّة والبيانات والشّواهد الكثيرة تقرّر بوضوح: مبنانا المختار في عدم اهتمام السّماء بكتابة النّصوص القرآنيّة وجمعها فضلاً عن دستوريّتها الدّينيّة الدّائميّة؛ لأنّها تعلم كلّ العلم: إنّ جملة وافرة من هذه النّصوص كانت قد نزلت لأسباب آنيّة خاصّة لا يمكن منحها صفة إطلاقيّة المطُلق، وإنّ وضع جميع القرآن النّازل أو الصّادر في سلّة واحدة من دون منهج ولمسة سماويّة تميّز ما بين المطلق وغيره سيؤدّي إلى كوارث دينيّة كبرى لا تُحمد عقباها، ولو أغفلنا جميع ذلك وغضضنا الطّرف عنه فلا يمكن أن تغفل السّماء حقيقة أنّ عمليّة التحّويل نفسها ما دامت خالية من إشراف سماويّ للمطابقة ما بين المقروء والمكتوب ستحمل أخطاءً كتابيّة بطبيعة الحال ولا يمكن الاتّكاء على ألسنة العرب لتقويمها فكيف إذا عرفنا أنّ الخطّ في ذلك الحين كان خالياً من التّنقيط وبقيّة الحركات كما سيأتي إيضاحه وتوثيقه؟!

---

[1] شرح صحيح البخاري لإبن بطّال: ج١٠، ص٢٢٢، مكتبة الرّشد الرّياض.

٢ـ الشاب العشريني زيد بن ثابت يجمع القرآن

ممّا لا شكّ ولا شبهة فيه عند عموم المسلمين ـ سوى شواذّ من الإماميّة الاثني عشريّة وغيرهم أيضاً ـ أنّ القرآن بمجموعه لم يكن مجموعاً بين دفّتين حين وفاة رسول الله "ص"، وإنّ نسخة القرآن المتداولة بين المسلمين منذ ما يربو على ألف وأربعمائة سنة هي حاصل جمع بعديّ متأخّر عن لحظة وفاة رسول الله "ص"، وقد بدأت بواكيرها على يد الشّابّ العشرينيّ زيد بن ثابت، بعد بدعة محدثة وتوصية ملزمة قدّمها عمر بن الخطّاب للخليفة أبي بكر بسبب ما يُسمّى بحروب الرّدة ومقتل جملة من قرّاء القرآن فيها.

وبعد هذا الإيضاح الّذي عزّزناه بشواهد عديدة فيما مضى من بحوث، نجد من المناسب جدّاً: أن نتوقّف مع شرح حال إجماليّ للصّحابيّ زيد بن ثابت من حين صحبته مع الرّسول "ص" حتّى تكليفه بمهمّة جمع القرآن؛ وسنبدأ بعرض هذا الإيجاز في نقاط:

الأولى: لم يكن زيد بن ثابت في مكّة حين ظهور نبوّة النّبيّ محمّد بن عبد الله "ص"، وكان عمره حين هجرته "ص" إلى المدينة إحدى عشرة سنة لا غير، وهذا يعني: إنّه لم يكن مع النّبيّ "ص" حين نزل عليه أو صدر منه أكثر من ثلثي القرآن في مكّة، ولم يتحمّل هذه السّور من النّبيّ بنحو التّحديث فور نزولها أو صدورها منه "ص"، وإنّما تحمّلها بعد ذلك سماعاً من الصّحابة أو من النبيّ "ص".

الثّانية: روى أحمد بن حنبل المتوفّى سنة: "٢٤١هـ" بإسناده الصّحيح أو

الحسن عندهم، عن خارجة بن زيد قوله: «إنّ أباه زيداً أخبره أنّه لمّا قدم النّبـيّ "ص" المدينة، قال زيـد: ذُهـب بي إلى النّبـيّ "ص"، فأُعجـب بي، فقـالوا: يـا رسول الله، هذا غلام من بني النّجار، معـه ممّـا أنـزل الله عليـك بضـع عشرـة سورة، فأعجب ذلك النّبيّ "ص"، وقال: يا زيد، تعلّـم لي كتـاب يهـود؛ فـإنّي والله ما آمن يهود على كتابي، قال زيد: فتعلّمت كتابهم، ما مرّت بي خمس عشرة ليلة حتّى حذقته، وكنت أقرأ له كتبهم إذا كتبوا إليه، وأُجيب عنه إذا كتب»[1].

الثّالثة: كما روى أحمد بن حنبل أيضاً بإسناده الصّحيح عندهم، عن زيد بن ثابت إنّه قـال: «قـال لي رسـول الله "ص": تُحسـن السُّرـيانيّة؛ إنّهـا تـأتيني كُتب؟، قال: قلت: لا، قال: فتعلّمها، فتعلّمتها في سبعة عشر يوماً»[2].

الرّابعة: روى البخاريّ المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ" في تاريخه الكبير، بإسناده عن زيد بن ثابت نفسه، إنّه قال: «أُتي بي النّبيّ "ص" مقدمه المدينـة، فأعجـب بي، فقيل له: هذا غلام من بني النّجار، قد قرأ ممّا أنزل الله عليك بضـع عشرـة سورة، فاستقرأني [أي الرّسول "ص" طلب منه القراءة]، فقرأت [سورة] ق، فقال: تعلّم لي كتاب يهود؛ فإنّي ما آمن يهود على كتابي، فتعلّمته في نصف شـهر [!!]، حتّى كتبته له إلى يهود، وأقرأ له إذا كتبوا إليه»[3].

الخامسة: لقد نقل البخـاري ومسـلم وغيرهمـا أيضـاً بإسـناد صـحيح

---

(1) مسند أحمد: ج٣٥، ص٤٩٠؛ التّاريخ الكبير: ج٢، ق١، ص٣٨٠، ط دائرة المعارف، وأورد البخاري قراءة زيد لسورة ق.

(2) مسند أحمد: ج٣٥، ص٤٣٦، ط الرّسالة.

(3) التّاريخ الكبير: ج٢، ق١، ص٣٨٠ـ٣٨١، ط دار الكتب العلميّة.

عندهم عن أنس بن مالك، أنّ أحد كتّاب الوحي من بني النّجار -وهم أسرة زيد بن ثابت أيضاً - كان يخون النّبيّ "ص" ويكتب خلاف ما يمليه عليه حتّى تنصّر وهرب...إلخ من قصّة معروفة تقدّمت في بحوث سابقة، ولا ندري: هل كانت هذه الممارسة مدعاة للرّسول "ص" ليأخذ احتياطاته ويعتمد على صبيّ يافع كزيد بن ثابت مثلاً بغية عدم تكرار التّجربة نفسها، لا يوجد في هذه النّصوص ما يؤكّد ذلك"[1].

السّادسة: نحن نتحفّظ بشدّة على دعوى تعلّم زيد بن ثابت العبريّة والسّريانيّة في هذه الفترة الوجيزة مهما تملّك من استعدادات عبقريّة أيضاً، ونعتقد أنّه تعلّم بعض المكتوبات البسيطة المتوافرة لديهم لا أكثر، اللّهم إلّا إذا كان هناك تداخل لغوي منذ الصّبا ما بين ناطقي هذه اللّغات، وبالتّالي: نشأ زيد بين هذه الأوساط المتداخلة.

السّابعة: لم يشهد زيد معركة بدر ولا أُحد لصغر سنّه، وكانت أوّل مشاركة له في معركة الخندق؛ حيث كان ينقل التّراب مع المسلمين، فنعس ونام وكان البرد شديداً، فجاء عمارة بن حزم وأخذ سلاحه دون أن يشعر وكان قصده المزاح، فلمّا قام فزع، فقال له النّبيّ "ص": «يا أبا رقاد نمت حتّى ذهب سلاحك! ثمّ قال: من له علم بسلاح هذا الغلام؟ فقال عمارة: يا رسول الله هو عندي، فأمره بردّه عليه، ونهى عن أن يُروّع المسلم أو يؤخذ متاعه جاداً ولا

---

[1] تقدّم توثيق ذلك في الفصل الأوّل لمراجع.

لاعباً»[1].

الثّامنة: عُرف في الأخبار أنّ زيد بن ثابت كان كاتباً للوحي، لكنّ لم تُنقل تفاصيل كتابته ومقدارها بالتّفصيل أصلاً، وما أوردته صحاحهم عنه يرتبط بكتابته آية: "لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدين..." والتّعديل الّذي لحقها[2]، وهو لا يتضمّن شيئاً مميّزاً يميّزه عن غيره من كتّاب الوحي المتقدّمين إسلاماً وسنّاً عليه، كما لا يكشف عن أنّ السّماء كانت حريصة على تدوين عموم القرآن النّازل أو الصّادر على الإطلاق، فضلاً عن حرصها على إيجاد مرجعيّة تطابق ما بين المسموع والمكتوب وتمضيه بعد ذلك.

التّاسعة: حين رحيل رسول الله "ص" كان عمر زيد بن ثابت لا يتجاوز الثّانية والعشرين، وحين كلّفه أبو بكر بجمع القرآن واعتمد عليه اعتماداً كليّاً لم يتجاوز الرّابعة والعشرين أيضاً، وقد نصّ أبو بكر أثناء تكليفه بهذه المهمّة قائلاً له: «إنّك رجلٌ شابٌّ عاقلٌ ولا نتّهمك، كنت تكتب الوحي لرسول الله "ص"، فتتبع القرآن فاجمعه»[3].

آمل أن تكون هذه النّقاط التّسع خير معين لاستيعاب أصل مختارنا النّافي لأصل اهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة، بل واستيعاب أصل تحفّظ أمثال عبد الله بن مسعود المتوفّى سنة: "٣٢هـ" على هذا

---

(١) الإصابة: ج٤، ص٧٥، ط هجر.

(٢) مسند أحمد: ج٣٥، ص٥١؛ صحيح البخاري: ج٤، ص٢٤، ص٢٥؛ ج٦، ص٤٧، ص٤٨؛ صحيح مسلم: ج٦، ص٤٣؛ السّنن الكبرى للنّسائي: ج٤، ص٢٧٠.

(٣) صحيح البخاري: ج٦، ص٧١، ص١٨٣؛ ج٩، ص٧٤..

الجمع وعلى مسؤوله المباشر الشّاب زيد بن ثابت على ما سنبيّن أيضاً، وكذا أصل مختار مشهور الاثني عشريّة المؤمن بالتّحريف ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف.

٣ـ الآليات البدائية لجمع القرآن

إذا ما وقفنا على آليّات كتابة القرآن وجمعه بعد المقترح والتّوصية الملزمة الّتي قدّمها الخليفة عمر بن الخطّاب نجدها بدائيّة جدّاً، وقائمة على أساس المحاولة والخطأ، وتؤكّد بما لا مزيد عليه أيضاً: عدم وجود أيّ عناية سماويّة قبليّة لتحويل القرآن من مادّة مسموعة إلى مادّة مكتوبة، ناهيك عن قصديّتها في تحويلها إلى دستور دينيّ دائمي لعموم بني البشر حتّى نهاية الدّنيا.

فبعد أن رضخ أبو بكر ومن ثمّ زيد بن ثابت إلى بدعة عمر بن الخطّاب، وبدأ زيد بوضع خطط المهمّة الثّقيلة الّتي وصفها بكونها أصعب من نقل الجبال، أخذ يتتبّع القرآن وجمعه «من العسب والرّقاع واللّخاف وصدور الرجال»، وهذا يعني: أنّ القرآن في تلك اللّحظة كان متفرّقاً على هذه الأشياء وغيرها أيضاً ممّا حملته بعض النّصوص الأخرى، ولم تكن هناك عناية سماويّة واهتمام جدّي بتحويله إلى مادّة مكتوبة أصلاً؛ حيث خرج نبيّ الإسلام "ص" من هذه الدّنيا ولم يكن القرآن مجموعاً البتّة كما شهدت صحاح المسلمين.

وبغية تعميق هذا المدّعى علينا بدايةً شرح الأشياء الّتي كُتب القرآن عليها، فنقول: العسب جمع عسيب، وهو طرف جريد النّخل العريض، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون فيه؛ الأكتاف: جمع كتف، وهي العظام الرّقيقة من

أكتاف الحيوان، كالإبل والبقر والغنم؛ واللِّخاف: جمع لخفة، وهي الحجارة الرّقيقة؛ الأقتاب: جمع قتب، وهي: الخشب الّذي يوضع على ظهر البعير ليُركب عليه؛ الرّقاع: جمع رقعة وقد تكون جلد أو قماش أو ورقة... بلى؛ هذه هي الأدوات البدائيّة الّتي كُتب بعض القرآن عليها، مضافاً إلى حفظ بعض الصّحابة لبعض القرآن في صدورهم لا كلّه كما يُتوهّم.

وبعد هذا الإيضاح البسيط: لك أن تتفهّم حجم هذه العُسب والأكتاف واللّخاف والأقتاب والرّقاع الّتي كانت تتوفّر عند بعضهم في ظلّ تلك الظّروف البدائيّة الأميّة، وهل يُعقل أن يُكتب جميع القرآن فيها ويُحتفظ به أيضاً؟!

دعونا نتجاوز ذلك، ونذهب إلى طريق الشّاهدين اللّذين اُشتُرط توفّرهما لادراج الآية ضمن نسخة المصحف؛ حيث رووا أنّ أبا بكر قال «لعمر بن الخطّاب ولزيد بن ثابت: "اقعدوا على باب المسجد؛ فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه"»[1].

ومن الواضح أنّ سياق تلك الظّروف البدائيّة وصريح هذه الأخبار وغيرها أيضاً يشهد أنّ مثل هذه العمليّة هي بشريّة بامتياز، بل وتتناسب مع ظروف البداوة الحاكمة على الجزيرة العربيّة أيضاً.

لكن حيث إنّ الباحثين المسلمين مسكونون بقدسيّة النصّ القرآنيّ المتداول بمعنى سماويّة جمعه وكتابته أيضاً، فلم يجدوا بُدّاً من ليّ عنق هذه

---

[1] المصاحف: ص١٥٧.

النّصوص وتفسيرها بطريقة تنسجم مع هذا المدّعى، فلهذا نجد باحثاً كبيراً من قبيل ابن حجر العسقلانيّ المتوفّى سنة: "٨٥٢هـ" يضطرّ لتأويل الخبر أعلاه فيقول: «كأن المراد بالشّاهدين: الحفظ والكتاب؛ أو المراد: أنّهما يشهدان على أنّ ذلك المكتوب كُتب بين يدي رسول الله "ص"؛ أو المراد: أنّهما يشهدان على أنّ ذلك من الوجوه الّتي نزل بها القرآن، وكان غرضهم أن لا يكتب إلّا من عين ما كتب بين يدي النّبي "ص" لا من مجرد الحفظ»[1].

والسّؤال الأساس: ماذا لو اتّفق صحابيّان على تغيير كلمات في الآيات الّتي شهدوا على قرآنيّتها، وماذا لو أخطأوا في كتابتها ومن ثمّ قراءتها أيضاً، فهل هناك ضمانة سماويّة تمنعهما من ذلك؟!

اعتقد أنّ قليلاً من العقل والتّدبّر سيفضي إلى نتيجة حتميّة تقرّر بشريّة مثل هذا الجمع البعدي والبشريّة خطّاءة بطبيعة الحال، كما أنّ النّصوص الرّوائيّة الصّحيحة بمقاييسهم تؤكّد ذلك أيضاً وتؤيّده كما سنوضح في محلّه، ومع ذلك: فكيف يُمكن تصديق ادّعاء: اهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة، مع أنّ رسولها خرج من الدّنيا ولم يبادر لكتابة القرآن وجعله بين دفّتين وإشهاد المسلمين في حينها على كونه دستوراً دينيّاً لهم في طول عمود الزّمان، ويتفطّن أحد صحابته لذلك فيُجمع القرآن بطريقة بدائيّة جدّاً لا تخفى بدائيّتها على ذي مسكة؟!

---

(١) فتح الباري: ج٩، ص١٣ـ١٤.

٤ـ الآيات المنسيّة من نسخة القرآن المتداولة

بعد أن كُلّف زيد بن ثابت ـ وهو الصّحابيّ الشّاب الّذي نيّف على العشرين ـ بمهمّة جمع القرآن، الأمر الّذي استنكره في بداية الأمر وعدّه هو وأبو بكر: بدعة محدثة لم يقم بها رسول الله "ص" أصلاً، عاد ليجمع ما عند زملائه الصّحابة من مكتوبات للقرآن وصدور الرّجال، لكنّ الّلافت ـ وهنا يبدأ النصّ الصّحيح عندهم المنقول في صحاحهم ـ هو: آليّة ادراج بعض الآيات في هذا الجمع، حيث قال: «فتتبّعت القرآن أجمعه من العُسب والّلخاف، وصدور الرّجال، حتّى وجدت آخر سورة التّوبة مع أبي خزيمة الأنصاريّ، لم أجدها مع أحدٍ غيره، [وهي]: "لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم"، حتّى خاتمة براءة...»[1].

وبعد اثني عشرة سنة من تاريخ هذا الجمع تقريباً، وفي أيّام جمع عثمان الّذي سنتحدّث عنه في البحوث الّلاحقة، نلاحظ مشهداً مشابهاً يضع نسخة القرآن البعديّة تحت طائلة أسئلة عميقة ومقلقة جدّاً؛ حيث روى البخاري المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ" وغيره أيضاً، بإسناده الصّحيح عندهم، عن زيد بن ثابت قوله: «نسخت الصّحف في المصاحف، ففقدت آية من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله "ص" يقرأ بها، فلم أجدها إلّا مع خزيمة بن ثابت الأنصاري الّذي جعل رسول الله "ص" شهادته شهادة رجلين، وهو قوله:

---

[1] صحيح البخاري: ج٦، ص٧١، ص١٨٣؛ ج٩، ص٧٤.

"من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه"، [الأحزاب: ٢٣]﴾[1].

وقبل أن نفحص مضمون هذين الخبرين يحسن بنا الإلماع إلى أنّ النّصوص الرّوائيّة الّتي رواها البخاري وغيره عن هاتين الحادثتين حملت اضطراباً في اسم الشّخصيّة الّتي اعتمد عليها زيد بن ثابت في ادراج الآيات المفقودة من سورة التّوبة، فتأرجحت ما بين خزيمة الأنصاري، وأبي خزيمة، وخزيمة، وبالتّالي: ينفتح السّؤال حول ذلك، فهل هما شخصيّتان أم شخصيّة واحدة في كلا الخبرين؟!

اختار ابن حجر العسقلانيّ المتوفّى سنة: "٨٥٢هـ" بعد نقله الأقوال كونهما شخصيّتين، قائلاً: ﴿والأرجح: أنّ الّذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية، والّذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة وأبو خزيمة، قيل: هو بن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكنيته دون اسمه، وقيل: هو الحارث بن خزيمة، وأما خزيمة فهو: بن ثابت ذو الشهادتين...﴾[2].

ستتجاوز هذه الفقرة الّتي لا نعدّها مهمّة كثيراً؛ ولا نتحدّث عمّن يتحمّل مسؤوليّتها من سلسلة رواة الخبر عن الزّهري كما قالوا، لكنّا ـ وهنا سننتقل لعمق المضمون ـ نُريد أن نوضّح من خلال هذه الصّحاح عندهم أنّ عمليّة جمع القرآن انطلقت من آليّات بدائيّة جدّاً تصدّق مدّعانا النّافي لاهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة؛ إذ لو كان الأمر كذلك

---

(١) صحيح البخاري، مصدر سابق: ج٤، ص١٩؛ ج٥، ص٩٥؛ ج٦، ص١١٦، ص١٨٣.

(٢) فتح الباري: ج٩، ص١٥، دار المعرفة.

لما واجهنا مثل هذه الأزمات الحقيقيّة في كتابة آياته وطريقة التّوثّق من قرآنيّتها، وفي ضوء هذا التّأصيل نسأل:

هل كانت آية سورة الأحزاب الّتي وجدت عند خزيمة ذي الشّهادتين مسجلّة ومكتوبة ومحرّرة في مصحف زيد الّذي جمعه في أيّام أبي بكر انسياقاً مع التوصية الملزمة الّتي قدّمها عمر بن الخطّاب، أم كان ذلك المصحف خالياً منها؟! الظّاهر من الخبر خلوّه منها، وهذا يعني: أنّ زيداً وبقيّة الصّحابة كانوا قد نسوا هذه الآيات فترة تزيد على إثني عشر سنة تقريباً حتّى تاريخ جمع عثمان، ولو لم يسعفهم خزيمة بن ثابت لما دوّنوها في المصحف أصلاً!!

وفق البخاري نفسه فإنّ آية: "من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه..." قد نزلت في أنس بن النّضر في شهادته في معركة أُحد"[1]، ممّا يعني: أنّ عمر زيد في وقتها لم يكن يتجاوز الرّابعة عشر ولم يحضر فيها لصغر سنّه أيضاً كما أوضحنا ذلك ووثّقناه في بحوث سابقة، وبالتّالي: فسماعه هذه الآية من رسول الله "ص" ينبغي أن يكون بعد الحادثة بفترة قد تمتدّ لسنوات أيضاً، وعليه: فمع عدم حفظ كبار الصّحابة في تلك اللّحظة لها، وعدم وجدانه لها سوى عند خزيمة بن ثابت الّذي يُفترض حضوره معركة أحد، فهذا يعني: إنّ دعوى حفظ عموم الصّحابة للقرآن النّازل أو الصّادر واهتمامهم به دعوى يصعب التّصديق بها، بل الدّليل على خلافها قائم أيضاً.

ويتعقّد الإشكال أكثر وأكثر حينما نلاحظ: أنّ ظاهر نصوص الخبرين

---

(1) صحيح البخاري: ج٤، ص١٩.

أعلاه ومن خلال التّمعّن في عبارتي: «لم أجدها مع أحدٍ غيره؛ فلم أجدها إلّا مع خزيمة بن ثابت الأنصاري» أنّ هذه الآيات لم تكن عند أحد من الصّحابة لا كتابةً ولا حفظاً على الإطلاق، بحيث لولاه لما ادرجت هذه الآيات في المصحف، ولتمّ تناسيها بالكامل، لكنّ الباحثين المسلمين -ولو من باب ضيق الخناق ووحشة المضمون- اضطرّوا لافتراض أنّ هذه الآيات كانت محفوظة في صدر زيد وصدور بقيّة الصّحابة أيضاً، لكنّه لم يجدها مكتوبة سوى عند أبي خزيمة وخزيمة بن ثابت!! واضطرّوا لممارسة تأويلات فاضحة في سبيل ذلك»[1].

وهذا الكلام خلاف ظاهر الخبر جدّاً؛ إذ إنّ ظاهره يقرّر: إنّ زيداً بعد قيامه بجمع القرآن من العُسب واللّخاف ومن صدور الرّجال أيضاً، لم يعثر على آخر سورة التّوبة لا في عسب ولخاف الصّحابة الآخرين أو غيرهم ولا في صدورهم أيضاً سوى عند أبي خزيمة أو خزيمة ، والأمر كذلك في آية سورة الأحزاب، نعم؛ ربّما كان يحفظها زيد، لكنّه لم يجدهما عند أحد غيره، لا أنّ جميع الصّحابة كانوا قد حفظوهما دون كتابة، ووجدهما مكتوبتين عند خزيمة أو أبي خزيمة وخزيمة بن ثابت فقط، بل إنّ احتمال وجدانه للآيات أعلاه عند هذين الرّجلين محفوظة لا مكتوبة وارد جدّاً، وتسميته لها وتحديده مكانها إنّما جاء بعد الاتّفاق على مكانها ووضعها فيه، وفي أثناء نقله الخبر إلى غيره، وهذا من الواضحات.

---

(1) راجع على سبيل المثال: فتح الباري، مصدر سابق.

وتزداد التأويلات شناعة وتتمظهر بمظاهر مختلفة أيضاً من باب ضيق الخناق؛ فقد قرّر صاحب الإبانة المتوفّى سنة: "٤٣٧هـ" في مقام التّعليق على الخبر الأوّل قائلاً: «ومعنى هذا أنّ زيداً وغيره كانوا يحفظون الآية، لكنهم أُنسوها، فوجدوها في حفظ ذلك الرّجل، فتذاكروها، واستيقنوها وأثبتوها في المصحف لحفظهم لها، وسماعهم إياها من رسول الله "ص"، ولم يخالفهم أحد في ذلك فصارت إجماعاً، لا أنّهم أثبتوها قرآناً بشهادة ذلك الرّجل وإن كانت شهادته مقام شهادة رجلين؛ لأنّ القرآن لا يؤخذ إلّا بالإجماع، وتواتر يقطع على مغيبه بالصّدق، ويجب بذلك العلم والعمل، ولا يؤخذ بشهادة رجلٍ ولا رجلين، ولا بشهادة من لا يقطع على صدق شهادته»[1].

كما أنّ المسكونين بهاجس اهتمام وعناية السّماء بكتابة وجمع القرآن مضطرّون لسحق حتّى النّصوص الصّحيحة الواردة في صحاح كتبهم ومصادرهم أيضاً في سبيل ذلك؛ فقد لجأ الباقلّاني المتوفّى سنة: "٤٠٣هـ" إلى الحكم بمنحوليّة هذه الأخبار مدّعياً اضطرابها؛ حيث حكى القاضي ابن العربي المتوفّى سنة: "٥٤٣هـ" عنه ذلك، ونصّ على وجدانه تجليّات اضطرابها في مواطن عدّة منها: «روي أنّ هذا جرى في عهد أبي بكر، وفي رواية أنّه جرى في عهد عثمان، وبين التّاريخين كثير من المدّة، وكيف يصح أن نقول هذا كان في عهد أبي بكر، ثم نقول: كان هذا في عهد عثمان؛ ولو اختلف تاريخ الحديث في يوم من أوله وآخره لوجب ردّه، فكيف أن يختلف بين هاتين المدتين

---

(١) الإبانة عن معاني القرآءات: ص٦٠، ط نهضة مصر.

الطويلتين؟»، ومنها: «أنّ زيداً تارة قال: وجدت هؤلاء الآيات الساقطة، وتارة لم يذكره، وتارة ذكر قصة براءة، وتارة قصة الأحزاب أيضاً بعينها»، ومنها: «إنّ زيداً وجد الضّائع من القرآن عند رجلين، وهذا بعيد أن يكون الله قد وكّل حفظ ما سقط وذهب عن الأجلة الأماثل من القرآن برجلين: خزيمة، وأبي خزيمة»[1].

لكنّ القاضي ابن العربي لم يحفظ اتّزانه المفترض وهو يحكي مثل هذه الكلمات عن الباقلّاني، فبعد وصفه له: بسيف السُنّة ولسان الأمّة، عبّر عن كلامه أعلاه حول الأخبار الآنفة بالجهالات الّتي لا تُشبه منصبه، وإنّ ممارسته هذه كَهْمَة من طول الضّراب؛ وذلك: لأنّ زيداً قد جمع «القرآن مرتين: إحداهما لأبي بكر في زمانه، والثّانية لعثمان في زمانه، وكان هذا في مرتين لسببين ولمعنيين مختلفين...»، «وما الّذي يمنع عقلاً أو عادة أن يكون عند الرّاوي حديث مفصل يذكر جميعه مرة، ويذكر أكثره أخرى، ويذكر أقلّه ثالثة؟»[2].

وأضاف ابن العربي قائلاً: «يجوز أن ينسى الرجل الشيء ثم يذكره له آخر، فيعود علمه إليه»، «وليس في نسيان الصحابة كلّهم له إلّا رجل واحد استحالة عقلاً؛ لأنّ ذلك جائز، ولا شرعاً؛ لأنّ الله ضمن حفظه، ومن حفظه البديع: أن تذهب منه آية أو سورة إلّا عن واحد، فيذكرها ذلك الواحد، فيتذكرها الجميع؛ فيكون ذلك من بديع حفظ الله لها»، كما أنّ «هذا حديث

---

[1] أحكام القرآن: ج١، ص٤٢٤، ط السّعادة ١٣٣١هـ؛ ج٢، ص٦٠٩، ط الكتب العلميّة.

[2] المصدر السّابق نفسه.

صحيح متفق عليه من الأئمة، فكيف تدعي عليه الوضع، وقد رواه العدل عن العدل، وتدعي فيه الاضطراب، وهو في سلك الصواب منتظم، وتقول أخرى: إنّه من أخبار الآحاد، وما الّذي تضمن من الاستحالة أو الجهالة حتى يُعاب بأنّه خبر واحد...»[1].

وبعد هذا الإيضاح يحسن بنا تقديم ملاحظتين:

الأولى: الأخبار الصّحيحة عندهم ومنها الخبران أعلاه تؤكّد على أنّ كتابة عموم الآيات القرآنيّة لم تكن عمليّة عامّة لجميع آياته، بل هي مرتبطة بطبيعة الاهتمام الشخصي الّذي يُبديه الصّحابيّ الكاتب وعائدة لظروفه وطبيعة اهتماماته وإمكانيّاته، وبالتّالي: فلم تكن عمليّة تحويل القرآن من مادّة صوتيّة مسموعة إلى مادّة مكتوبة مقروءة اهتماماً سماويّاً جادّاً على الإطلاق، بل هو اجتهاد بعدي ولد في أجواء السّياسية وانطلق من آليّاتها البدائيّة في ذلك الوقت أيضاً.

الثّانية: إذا ما رجعنا للموروث الرّوائيّ الاثني عشريّ فسنجد ما يعزّز المدّعى أعلاه في تفرّدات خزيمة أو أبي خزيمة، وإنّ صيغة الآية في ذيل سورة التّوبة لم تكن متّفق عليها أيضاً؛ حيث روى الكلينيّ المتوفّى سنة: "٣٢٩هـ" بإسناده الصّحيح عنده، عن إسحاق بن عمّار، عن الصّادق "ع"قوله: «هكذا أنزل الله تبارك وتعالى: "لقد جاءنا رسول من أنفسنا عزيز عليه ما عنتنا

---

(1) المصدر السّابق نفسه.

حريص علينا بالمؤمنين رءوف رحيم﴾"[1].

٥ـ عثمان والدواعي المنقولة لتوحيد المصاحف

بعد قيام زيد بن ثابت المتوفى سنة: "٤٥هـ" بجمع القرآن انسياقاً مع توجيهات بلاط الخلافة وتوصيات عمر بن الخطّاب الملزمة، ومبادرته لجمعه من الرّقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال، أكّد على أنّ ما جمعه من صحف كانت «عند أبي بكر حتّى توفاه الله، ثمّ عند عمر حياته، ثمّ عند حفصة بنت عمر "رض"»"[2].

لكن يبدو أنّ هذا المنجز لم يكن منجزاً عامّاً يمنع المسلمين في عموم الأمصار من قراءة القرآن وكتابته بالطّريقة الّتي يُريدونها ويختارونها، فكان الصّحابة يقرأون ويُقرئون، وكان لبعضهم مصاحف خاصّة أيضاً، فما الّذي حدث وحدا بالخليفة عثمان المقتول سنة: "٣٥هـ" للمبادرة لذلك؟

روى البخاريّ المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ" بإسناده الصّحيح عندهم، عن أنس بن مالك إنّه قال: «إنّ حذيفة بن اليمان، قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشّام في فتح أرمينيّة وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة، قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا

---

(١) الكافي: ج٨، ص٣٧٨.

(٢) صحيح البخاري: ج٦، ص١٨٣.

بالصّحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك»[1].

وبعد إرسال حفصة نسخة القرآن المجموع عندها من أيام أبي بكر، شكّل الخليفة عثمان لجنة رباعيّة لنسخ المصاحف وتكثيرها، وهم: زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزّبير، وسعيد بن العاصّ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام»، وقال للثّلاثة القُرشيّين: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيءٍ من القرآن فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنّما نزل بلسانهم». ففعلوا حتّى إذا نسخوا الصُّحف في المصاحف، ردّ عثمان الصُّحف إلى حفصة، وأرسل إلى كلّ أفقٍ بمصحفٍ مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرق»[2].

وقبل أن نبدأ بتحليل هذا النصّ ومشابهاته علينا أن نقرأ أعمار وحال هذه اللّجنة الّتي كُلّفت بكتابة نصّ القرآن الّذي أُريد له أن يكون دستوراً دينيّاً دائمياً لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا بعد أن عرفنا حال الشّاب العشرينيّ زيد بن ثابت في البحوث السّابقة، فنقول:

أمّا عبد الله بن الزّبير فهو هاشمي، وابن عمّ النّبيّ "ص"، وتوفّي "ص" وكان عمره أقل من عشر سنوات، أبوه معروف، وأمّه أسماء بنت أبي بكر، كان من المشاركين فيما يُسمّى بالفتوحات الإسلاميّة، وكان أحد المدافعين عن الخليفة عثمان في أيّام محاصرته ومقتله، وشارك مع أبيه في جيش خالته عائشة في

---

[1] صحيح البخاري: ج٦، ص١٨٣.

[2] المصدر السّابق نفسه.

معركة الجمل، وروي عن عليّ "ع" فيه: «ما زال الزّبير منّا أهل البيت حتّى نشأ له عبد الله»، وهو ـ على أحد الأقوال ـ صاحب المقولة المشهورة الّتي أضحت مثلاً بعدها: "اقتلوني ومالكاً"، ، وشكّل دولة صغيرة له بعد وفاة يزيد حتّى حوصر وقُتل سنة: "٧٣هـ"[1].

أمّا سعيد بن العاص فهو من بني أميّة، وقد قتل عليّ "ع" أباه يوم بدر كافراً، وتوفّي رسول الله "ص" وهو ابن تسع سنين أو نحوها، كان والياً لعثمان على الكوفة وشارك فيما يُسمّى بالفتوحات، وكان مع عثمان في يوم الدّار حين محاصرته ثمّ اعتزل، وهو الّذي تُنسب له المقولة الشّهيرة: «أنّ السّواد بستان الأغيلمة من قريش»، وحينما ولّي معاوية استعمله على المدينة بعد مروان بن الحكم، ثمّ عُزل بعد ذلك بمروان وأعيد ثانية أيضاً، وقد رحل الحسن بن عليّ "ع" في أيّام ولايته، وتوفّي قبل واقعة كربلاء بسنتين أو أكثر بقليل، وبالتّالي: فهو ليس بصحابيّ، وله رؤية فقط[2].

أمّا عبد الرّحمن بن الحارث بن هشام المخزومي فهو زوج مريم بنت الخليفة عثمان، وممّن شارك في الدّفاع عنه أيّام محاصرته وجرح فيها، وممّن شارك بعد ذلك في معركة الجمل إلى جنب عائشة، كان عمره حين وفاة الرّسول "ص" عشر سنين، والده المغيرة بن عبد الله كان أحد الطّلقاء، وأمّة أخت أبي جهل فاطمة بنت الوليد بن المغيرة، مات أبوه في طاعون عمواس

---

(1) راجع: أسد الغابة: ج٣، ص٢٤١؛ سير أعلام النّبلاء: ج٣، ص٣٦٣.

(2) راجع أسد الغابة: ج٢، ص٤٨١؛ سير أعلام النّبلاء: ج٣، ص٤٤٤.

بالشّام سنة ثماني عشر، فقيل: إنّ عمر بن الخطّاب تزوّج أمّه فاطمة فتربّى عبد الرّحمن في حجره وغيّر اسمه من إبراهيم إلى عبد الرّحمن، ومات في أيّام خلافة معاوية، وعليه: فلم يكن صحابياً بل كانت له رؤية لرسول الله "ص" فقط"[1].

وبعد أن عرفت حقيقة اللّجنة الّتي كلّفها الخليفة عثمان بن عفّان لكتابة نصّ الإسلام الخالد كما يعبّرون، من حقّك أن تسأل: أين كبار الصّحابة من هذا المشروع؟! ولماذا غيّبوا عن هذه المهمّة المفصليّة العظيمة؟! ولماذا نصّوا على «أنّ عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية؛ لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله "ص"»[2]؟!

نعم؛ روى ابن أبي داود المتوفّى سنة: "٣١٦هـ" بإسناده صحيحاً عندهم عن محمّد بن سيرين، عن كثير بن أفلح، قوله: «لمّا أراد عثمان أن يكتب المصاحف، جمع له اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار، فيهم أُبي بن كعب، وزيد بن ثابت، قال: فبعثوا إلى الرّبعة الّتي في بيت عمر، فجيء بها، قال: وكان عثمان يتعاهدهم، فكانوا إذا تدارءوا في شيء أخّروه، قال محمد [بن سيرين]: فقلت لكثير [بن أفلح]، وكان فيهم فيمن يكتب: هل تدرون: لِمَ كانوا يؤخّرونه؟ قال: لا. قال محمد [بن سيرين]: فظننت ظناً، إنّما كانوا يؤخّرونها لينظروا أحدثهم عهداً بالعرضة الآخرة فيكتبونها على قوله»[3].

---

(1) راجع: سير أعلام النّبلاء: ج٤، ص٤٦٩؛ أسد الغابة: ج٣، ص٤٢٨ـ٤٢٩، ط الكتب العلميّة.

(2) المصاحف: ص٢١١.

(3) المصاحف: ج١، ص٢١٣.

وهذا النصّ وما يُشابهه أيضاً ممّا لم يتمّ سنده عندهم لا يضيف شخصاً باسمه إلى اللّجنة الرّباعيّة الواردة في صحيح البخاري سوى أُبيّ بن كعب، لكنّ هذا ممّا يصعب التّصديق به؛ لأنّ الأرجح وفاته في عهد عمر بن الخطّاب، ولهذا نصّ الذّهبيّ المتوفّى سنة: "٧٤٨هـ" بعد أن ذكر خبراً يُشبه ما تقدّم لكنّه يُعاني من الإرسال قائلاً: «هذا إسناد قوي، لكنّه مرسل، وما أحسب أنّ عثمان ندب للمصحف أُبيّاً، ولو كان كذلك لاشتهر، ولكان الذّكر لأُبي لا لزيد، والظّاهر وفاة أُبي في زمن عمر، حتّى إنّ الهيثم بن عدي وغيره ذكرا موته سنة تسع عشرة»[1]، ولهذا فالمرجّح ما ذكره البخاري ولو على مستوى الإملاء والكتابة فقط.

نعود إلى دواعي عثمان لتوحيد المصاحف لنكتشف ما يؤكّد مدّعانا من عدم اهتمام واكتراث وجديّة السّماء في تحويل القرآن من مادّة صوتيّة مسموعة إلى مادّة مكتوبة مقروءة فضلاً عن قصديّتها في جعله دستوراً دينيّاً دائميّاً لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا؛ حيث نلاحظ ظاهرة كثرة المصاحف واختلافها أيضاً، وهو أمر لا معنى له لو كانت السّماء جادّة في المهمّة المُدّعاة لها، وكان ينبغي عليها أن تبادر لمثل هذا الموضوع في زمان حياة رسولها وينتهي كلّ شيء، لكنّ هذا ما لم يحصل بالجزم والحتم واليقين، وفي هذا السّياق رووا عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قوله:

خطب عثمان الناس، فقال: أيّها النّاس، عهدكم بنبيكم بضع عشرة،

---

(1) سير أعلام النّبلاء: ج١، ص٤٠٠.

وأنتم تمترون في القرآن، وتقولون: قراءة أُبي [بن كعب]، وقراءة عبد الله [بن مسعود]، يقول الرّجل: والله ما تقيم قراءتك، فأعزم على كلّ رجل منكم كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به. فكان الرّجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتى جمع من ذلك كثيراً، ثمّ دخل عثمان، فدعاهم رجلاً رجلاً، فناشدهم: أسمعته من رسول الله "ص"، وهو أمله عليك؟ فيقول: نعم، فلمّا فرغ من ذلك قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله "ص" زيد بن ثابت، قال: فأيّ النّاس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فليملْ سعيد، وليكتب زيد، فكتب مصاحف ففرّقها في النّاس»[1].

وقد عاب ابن حجر العسقلانيّ المتوفّى سنة: "٨٥٢هـ" من حدّد قضية جمع عثمان للقرآن بسنة: "٣١هـ" كابن الأثير وابن خلدون، ونصّ على أنّ حادثة حذيفة بن اليمان ومراجعته عثمان في أمر المصاحف وضرورة توحيدها كان «في سنة خمس وعشرين في السّنة الثّالثة أو الثّانية من خلافة عثمان»[2]، واستند في ذلك إلى ما رواه ابن أبي داود في هذا المجال.

ويغضّ الطّرف عن التّاريخ الحقيقيّ لهذه الواقعة، لكنّه أمر مذهل حقّاً؛ فالقرآن الّذي يدّعي المسلمون عموماً أنّه نصّ الإسلام الخالد الّذي حفظته السّماء من كلّ التّحريفات بكافّة أنواعها، تكون حقيقة جمعه وكتابته وترتيبه بهذه الطّريقة السّاذجة والبسيطة والّتي تحمل أخطاءً بطبيعتها شأنها شأن أيّ

---

(١) المصاحف: ص٢٠٨ـ٢٠٩.

(٢) فتح الباري: ج٩، ص١٧.

عمل كتابي آخر، ويوظّف أربعة شباب ولد معظمهم بعد نزول أو صدور أكثر من ثلثي القرآن، ويُستبعد كبار الصّحابة ممّن رافقوا رسول الإسلام "ص" منذ أوائل بعثته، ومع هذا كلّه يُدّعى أنّ السّماء كانت مهتمّة ومكترثة وجادّة في تحويل القرآن من ظاهرة صوتيّة إلى ظاهرة كتابيّة، بل كانت قاصدة جدّاً لتحويله إلى دستور دينيّ دائميّ لعموم العالم حتّى نهايته، حقّاً أنّه عجب عجاب، وسنزيد موضوع حرقه للمصاحف ودواعيه ومبرّراته في ذلك إيضاحات أكثر.

٦ـ قرآن ابن مسعود وضغوطات عثمان المقلقة

بعد أن استعار الخليفة عثمان بن عفّان نسخة الجمع القرآنيّ الأوّل والّتي كانت مودعة عند حفصة بنت عمر بن الخطّاب المتوفّاة سنة: "٤١هـ"، وبعد مبادرة لجنته لكتابة نسخ متعدّدة من القرآن اختلفوا في عددها وتعميمها على الأمصار، أمر بإحراق أو طبخ أو إتلاف جميع النّسخ القرآنيّة الأخرى كما صرّحت بذلك صحاح المسلمين، وهذا الأمر مُقلق للغاية؛ إذ ما دامت السّماء لم تودع في المتناول نسخة قرآنيّة مكتوبة ومحرّرة بشكل نهائي، أو أنّها عيّنت شخصاً بوضوح تامّ يتحمّل مسؤوليّة ذلك، فلا يمكن تعقّل مشروعيّة إحراق جميع هذه النّسخ القرآنيّة الأخرى أو طبخها وإتلافها.

ويتعقدّ الإشكال أكثر، وتتمظهر شناعته بشكل أكبر، حينما يكون أحد تلك النّسخ القرآنيّة المستهدفة بالحرق أو الطّبخ والإتلاف هي نسخة صحابيّ مميّز جيّداً في موضوع الحفظ القرآني وهو: عبد الله بن مسعود، وهو الّذي رووا

عن رسول الإسلام "ص" قوله فيه: «خذوا القرآن من أربعة: من ابن أم عبد [ابن مسعود]...»، «من سرّه أن يقرأ القرآن غضّاً كما أُنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»، كما رووا طلب الرّسول "ص" أن يقرأ عليه القرآن فهو يحبّ أن يسمعه من غيره، فقرأ له فرأى دموعه تسيل أو عينيه تذرفان"[1].

ورغم استبعاد ابن مسعود من عمل المقترح الأوّل لجمع القرآن المطروح من قبل عمر بن الخطّاب، والّذي يُمكن تبريره بكونه مصحفاً شخصياً لم يمنع الآخرين من ممارسة حريّتهم في القراءة والإقراء، لكنّ ابن الخطّاب لم يغفل أهميّة ومكانة ابن مسعود على الإطلاق؛ بل أشخصه إلى الكوفة كمعلّم ووزير، يُشرف على بيت المال ويُمارس دور الإرشاد والتّعليم والقضاء والقرآن أيضاً؛ فهو من النّجباء من أصحاب محمد "ص" من أهل بدر، وأمر أهلها بالاستماع إليه وإطاعته والاقتداء به"[2]، ورووا عن عمر أيضاً قوله: «يا أهل الكوفة! أجزعتم أنّي فضّلت عليكم أهل الشّام في الجائزة لبعد شقّتهم؛ فقد آثرتكم بابن أم عبد»"[3].

كما رووا أنّ رجلاً قال لعمر بن الخطّاب: «يا أمير المؤمنين، جئتك من الكوفة وتركت بها رجلاً يُملي المصاحف عن ظهر قلبه، قال: فغضب عمر وانتفخ حتّى كاد أن يملأ ما بين شعبتي الرّجل قال: من هو ويحك؟ قال: هو

---

(1) صحيح مسلم: ج٤، ص١٩١٣؛ مسند أحمد: ج١، ص٢١١، ٣٠٩، ٢٧١-٢٧٢؛ سنن ابن ماجة: ج١، ص٩٧-٩٨؛ صحيح البخاري: ج٦، ص١٩٦، ١٩٧.

(2) الطّبقات الكبرى: ج٣، ص١٩٣، دار الكتب العلميّة.

(3) المصنف لابن أبي شيبة: ج٦، ص٢٠٥، ٣٨٤.

عبد الله بن مسعود، قال: فما زال يطفأ ويتسرى عنه الغضب حتى عاد إلى حالته التي كان عليها، ثم قال: ويحك! والله ما أعلم بقي من النّاس أحدٌ هو أحقّ بذلك منه...»، وهكذا حتّى نقل قول الرّسول "ص" المتقدّم فيه: "من سرّه أن يقرأ القرآن رطباً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد"»[1].

بلى؛ رغم كلّ هذه الخصوصيّات لابن مسعود وغيرها ممّا لم نذكر، لكنّ اللّافت والغريب أنّ عثمان بن عفّان لم يكتف باستبعاده من اللّجنة الشّبابيّة الّتي شكّلها لكتابة نصّ القرآن وعرفنا حالها في بحوث سابقة، بل أصدر أوامر بضرورة إحراق أو طبخ أو إتلاف قرآنه أو مصحفه الخاصّ به أيضاً، الأمر الّذي أثار وأغضب ابن مسعود كثيراً كثيراً، وأخذ ـ مضافاً إلى تمنّعه من تسليم قرآنه إلى السّلطات آنذاك ـ يصرّح تصريحات شديدة اللّهجة ضد زيد بن ثابت بل وعثمان أيضاً.

وبغية توثيق الموضوع أعلاه سنعمد إلى ذكر النّصوص التّاريخيّة والرّوائيّة في هذا المجال فنقول:

جاء في النّسخة المطبوعة لأنساب الأشراف للبلاذري المتوفّى سنة: "٢٧٩هـ": «فكتب إليه عثمان يأمره بإشخاصه، وشيّعه أهل الكوفة، فأوصاهم بتقوى الله ولزوم القرآن، فقالوا له: جزيت خيراً، فلقد علمت جاهلنا وثبت عالمنا وأقرأتنا القرآن وفقّهتنا في الدّين، فنعم أخو الإسلام أنت ونعم الخليل، ثمّ ودعوه وانصرفوا. وقدم ابن مسعود المدينة وعثمان يخطب على

(١) المصاحف: ص٥٠٩.

منبر رسول الله "ص" فلما رآه قال: ألا أنّه قدمت عليكم دويبة سوء من تمشي على طعامه يقيء ويسلَح، فقال ابن مسعود: لست كذلك، ولكنّي صاحب رسول الله "ص" يوم بدر ويوم بيعة الرضوان، ونادت عائشة: أي عثمان، أتقول هذا لصاحب رسول الله "ص"؟! ثمّ أمر عثمان به فأخرج من المسجد إخراجاً عنيفاً، وضرب به عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي الأرض، ويقال: بل احتمله يحموم غلام عثمان ورجلاه تختلفان على عنقه حتّى ضرب به الأرض فدقّ ضلعه...»[1].

كما نصّ ابن واضح اليعقوبيّ المتوفّى بحدود: "٢٩٠هـ" قائلاً: «وجمع عثمان القرآن وألّفه، وصيّر الطّوال مع الطّوال، والقصار مع القصار من السّور، وكتب في جمع المصاحف من الآفاق حتّى جمعت، ثمّ سلقها بالماء الحارّ والخلّ، وقيل: أحرقها، فلم يبق مصحف إلاّ فُعل به ذلك، خلا مصحف ابن مسعود؛ فامتنع أن يدفع مصحفه الى عبد الله بن عامر، فكتب إليه عثمان أن اشخصه، فدخل ابن مسعود المسجد وعثمان يخطب، فقال عثمان: إنّه قد قدمت عليكم دابّة سوء، فكلّم ابن مسعود بكلامٍ غليظٍ، فأمر به عثمان فجرّ برجله حتّى كُسر له ضلعان، فتكلّمت عائشة وقالت قولاً كثيراً»[2].

ويغضّ الطّرف عن حقيقة هذه التّفاصيل الّتي ذكرتها نصوص المؤرّخين أعلاه، ومقدار انسجامها مع اللّحظة الزّمانيّة لجمع عثمان للقرآن

---

[1] أنساب الأشراف: ج٦، ص١٤٧، دار الفكر.

[2] تاريخ اليعقوبي: ج٢، ص١٤٦-١٤٧، ط النّجف.

وتاريخ وفاة عبد الله بن مسعود أيضاً، لكنّ هناك حقائق نصّ عليها المحدّثون في صحاحهم لا يمكن بحالٍ من الأحوال تكذيبها؛ حيث روى مسلم النّيسابوري المتوفّى سنة: "٢٦١هـ" في صحيحه، عن شقيق، عن عبد الله بن مسعود «أنه قال: "ومن يغلل يأت بما غلّ يوم القيامة" [آل عمران: ١٦١]، ثمّ قال: على قراءة من تأمروني أن أقرأ؟ فلقد قرأت على رسول الله "ص" بضعاً وسبعين سورة، ولقد علم أصحاب رسول الله "ص" أنّي أعلمهم بكتاب الله، ولو أعلم أنّ أحداً أعلم منّي لرحلت إليه، قال شقيق: فجلست في حلق أصحاب محمد "ص"، فما سمعت أحداً يردّ ذلك عليه، ولا يعيبه»[1].

كما عقد ابن أبي داود المتوفّى سنة: "٣١٦هـ" في كتابه المصاحف باباً حمل عنوان: "كراهة عبد الله بن مسعود ذلك"، ويقصد جمع عثمان وآليّاته، وقد ضمّنه عشرين خبراً تتضمّن الموقف الشّديد والرّافض لابن مسعود من توحيد نسخ القرآن والمصاحف، ومحادثته الشّديدة أيضاً مع حذيفة صاحب الفكرة والسّاعي لتعبيدها، ولهذا قال: «فكيف يأمروني أن أقرأ قراءة زيد، ولقد قرأت من في رسول الله "ص" بضعاً وسبعين سورة، ولزيد ذؤابتان يلعب بين الصبيان»[2].

وفي مقام تمييع هذه الحقائق الّتي رافقت جمع القرآن وموقف ابن مسعود الشّديد منه يحسن بنا الإطلال على كلمات شرّاح هذه النّصوص لنعرف كيفيّة

---

(١) صحيح مسلم: ج٤، ص١٩١٢.

(٢) المصاحف، ابن أبي داود: ص١٨٦.

تجاوزهم لها ولو عن طريق إلغاء العقول:

قال القاضي ابن العربي المتوفى سنة: "٥٤٣هـ": «وأمّا ما روي أنّه حرّقها أو خرّقها ـ بالحاء المهملة أو الخاء المعجمة وكلاهما جائز إذا كان في بقائها فساد، أو كان فيها ما ليس من القرآن، أو ما نسخ منه، أو على غير نظمه ـ فقد سلّم في ذلك الصحابة كلّهم، إلّا أنّه روي عن ابن مسعود أنه خطب بالكوفة فقال: "أما بعد، فإنّ الله قال: "ومن يغلل يأت بما غلّ يوم القيامة"، [آل عمران: ١٦١]، وإنّي غالّ مصحفي، فمن استطاع منكم أن يغل مصحفه فليفعل". وأراد ابن مسعود أن يؤخذ بمصحفه، وأن يثبت ما يعلم فيه. فلما لم يُفعل ذلك له قال ما قال، فأكرهه عثمان على رفع مصحفه، ومحا رسومه فلم تثبت له قراءة أبداً، ونصر الله عثمان والحق بمحوها من الأرض»[1].

أمّا القرطبي المتوفى سنة: "٥٧٨هـ" في المفهم: فقد نصّ على أنّ ابن مسعود قد «خفي عليه الوجه الّذي ظهر لجميع الصحابة "رض" من المصلحة الّتي هي من أعظم ما حفظ الله بها القرآن عن الاختلاف المخلّ به، والتّغيير بالزيادة والنقصان... وكان من أعظم الأمور على عبد الله بن مسعود "رض": أنّ الصّحابة "رض" لمّا عزموا على كتب المصحف بلغة قريش عيّنوا لذلك أربعة لم يكن منهم ابن مسعود، فكتبوه على لغة قريش، ولم يُعرّجوا على ابن مسعود مع أنّه أسبقهم لحفظ القرآن، ومن أعلمهم به، كما شهدوا له بذلك، غير أنّه "رض" كان هُذليّاً كما تقدم، وكانت قراءته على لغتهم، وبينها وبين لغة

---

[1] العواصم من القواصم: ص٨٣، تحقيق: محي الدّين الخطيب.

قريش تباين عظيم، فلذلك لم يدخلوه معهم، والله تعالى أعلم»[1].

أمّا النّووي المتوفّى سنة: "٦٧٦هـ" في شرحه لصحيح مسلم فنصّ على: «أنّ بن مسعود كان مصحفه يخالف مصحف الجمهور، وكانت مصاحف أصحابه كمصحفه، فأنكر عليه النّاس وأمروه بترك مصحفه، وبموافقة مصحف الجمهور، وطلبوا مصحفه أن يحرقوه كما فعلوا بغيره، فامتنع وقال لأصحابه: غلوا مصاحفكم، أي اكتموها، "ومن يغلل يأت بما غلّ يوم القيامة"، يعني: فإذا غللتموها جئتم بها يوم القيامة وكفى لكم بذلك شرفاً، ثمّ قال على سبيل الإنكار: ومن هو الذي تأمرونني أن آخذ بقراءته وأترك مصحفي الّذي أخذته من في رسول الله "ص"؟!»[2].

وأضاف أيضاً: «وقوله: "غلّوا مصاحفكم... إلخ"، أي: اكتموها ولا تسلّموها، والتزموها إلى أن تلقوا الله تعالى بها، كما يفعل من غل شيئاً؛ فإنّه يأتي به يوم القيامة، ويحمله، وكان هذا رأياً منه انفرد به عن الصّحابة "رض" ولم يوافقه أحد منهم عليه، فإنّه كتم مصحفه، ولم يظهره، ولم يقدر عثمان ولا غيره عليه أن يظهره، وانتشرت المصاحف التي كتبها عثمان، واجتمع عليها الصّحابة في الآفاق، وقرأ المسلمون عليها، وترك مصحف عبد الله، وخفي إلى أن وجد في خزائن بني عبيد بمصر عند انقراض دولتهم، وابتداء دولة المعزّ، فأمر بإحراقه قاضي القضاة بها صدر الدين، على ما سمعناه من بعض مشايخنا،

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ج٦، ص٣٧٣.

(٢) ج١٦، ص١٦.

فأحرق».

أمّا محب الدّين الطّبريّ المتوفّى سنة: "٦٩٤هـ": فقد عدّ إحراق مصحف ابن مسعود ليس إلّا «دواء لفتنة كبيرة في الدين؛ لكثرة ما فيه من الشّذوذ المنكر عند أهل العلم بالقرآن، وبحذفه المعوذتين من مصحفه مع الشّهرة عند الصحابة أنّهما في القرآن، وقال عثمان لّما عوتب في ذلك: خشيت الفتنة في القرآن. وكان الاختلاف بينهم واقعاً حتّى كان الرّجل يقول لصاحبه: قرآني خير من قرآنك، فقال له حذيفة: أدرك النّاس، فجمع النّاس على مصحف عثمان. ثمّ يُقال لأهل البدع والأهواء: إن لم يكن مصحف عثمان حقّاً فلم رضي عليّ وأهل الشّام بالتّحكيم إليه حين رفع أهل الشّام المصاحف؛ فكانت مكتوبة على نسخة مصحف عثمان»[1].

وأخيراً نلاحظ: أنّ محقّقاً معاصراً كشعيب الأرنؤوط المتوفّى سنة: "١٤٣٨هـ" يُظهر انزعاجه ممّا رووه عن عبد الله بن مسعود حينما ذكر عثمان فقال: أهلكه الشّح وبطانة السّوء، فيحكم بضعف إسناده أوّلاً، ونكارة مضمونه ثانياً، بدعوى: أنّ عثمان كان معروفاً بالسّخاء والبذل في سبيل الله، ويذكر مديح الرّسول "ص" المرويّ فيه، وإنّ «عبارة "أهلكه الشحّ" افتراء على رجل شهد له النّبي "ص" بالشّهادة والجنّة...» كما ذهب إلى عدم إمكان صدور مثل هذا التّوصيف من ابن مسعود، وأخيراً أكّد ـ وهذا ما يهمّنا فعلاً ـ على أنّ «لحظة الانفعال التي مرّ بها عبد الله حينما أمر عثمان ومعه كلّ الصحابة

(١) الرّياض النّضرة في مناقب العشرة: ج٣، ص٨٥، دار المعرفة.

بحرق المصاحف، ليجمعهم ـ المسلمين في كلّ الأمصار ـ على مصحف حفصة ولهجة قريش، هذا الانفعال سرعان ما زال، فقد روى حمزة وعاصم عنه عودته إلى رأي الصحابة الكرام وإجماعهم على ذلك [!!]»[1].

ولا نريد الإطالة في ذكر نصوص القوم الّتي تُريد بكلّ ما أوتيت من أدوات أن تميّع هذه الحقائق بل وتحذفها من متن الواقع أيضاً وإبعاد أيّ لوازم واضحة لها؛ وهو أمر طبيعيّ جدّاً انسياقاً مع قبليّاتهم المذهبيّة الإسلاميّة العامّة الّتي توافقوا عليها كدعاة لا كباحثين، ولكنّ ما ينبغي معرفته: أنّ مسألة قرآن ومصحف ابن مسعود تشكّل وثيقة هامّة جدّاً لتأييد مختارنا الثّاني لاهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة؛ إذ مع الاتّفاق على وثاقة وجلالة وحفظ وأهميّة شخص مثل عبد الله بن مسعود يُصار إلى استبعاده من اللّجنة المشكّلة لكتابة القرآن سواء في الجمع الأوّل في عهد أبي بكر أو الجمع الثّاني والأخير في عهد عثمان، بل وتصدر الأوامر السّلطانيّة لإحراق قرآنه ومصحفه أو طبخه وإتلافه بعد إحراق أو طبخ وإتلاف عموم نسخ القرآن الأخرى بعد أن سمّوها المصاحف.

ثمّ ما هي الحصانة السّماويّة الّتي يتملّكها عثمان واللّجنة الّتي شكّلها بحيث تكون قادرة على تخطّي الأخطاء الّتي ترافق أيّ عمل بشريّ من هذا القبيل؟! بل ولو تجاوزنا جميع هذه الأخطاء بقدرة قادر أيضاً فلا يمكننا أن نغمض الطّرف عن الأخطاء التّدوينيّة الّتي يقع فيها أمهر النّساخين كذلك

---

(1) سير أعلام النّبلاء: ج١، ص٤٨٥.

خصوصاً مع تلك الإمكانيّات البدائيّة حتّى لطبيعة الخطّ وفقدانه للتّنقيط أيضاً.

بل هذا ما حصل أيضاً، وتؤيّده النّصوص الرّوائيّة كذلك؛ حيث روى ابن أبي داود المتوفّى سنة: "٣١٦هـ" بإسناده الصّحيح عنده وعند بعضهم، عن إبراهيم النّخعي قوله: «مصحفنا ومصحف أهل البصرة أحفظ من مصحف أهل الكوفة قال: قلت: لم؟ قال: إنّ عثمان "رض" لما كتب المصاحف، بَلَغَهُ قراءة أهل الكوفة على حرف عبد الله [بن مسعود]، فبعث به إليهم قبل أن يُعرض، وعرض مصحفنا ومصحف أهل البصرة قبل أن يبعث به»[1].

وأخيراً: نتمنّى أن تكون هذه الحقائق خير معين على تكوين تصوّر صحيح لأصل مختارنا القائل بعدم اهتمام السّماء بكتابة وجمع القرآن ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة؛ إذ إنّ هذه الفكرة لو كانت مطلباً سماويّاً حقيقيّاً لما توانت في إنجازها بأفضل وأتمّ وجه، ولكانت من أبرز مصاديق حسن العقاب مع البيان التّام، وأنّ الشّغل اليقينيّ يستدعي الفراغ اليقينيّ، لكنّ المؤسف أنّ ما ثبت هو العكس، فتأمّل.

٧ـ حال القرآن حتى أوائل خلافة عثمان

كان الصّحابة يقرأون ويُقرئون استناداً إلى محفوظاتهم أو مصاحفهم الخاصّة الّتي تختلف بطبيعتها حجماً ومقداراً، من غير أن يكون لهم أصل جامع واحد يعتمدون عليه ويستندون إليه؛ حيث خرج رسول الإسلام من هذه

---

(١) المصاحف: ص٢٤١.

الدّنيا ولم يترك قرآناً مكتوباً محرّراً بين أيديهم البتّة.

أمّا القرآن الّذي جُمع بعد وفاته من الرّقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال انسياقاً مع توصية عمر بن الخطّاب فقد كان أشبه بالقرآن الشّخصي- الّذي لم يمنع الصّحابة من ممارسة حرّيتهم في القراءة والإقراء أيضاً استناداً إلى مصاحفهم الخاصّة ومحفوظاتهم، وهكذا استمرّ الحال بعد وفاة أبي بكر في عام: "١٣هـ" حيث انتقل القرآن المجموع إلى أملاك الخليفة عمر بن الخطّاب، لينتقل بعدها إلى بنته حفصة المتوفّاة سنة: "٤١هـ"، وهكذا حتّى أوائل خلافة عثمان المقتول سنة: "٣٥هـ"؛ حيث استعير منها للاستفادة منه في كتابة نسخ القرآن على تفصيل تقدّم ذكره.

ومن الواضح أنّ الّذي دعا عثمان بن عفّان إلى توحيد نسخ القرآن ـ ولا نفضّل استخدام مفردة المصاحف ـ إنّما هو تعدّدها المباين ولو في الجملة بسبب الفتوحات وتوسّع رقعتها الجغرافيّة المفضي للاختلاط مع غير النّاطقين باللّغة العربيّة فضلاً عن لهجاتها المتنوّعة، الأمر الّذي آل إلى التّقاطع المخلّ، ولولا وجودها واستحكامها وتسبيبها مشاكل جمّة لما آل الأمر إلى ما آل إليه، ولهذا كان مقتضى الزّعامة الطّبيعي هو توحيدها وإتلاف الباقي، ومن هنا أُحرقت أو طُبخت جميع نسخ القرآن الأخرى ما عدا نسخة حفصة ونسخة ابن مسعود على تفصيل مرّ.

وهذا يعني بوضوح: إنّ القرآن المتداول، وبصيغته المجموعة في عهد عثمان، إنّما هو حاصل سياقات اجتهاديّة بعديّة متأخّرة عن لحظة رسول الإسلام "ص" وغير متّفق عليها بين عموم الصّحابة أنفسهم، ولم تكن السّماء

مهتمّة ولا جادّة ولا مكترثة بتحويل أصل القرآن إلى نصّ مكتوب ومحرّر، ناهيك عن قصديّتها لتحويله لدستور ديني نهائي لعموم سكّان الدّنيا حتّى نهايتها؛ إذ رحل الرّسول إلى ربّه ولم يخلّف ذلك بين يدي المسلمين أصلاً مهما استقتل بعضهم في تبرير ذلك وتمييعه.

كما ليس لها تدخّل لا بالمباشرة ولا بغيرها ـ وفق المعطيات المنقولة ـ في وضع خطّة دقيقة تتجنّب الأخطاء والاشتباهات في كتابته المتأخّرة أصلاً، بل كان العمل قائماً على أساس المحاولة والخطأ ليس إلّا ووفق آليّات بدائيّة جدّاً تقدّم الحديث المفصّل عنها أيضاً؛ وذلك بعد أن كثرت التّقاطعات الشّديدة والحرجة بين قرّاءه، ولهذا ذهب المرحوم مرتضى الأنصاريّ المتوفّى سنة: "١٢٨١هـ" بوضوح العبارة إلى أنّ كتابة عثمان للقرآن وتعيين قراءته قد وقعت أحياناً بالحدس الظنّي بحكم الغلبة"[1].

ومن هنا حمل تكراراً كثيراً، كما حمل ما اصطلحوا عليه: ناسخاً ومنسوخاً أيضاً، وعامّاً وخاصّاً، ومُطلقاً ومقيّداً، ومحكماً ومتشابهاً... وجميع هذه الأمور ربّما يتفهّم صدورها في لحظتها انسياقاً مع طبيعة الدّعوة والإرشاد والوعظ في مجتمع متشبّع بمقولات مختلفة الأمر الّذي يستدعي تكراراً وتأكيداً، بالإضافة إلى منهجيّة المرحليّة الّتي تتطلّب بطبيعتها تدريجيّة في بيان الأحكام، لكنّ حينما يُراد تحويل هذه النّصوص إلى دستور دينيّ دائميّ لعموم

---

(١) كتاب الصّلاة: ص١١٩، ط الحجريّة؛ ج١، ص٣٦٣، ط مؤتمر الأنصاري المحرّفة، وسيتّضح لك في البحوث اللاحقة أسباب وصفنا لهذه الطّبعة بالمحرّفة، فترقّب.

البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا وإغلاق باب تعديلها أيضاً، فمن غير المعقول إبقاء جميع هذه الأمور فيه، وفي الوقت نفسه يُحكم بحسن العقاب على مخالفته!!

ولأجل هذه المشاكل الحقيقيّة في نسخة القرآن البعديّة اضطرّ المعنيّون إلى ابتداع عشرات النّوافذ من أجل حلّها عن طريق الهروب إلى الأمام من دون الاعتراف بوجود مشاكل حقيقيّة فيها، ولهذا تولّدت المذاهب، ونشأت الفرق، ووضعت الأحاديث، وتقاتل المسلمون فيما بينهم على تنزيله وتأويله أيضاً، والطّريف في البين: أنّ جميعهم يدّعي تمسّكه بالقرآن، وهو الفرقة النّاجية، كما اضطرّوا إلى إيجاد تأويلات تعسّفيّة هائلة من أجل تبرير كلّ هذه الهنات الّتي حملتها طريقة جمع القرآن البعدي، ومحاولة إضفاء قداسة من نوع خاصّ عليها.

٨ـ منبهات ما بعد إحراق عثمان للمصاحف

لا يخفى عليك: إنّ المسلمين في عموم الأمصار ولمدّة نيّفت على العشرـ سنوات كانوا يقرأون ويُقرئون القرآن بمحفوظاتهم وبمكتوباتهم بغضّ الطّرف عن طبيعتها، وحجمها، ومفرداتها، وعن مقدار تطابق جميع هذه الأمور فيما بينها، وعليه: فحينما يأتي عثمان بن عفّان المتوفّى سنة: "٣٥هـ" ويُقدم على إحراق جميع هذه المكتوبات الّتي تُسمّى مصاحف بالقوّة والقسرـ ويعمّم نسخاً قرآنيّة كتبت تحت إشرافه حسب الفرض وهي بنفسها تحمل اختلافات أيضاً كما سيأتي، فماذا يعني ذلك؟!

إجابة هذا السّؤال يمكن اختصارها في عدّة نقاط:

أوّلاً: إنّ تلك المحفوظات والمكتوبات والمصاحف متغايرة بنحو من الأنحاء فيما بينها.

ثانياً: إنّ نسخة القرآن البعديّة الّتي قرّرها عثمان هي حاصل اجتهاد شخصي أيّده جملة من الصّحابة ورفضه آخرون بقوّة أيضاً لكنّهم أرغموا على ذلك.

ثالثاً: كان بإمكان السّماء أن تغلق هذا الباب من رأس وتكتب القرآن وتجمعه لو كان لديها مثل هذا الاهتمام والاكتراث والجديّة والقصد، والتّالي باطل جزماً كما بيّنا بما لا مزيد عليه في البحوث السّابقة، فالمقدّم مثله، فتأمّل.

الفصل الثالث: منبهات عدم الاهتمام السماوي

١ـ النسخ القرآني دليل على عدم الجدية

ينوّع النّسخ القرآنيّ في كلماتهم إلى أنـواع ثلاثـة: مـا نُسـخ حكمـه دون تلاوته؛ ما نُسخت تلاوته دون حكمه؛ ما نُسخ حكمه وتلاوته، وقد اختلفـوا فيما بينهم حول وجود جميع هذه الأقسام أو بعضها، وكذا في مصـاديقها، وقـد أختـار بعـض المعـاصرين مـن أصـحابنا كـالمرحوم الخـوئي المتـوفّى سـنة: "١٤١٣هـ": أنّ القسم الثّاني ـ وهو نسخ التّلاوة دون الحكم ـ هو عين القول بالتّحريف على تفصيل تقدّم الحـديث عنـه وعـن هناتـه في البحـوث المتقدّمة فلاحظ ولا نعيد.

وفي خصوص شروط النّسخ القرآني لم يخف ابن جرير الطّـبري المتـوفّى سنة: "٣١٠هـ" من تسجيل ملاحظاته المنبثقة من منطلقات كلاميّة تسوّر نسخ القرآن البعديّة قائلاً: «وقد دلّلنا في كتابنا: "كتاب البيان عن أصول الأحكام"، على أن لا ناسخ من آي القرآن وأخبار رسول الله "ص" إلّا ما نفى حكماً ثابتاً، وألزم العباد فرضه، غير محتمل بظاهره وباطنه غير ذلك. فأمّا إذا ما احتمل غير ذلك من أن يكون بمعنى: الاستثناء أو الخصـوص والعمـوم، أو المجمـل، أو المفسر، فمن النّاسخ والمنسوخ بمعزل، بما أغنى عن تكريـره في هـذا الموضـع.

ولا منسوخ إلّا المنفي الّذي كان قد ثبت حكمه وفرضه...»[1].

وقد أعاد المرحوم الخوئي المتوفّى سنة: "١٤١٣هـ" هذا البيان مع تبعيض واضح في تطبيقه مقرّراً: أنّ «كثيراً من المفسّرين وغيرهم لم يتأمّلوا حقّ التأمّل في معاني الآيات الكريمة، فتوهّموا وقوع التّنافي بين كثير من الآيات، والتزموا لأجله بأنّ الآية المتأخّرة ناسخة لحكم الآية المتقدّمة، وحتّى أنّ جملة منهم جعلوا من التّنافي ما إذا كانت إحدى الآيتين قرينة عرفيّة على بيان المراد من الآية الأخرى، كالخاصّ بالنّسبة إلى العامّ، وكالمقيّد بالإضافة إلى المطلق، والتزموا بالنّسخ في هذه الموارد وما يشبهها، ومنشأ هذا قلّة التدبر، أو التّسامح في إطلاق لفظ النّسخ بمناسبة معناه اللّغوي، واستعماله في ذلك وإن كان شائعاً قبل تحقّق المعنى المصطلح عليه، ولكن إطلاقه ـ بعد ذلك ـ مبني على التّسامح لا محالة».

ومع إغماض الطّرف عن مثل هذه المناقشات المنبثقة من نظرة كلاميّة خاطئة لنسخة القرآن البعديّة المتداولة، وإغماضه أيضاً عن حكاية التّحريف بصيغته الاثني عشريّة الّتي لا نؤمن بها، لكنّا نرى أنّ القسم الأوّل من النسّخ ـ والّذي اتّفق الجميع على إمكانه بما فيهم المرحوم الخوئي ـ يؤكّد ويعمّق مختارنا الثّاني لاهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة؛ وذلك لأنّ الآيات المنسوخة هي نتاج طبيعي للمرحليّة التّبليغيّة الّتي انطلقت على أساسها الشّريعة الإسلاميّة في محيطها الّذي انبثقت منه وبُعثت من أجله

[1] جامع البيان: ج٢، ص٥٣٥.

وتدرّجت في سبيله، وعلى هذا فلا معنى لأن يُقال: أنّ هناك حكمة في تلاوة هذه الآيات المنسوخة تتطلّب من عموم المسلمين اللّاحقين لتلك اللّحظة ولو بعد قرون طويلة الالتزام بها والتّبرّك بترديدها؛ وإنّما أُدرجت في نسخة القرآن المتداولة بسبب الجمع البعدي الّذي أُنجز وفقاً لآليّات بدائيّة جدّاً خالية من المنهجيّة والاتّساق، وكان الهدف منها حفظ ما يُمكن حفظه من آيات نازلة أو صادرة بين دفّتين فقط، من غير أن تكون هناك رؤية سماويّة قبليّة يستندون إليها في الكتابة والتّرتيب والتّنظيم، وتعصمهم من الأخطاء بعرضها العريض أيضاً.

ولكي نقرّب الفكرة أعلاه بمثال سنستعين بما جاء في نسخة تفسير القمّي المطبوع؛ حيث عقد البحث فيها عن النّاسخ والمنسوخ في نسخة القرآن المتداولة وقال: «فأما النّاسخ والمنسوخ: فإنّ عدّة النّساء كانت في الجاهليّة إذا مات الرّجل تعتدّ امرأته سنة، فلما بُعث رسول الله "ص" لم ينقلهم عن ذلك، وتركهم على عاداتهم، وأنزل الله تعالى بذلك قرآناً، فقال: "والّذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج"، فكانت العدّة حولاً. فلمّا قوي الإسلام أنزل الله: "الّذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً يتربّصن بأنفسهنّ أربعة أشهر وعشراً"، فنسخت قوله: "متاعا إلى الحول غير إخراج"»[1].

وأضيف أيضاً: «وقوله: "والّذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً

---

(1) تفسير القمّي: ج١، ص٦.

يتربّصن بأنفسهنّ أربعة أشهر وعشراً"، فهي: ناسخة لقوله: "والّذين يتوّفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج"، فقد قدّمت النّاسخة على المنسوخة في التأليف»[1].

كما جاء في تفسير العيّاشي، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله الصّادق "ع" قوله: «لما نزلت هذه الآية: "والّذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً يتربّصن بأنفسهنّ أربعة أشهر وعشراً"، جئن النّساء يخاصمن رسول الله "ص"، وقلن: لا نصبر، فقال لهنّ رسول الله "ص": كانت إحداكنّ إذا مات زوجها أخذت بعرة فألقتها خلفها في دويرها [وفي نسخة دبرها] في خدرها، ثمّ قعدت، فإذا كان مثل ذلك اليوم من الحول أخذتها ففتتها، ثمّ اكتحلت بها، ثمّ تزوجت، فوضع الله عنكنّ ثمانية أشهر»[2].

كما روى بإسناده عن ابن أبي عمير، عن معاوية، قال: سألته عن قول الله "والّذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول"، قال: منسوخة؛ نسختها آية: "يتربّصن بأنفسهنّ أربعة أشهر وعشراً"، ونسختها آية الميراث[3].

وهذا المطلب تؤيّده الرّوايات الصّحيحة عند أهل السُّنّة أيضاً؛ حيث روى البخاري بإسناده الصّحيح عندهم «عن ابن أبي مليكة، قال ابن الزبير: قلت: لعثمان بن عفان "والّذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً" [البقرة: ٢٣٤]

---

(١) المصدر السّابق: ص٧٧.

(٢) تفسير العيّاشي: ج١، ص١٢١.

(٣) المصدر السّابق: ص١٢٩.

قال: قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها؟ أو تدعها؟ قال: "يا ابن أخي لا أغيّر شيئاً منه من مكانه"[1]، ويقصد مكانه الّذي جاء في المصحف الّذي استعاره من حفصة بنت عمر.

نعم؛ ولدت هذه الأقسام للنّسخ القرآنيّ من ضيق الخناق؛ بعدما رأى المسلمون الّلاحقون لتلك المرحلة وجود الآيات النّاسخة والمنسوخة في نسخة القرآن البعديّة الّتي وصلت إليهم، فلم يجدوا من مخرج سوى ابتداع هذه الأقسام من أجل تبرير صحّة ما جاء في هذا الجمع الواصل، وكأنّه منزّل من السّماء بهذه الطّريقة والتّرتيب، ولم يجرؤوا على مناقشة أصل هذا الجمع، وطريقته البدائيّة الخالية من أيّ لمسة سماويّة؛ بل كانت السّماء غير مهتمّة ولا مكترثة ولا جادّة في تدوينه وجمعه كما بيّنا.

وهنا نسأل: ما الّذي يعني المسلم الّذي لم يحضر لحظة الآية المنسوخة أعلاه إذا ما تلاها ما دامت لا تشتمل على أيّ أثر عمليّ فقهيّ له وقد طرحت صيغة فقهيّة جديدة لها ولم يعد لتلك الصّيغة الجاهليّة أيّ أثر يُذكر؟!

أجل؛ قدرنا: أنّ جامعي القرآن على طريقتهم في الجمع البدائيّ السّاذج عمدوا إلى وضع النّاسخ والمنسوخ فيما بين الدّفتين، فجاء الّلاحقون لهم واستحدثوا أقساماً للنّسخ لتصحيح الممارسات الخاطئة والسّاذجة لأولئك الجامعين، وأنّ إنكار النّسخ القرآني سببه مجموعة من البيانات الكلاميّة الأصوليّة المولودة لاحقاً والّتي ترتكز بطبيعة الحال على أصل فاسد مع انهياره

---

(1) صحيح البخاري: ج٦، ص٢٩.

ينهار كلّ البناء المبنيّ عليه وهو: إنّ القرآن بصيغته الحالية الماثلة بين أيدينا هو رغبة السّماء وعنايتها واهتمامها وجدّيتها، وقد أوضحنا بطلان ذلك في البحوث السّابقة وسيأتي مزيد إيضاح فلاحظ وترقّب.

٢ـ السورة التي نساها أبو موسى الأشعري

تعميقاً لمختارنا القائل: أنّ أقسام النّسخ القرآني ما هي إلّا بدعة بعديّة ولّدتها كبرى نحت الأدلّة والتّبريرات ما بعد الوقوع، يحسن بنا استعراض الرّوايات الصّحيحة عندهم، والواردة في أصحّ كتبهم، والّتي تتحدّث عن آيات لا وجود لها في نسخة القرآن البعديّ الّتي جمعها وعمّمها على الأمصار الخليفة عثمان بن عفّان؛ انطلاقاً من سياقات معروفة تقدّم الحديث عنها مفصّلاً، ولهذا سنقصر النّظر على أهمّها:

أوّلاً: روى مسلم المتوفّى سنة: "٢٦١هـ"، بإسناده الصّحيح عندهم، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، إنّه قال: «بعث أبو موسى الأشعري إلى قرّاء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرءوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقراؤهم، فاتلوه، ولا يطولن عليكم الأمد فتقسو قلوبكم، كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنّا كنا نقرأ سورة، كنّا نشبّهها في الطّول والشّدّة ببراءة، فأنسيتها، غير أنّي قد حفظت منها: "لو كان لابن آدم واديان من مال، لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب"، وكنّا نقرأ سورة، كنّا نشبّهها بإحدى المسبّحات، فأنسيتها، غير أنّي حفظت منها: "يا أيّها الّذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، فتكتب شهادة في أعناقكم، فتسألون عنها يوم

القيامة"»[1].

ثانياً: روى البخاري المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ" بإسناده الصّحيح عندهم، عن عطاء قوله: «سمعت ابن عباس، يقول: سمعت رسول الله "ص" يقول: «لو أنّ لابن آدم مثل واد مالاً لأحب أن له إليه مثله، ولا يملأ عين ابن آدم إلّا التّراب، ويتوب الله على من تاب"، قال ابن عباس: فلا أدري من القرآن هو أم لا. قال: وسمعت ابن الزبير، يقول ذلك على المنبر»[2].

ثالثاً: وروى البخاري أيضاً بإسناده الصّحيح عندهم، عن أنس، عن أُبي، قال: «كنا نرى هذا [أي الآية المتقدّمة] من القرآن، حتّى نزلت: "ألهاكم التّكاثر""»[3].

رابعاً: روى أحمد المتوفّى سنة: "٢٤١هـ"، بإسناده الصّحيح عندهم عن أبي بن كعب، قال: «إنّ رسول الله "ص" قال: "إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن"، قال: فقرأ: "لم يكن الّذين كفروا من أهل الكتاب [البينة: ١]، قال: فقرأ فيها: "ولو أنّ ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه، لسأل ثانياً، ولو سأل ثانياً فأعطيه، لسأل ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب، ويتوب الله على من تاب، وإنّ ذلك الدين القيّم عند الله الحنيفيّة، غير المشركة، ولا اليهوديّة، ولا النصرانيّة، ومن يفعل خيراً، فلن يكفره"»[4].

---

(١) صحيح مسلم: ج٢، ص٧٢٦.

(٢) صحيح البخاري: ج٨،ص ٩٢.

(٣) صحيح البخاري: مصدر سابق: ص٩٣.

(٤) مسند أحمد: ج٣٥، ص١٣٠.

خامساً: روى الترّمذي المتوفّى سنة: "٢٧٩هـ" بإسناده الصّحيح عندهم، «عن عاصم، قال: سمعت زرّ بن حبيش، يحدث عن أُبي بن كعب، أنّ رسول الله "ص" قال له: إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، فقرأ عليه "لم يكن الذين كفروا"، وقرأ فيها: "إنّ ذات الدين عند الله الحنيفيّة المسلمة لا اليهوديّة ولا النصرانيّة ولا المجوسيّة، من يعمل خيراً فلن يكفره"، وقرأ عليه: "لو أنّ لابن آدم وادياً من مال لابتغى إليه ثانياً، ولو كان له ثانياً لابتغى إليه ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب، ويتوب الله على من تاب»[1].

وقد رويت نصوص أخرى عن صحابة متأخّرين تنصّ على أنّ هذه المقاطع هي حديث للرّسول "ص" وليست آيات قرآنيّة يمكن العودة إليها في مظانّها[2].

وقد وقع ابن حجر العسقلاني المتوفّى سنة: "٨٥٢هـ" ـ وهو يعلّل وجه اعتقاد أُبيّ بن كعب وعبد الله بن عبّاس بقرآنيّة هذه النّصوص ـ في حيص بيص شديد، فنصّ على أنّ سبب اعتقادهم بذلك هو: «ما تضمّنه من ذمّ الحرص على الاستكثار من جمع المال والتّقريع بالموت الّذي يقطع ذلك، ولا بدّ لكلّ أحد منه، فلمّا نزلت هذه السّورة وتضمّنت معنى ذلك مع الزّيادة عليه، علموا أنّ الأوّل من كلام النّبي "ص"»، لكنّه عاد وذكر ما ذهب إليه بعضهم من أنّها كانت «قرآناً ونُسخت تلاوته لمّا نزلت "ألهاكم التّكاثر حتّى زرتم المقابر"،

---

[1] سنن الترّمذي: ج٦، ص١٩٠، تحقيق: أحمد شاكر؛ ص٨٧٥، تحقيق: الألباني.

[2] لاحظ تعليقة شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد على مسند أحمد: ج٥، ص٤٥١ـ ٤٥٤.

فاستمرت تلاوتها، فكانت ناسخة لتلاوة ذلك، وأمّا الحكم فيه والمعنى فلم يُنسخ؛ إذ نسخ التّلاوة لا يستلزم المعارضة بين النّاسخ والمنسوخ كنسخ الحكم»، ورأى أنّ «الأوّل أولى؛ وليس ذلك من النّسخ في شيء».

ولّما رأى ابن حجر أنّ تضعيف الأحاديث محلّ البحث أمر لا يمكن المصير إليه مع صحّة أسنادها، كما استصعب للوهلة الأولى الالتزام بمؤدّاها ولو على مستوى النّسخ، بادر للجمع بين ما رواه التّرمذي عن طريق زرّ بن حُبيش عن أُبيّ بن كعب والّذي موضعناه في خامساً، وبين ما رواه البخاري عن طريق أنس بن مالك عن طريق أبي بن كعب أيضاً والّذي موضعناه في ثالثاً بالقول: «يُحتمل أن يكون أُبي لما قرأ عليه النّبي "ص" "لم يكن" ـ وكان هذا الكلام في آخر ما ذكره النّبي "ص" ـ احتمل عنده أن يكون بقية السّورة، واحتمل أن يكون من كلام النّبي "ص"، ولم يتهيّأ له أن يستفصل النّبي "ص" عن ذلك حتّى نزلت "ألهاكم التكاثر"، فلم ينتف الاحتمال».

وبعد استعراض بعض الأحاديث عاد ليقرّر احتمالاً آخر قائلاً: «وهذا يُحتمل أن يكون النّبي "ص" أخبر به عن الله تعالى على أنّه من القرآن، ويحتمل أن يكون من الأحاديث القدسيّة، والله أعلم. وعلى الأول فهو ممّا نسخت تلاوته جزماً، وإن كان حكمه مستمراً، ويؤيد هذا الاحتمال ما أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من حديث أبي موسى... ومن حديث جابر كنا نقرأ لو أن لابن آدم ملء واد مالا لأحب إليه...»[1].

---

[1] فتح الباري: ج١١، ص٢٥٧ـ ٢٥٨، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ج٢٠، ص٦١ـ٦٢،

وقد استقتل بعض المعاصرين استقتالاً غريباً عجيباً في نفـي النّصـوص المتقدّمة الّتي نصّت على قرآنيّة هذه الآيات حتّى وصل به الحـال إلى تضـعيفها رغم ورودها في الصّحاح، وأفاد بأنّ: «قول ابن عباس: "فلا أدري أمن القرآن هو أم لا؟" كما جاء عند غير واحد ممن خرجه، قاطع بنفي قرآنية هـذا الكـلام نفياً باتاً؛ لأنّ القرآن لا يمكن أن يثبت على الشّكّ، ولا بدّ في إثباته مـن القطـع بتلقّي نصّه عن رسول الله "ص" تلقياً متواتراً»[1].

وهذا الكلام من الغرائب المنبثقـة مـن قبليّـات دينيّـة مذهبيّـة خاطئـة؛ وذلك لأنّ مراجعة تراث المسلمين الصّحيح كافية في بيان خطله؛ إذ عمد زيـد بن ثابت ورفاقه إلى جمع القرآن استناداً لآليّات بدائيّة ساذجة تضـمّنت شـهادة شخصين فقط، بل استند في بعض الآيات إلى شهادة رجل واحد أيضـاً، فـأين هذا من التلقّي المتواتر المدّعى؟! على أنّ أُبيّ بن كعب مـات في حيـاة عمـر بـن الخطّاب كما احتمل الذّهبي[2]، وقد استُبعد من الجمع الأوّل فضلاً عـن الجمـع الثّاني، كما أنّ أبا موسى الأشعري لم يُستدع لا في الجمـع الأوّل ولا في الجمـع الثّاني، وبالتّالي: فلا يمكن نفي قرآنيّة هذه الآيات استناداً إلى ما جاء في نسـخة القرآن البعديّة المجموعة دون حضورهم، فتأمّل.

وهذا الشّاهد وغيره ممّا تقدّم وما سيأتي يعـزّز بوضـوح مختارنـا القائـل بعدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه فضلاً عن دسـتوريّته الدّينيّـة الدّائميّـة

تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

(1) مسند أحمد، تعليقة الأرنؤوط ومرشد: ج٥، ص٤٥١، ح٢، ط الرّسالة.

(2) سير أعلام النّبلاء: ج١، ص٤٠٠.

لعموم الدّنيا حتّى نهايتها؛ إذ يكشف بوضوح عن أنّ نسخة القرآن البعديّة هي حاصل اهتمام السّلطة الحاكمة آنذاك انسياقاً مع ضرورات مرحليّة وتقديرات وتشخيصات معيّنة، وبالتّالي: فلا كاشفيّة فيها عن وجود أيّ اهتمام سماوي لمثل هذا الموضوع؛ إذ لو كان الأمر كذلك لشكّلت ـ على أقلّ التّقادير ـ لجنة تشتمل على كبار الصّحابة المعنيّين بهذا الأمر وأشرفت عليها ما دامت لا تريد إنزاله في قرطاس مكتوب وتصرّ ـ على سلوك الطّرق البشريّة المتعارفة في الكتابة، ولرسمت خطّة عمل ممنهجة ومدروسة تقلّل الأخطاء في أبسط التّقادير، لكنّ ما كشفت عنه النّصوص الصّحيحة غير ذلك كما وضّحنا ووثّقنا سلفاً، وبالتّالي: فلا يمكن الانتقال من الجمع القرآني البعدي الّذي اكتنفه ما اكتنفه من ملابسات، إلى حتميّة اهتمام السّماء واكتراثها وجدّيّتها في هذا الخصوص البتّة، وكما أثبتت آيات بأخبار الآحاد كما هو صحيح الصّحاح، فهناك آيات لم تثبت قد رويت بما هو أكثر من أخبار الآحاد كما هو صحيح الصّحاح أيضاً، فتأمّل!!

٣ـ أكل الداجن للقرآن ودليل عدم الجدية

روى أحمد المتوفّى سنة: "٢٤١هـ" بإسناده الصّحيح أو الحسن عند بعضهم، عن محمّد بن إسحاق، قال حدّثنا: عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة زوج النّبي "ص" إنّها قالت: «لقد أنزلت آية الرّجم ورضعات الكبير عشراً، فكانت في ورقة تحت سرير في بيتي، فلما اشتكى

رسول الله "ص" تشاغلنا بأمره ودخلت دويبة لنا فأكلتها»[1].

كما روى ابن ماجة المتوفّى سنة: "٢٧٥هـ" بإسناده الصّحيح عنده والمعتبر عند بعضهم أيضاً، عن محمّد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة بنت عبد الرّحمن، وعن عبد الرّحمن بن القاسم عن أبيه، عن عائشة، إنّها قالت: «لقد نزلت آية الرّجم، ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله "ص" وتشاغلنا بموته، دخل داجن فأكلها»[2].

ولمّا وجد بعض أعلام أهل السُنّة أنّ مضمون هذا الخبر يتنافى مع قبليّاتهم المذهبيّة الرّاسخة حول طريقة جمع القرآن، بادروا لإسقاطه السّندي، والحكم بنكارة مضمونه.

أمّا سنداً: فادّعوا أنّ مشكلته الحصريّة هو ابن إسحاق وهو صاحب السّيرة والمغازي المتوفّى كما هو الأرجح سنة: "١٥١هـ"؛ حيث وصفوه بالمدلّس، وأمّا مضموناً فطرحوا بيانات مختلفة منها: أنّ هذه الآيات من منسوخ التّلاوة لا الحكم، وبالتّالي: فأكل الدّويبة أو الدّاجن لما كُتب من هذه الآيات غير ضارّ في المقام.

ويُلاحظ عليهم:

أوّلاً: أمّا وصف ابن إسحاق بالمدلّس فلا تأثير له في المقام لردّ الخبر

---

(1) مسند أحمد: ج٤٣، ص٣٤٢.

(2) سنن ابن ماجة: ج١، ص٦٢٥، ط دار إحياء الكتب العربيّة؛ صحيح سنن ابن ماجة، الألباني: ج٢، ص١٤٨، ط مكتبة المعارف.

أصلاً؛ لأنّ هذا الوصف سينتفي طالما صرّح في إسناده بالتّحديث، ولهذا قال الألباني المتوفّى سنة: "١٤٢٠هـ": «ابن إسحاق مدلّس، وإنّه إذا قال: "عن"؛ فليس بحجة، وإذا قال: "حدّثني" فهو حجة»[1]، وابن إسحاق صرّح بذلك كما في الإسناد الأوّل فينبغي أن تنتفي العلّة في المقام، ومن ثمّ فلا يسوّغ ردّ إسناد الخبر وفق صناعة الحديث عندهم.

ثانياً: بعد أن أوضحنا حقيقة شروطهم في الأخذ بأخبار من وصفوه بالمدلّس فلا معنى لحصر الأخبار المأخوذة منه بحقل المغازي والتّاريخ دون الحلال والحرام؛ لأنّ ذلك تبعيضاً مستهجناً غير محمود في سوق العلم، على أنّ هذه الزّيادة المرويّة في هذا الخبر ـ أعني أكل الدّويبة أو الدّاجن للصّحيفة ـ هي من التّاريخيّات لا الفقهيّات؛ باعتبار أنّ الأحكام الفقهيّة الّتي تضمّنها قد وردت في صحاحهم كما بيّنا وسنبيّن في آية الرّجم الّتي أراد عمر بن الخطّاب إضافتها، وفي حديث رضاع الكبير الّذي سنعرض له لاحقاً.

ثالثاً: تعرّض ابن قتيبة المتوفّى سنة: "٢٧٦هـ" إلى هذا الحديث في كتابه مختلف الحديث وحاول أن يُدافع بشتّى الطّرق عنه ويمارس تأويليّة عقيمة؛ حيث بادر في البداية إلى استعراض الملاحظات الّتي قرّرها المناهضون لأهل الحديث حيث قالوا بعد نقل الخبر محلّ البحث: إذا كان الله يقول: "وإنّه لكتاب عزيز، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه"، فكيف يكون عزيزاً، وقد أكلته شاة، وأبطلت فرضه، وأسقطت حجته؟ وأيّ أحد يعجز عن إبطاله،

---

(١) دفاع عن الحديث النّبويّ والسّيرة: ص٨٣، ط مؤسّسة ومكتبة الخافقين.

والشاة تبطله؟ وكيف قال: "اليوم أكملت لكم دينكم"، وقد أرسل عليه ما يأكله؟ وكيف عرض الوحي لأكل شاة، ولم يأمر بإحرازه وصونه؟ ولم أنزله، وهو لا يريد العمل به؟

رابعاً: سعى ابن قتيبة للإجابة عن هذا الاعتراضات على طريقته المعروفة، لكنّه بذلك زاد من الطّين بلّة، وعمّق مختارنا القائل بعدم اكتراث وجديّة واهتمام السّماء بكتابة القرآن أصلاً فضلاً عن تحويله لدستور دينيّ دائم، ومن النّافع أن نعرض كلامه المرتبط بتعميق مختارنا ونحيل من يريد باقي كلامه إلى مراجعته في المصدر نفسه، حيث قال:

«إنّ هذا الّذي عجبوا منه كلّه، ليس فيه عجب، ولا في شيء مما استفظعوا منه فظاعة؛ فإن كان العجب من الصحيفة، فإنّ الصحف في عصر رسول الله "ص" أعلى ما كتب به القرآن؛ لأنّهم كانوا يكتبونه في الجريد، والحجارة، والخزف، وأشباه ذلك، قال زيد بن ثابت: أمرني أبو بكر "رض"، فجعلت أتتبعه من الرّقاع والعسب واللّخاف... وقال الزّهري: قبض رسول الله "ص" والقرآن في العسب، والقضم، والكرانيف. ... وكان القرآن متفرّقاً عند المسلمين، ولم يكن عندهم كتاب، ولا آلات، يدلّك أنّ رسول الله "ص" كان يكتب إلى ملوك الأرض في أكارع الأديم. وإن كان العجب من وضعه تحت السّرير، فإن القوم لم يكونوا ملوكاً، فتكون لهم الخزائن والأقفال، وصناديق الآبنوس، والساج. وكانوا إذا أرادوا إحراز شيء، أو صونه، وضعوه تحت السّرير ليأمنوا عليه من الوطء، وعبث الصّبي، والبهيمة. وكيف يحرز من لم يكن في منزله حرز، ولا قفل، ولا خزانة، إلّا بما يمكنه ويبلغه وجده، ومع

النّبوة التّقلّل والبذاذة... وإن كان العجب من الشّاة، فإن الشّاة أفضل الأنعام... فما يعجب من أكل الشّاة تلك الصحيفة، وهذا الفأر شرّ حشرات الأرض، يقرض المصاحف، ويبول عليها، وهذا العثّ يأكلها، ولو كانت النار أحرقت الصحيفة، أو ذهب بها المنافقون، كان العجب منهم أقل...»[1].

خامساً: الّلافت والغريب أنّ ابن حزم الظّاهري المتوفّى سنة: "٤٥٦هـ" انساق مع المقولات المذهبيّة العميقة الّتي آمن بها المسلمون بخصوص جمع القرآن، وتحدّث بحديث يبتعد عن صناعة علم الحديث المتقدّمة بمسافات واسعة جدّاً في تكذيب الخبر محلّ البحث، وقال: «وقد غلط قوم غلطاً شديداً وأتوا بأخبار ولّدها الكاذبون والملحدون، منها: أنّ الداجن أكل صحيفة فيها آية متلوة فذهبت البتة». ثم قال: «... فمن شكّ في هذا كفر، وقد أساء الثناء على أمهات المؤمنين ووصفهنّ بتضييع ما يتلى في بيوتهنّ حتّى تأكله الشّاة فيتلف، مع أنّ هذا كذب ظاهر ومحال ممتنع؛ لأنّ الّذي أكل الدّاجن لا يخلو من أحد وجهين: إما أن يكون رسول الله "ص" حافظاً له، أو كان قد أُنسيه، فإن كان في حفظه فسواء أكل الداجن الصّحيفة أو تركها، وإن كان رسول الله "ص" قد أُنسيه، فسواء أكله الداجن أو تركه فقد رفع من القرآن، فلا يحلّ إثباته فيه كما قال تعالى: "سنقرئك فلا تنسى"، فنصّ تعالى على أنّه لا ينسى أصلاً شيئاً من القرآن إلّا ما أراد الله تعالى رفعه بإنسائه، فصحّ: أنّ حديث الدّاجن إفك وكذب وفرية، ولعن الله من جوّز هذا أو صدّق به، بل كان ما

---

[1] تأويل مختلف الحديث: ص٤٣٩ـ٤٤٤.

رفعه الله تعالى من القرآن، فإنّما رفعه في حياة النّبـي "ص" قاصـداً إلى رفعـه، ناهياً عن تلاوته إن كان غير منسي أو ممحـواً في الصّـدور كلّهـا، ولا سـبيل إلى كون شيء من ذلك بعد موت رسـول الله "ص"، ولا يجيـز هـذا مسـلم؛ لأنّـه تكذيب لقوله تعالى: "إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون"»[1].

سادساً: ورغم هذا الموقف من ابن حـزم في تكـذيب هـذه النّصـوص، وإلقاء اللّوم على من سمّاهم الكـاذبين والملاحـدة في وضـعها، بـل ولعـن مـن صدّق بها، لكنّا نجده يعرض للخبر نفسه في كتابه المحلّى، ويصـفه بالصّـحيح أيضاً؛ حيث قال بعد استعراض الخبر: «وهذا حديث صحيح، وليس هو عـلى ما ظنّوا؛ لأنّ آية الرّجم إذ نزلـت حفظـت، وعرفـت، وعمـل بهـا رسـول الله "ص"، إلّا أنّـه لم يكتبهـا نسّـاخ القـرآن في المصـحف، ولا أثبتـوا لفظهـا في القرآن... فصح نسخ لفظها وبقيت الصّحيفة الّتي كتبت فيها كما قالت عائشـة "رض"، فأكلها الدّاجن، ولا حاجة بأحد إليها...»[2].

سابعاً: بعد أن عرفنا طبيعة المعالجات الصّناعيّة في علم الحديث عندهم لمثل هذا الإسناد فلا تبقى أيّ قيمة تُذكر لما ذكره أمثال الزمخشري المتوفّى سـنة: "٥٣٨هـ" وتبعه بعض المفسّرين دون درايـة وفحـص في ردّ المضـامين أعـلاه بالقول: «وأمّا ما يحكـى: أنّ تلـك الزّيـادة كانـت في صـحيفة في بيـت عائشـة "رض" فأكلتها الدّاجن فمن تأليفات الملاحدة والروافض»[3]؛ وذلـك لأنّ ردّ

---

[1] الإحكام في أصول الأحكام: ج٤، ص٧٧ـ٧٨، تحقيق: أحمد محمّد شاكر.

[2] المحلّى بالآثار: ج١٢، ص١٧٧، ط دار الكتب العلميّة.

[3] تفسير الكشّاف: ج٣، ص٥١٨؛ تفسير القرطبي: ج١٧، ص٤٩.

الأخبار الصّحيحة الواردة في أمّهات الكتب المعتبرة عندهم بأمثال هذه الطُرق والأساليب لا معنى له.

ثامناً: بعد أن وقفنا على حقيقة نسخة القرآن البعديّة المجموعة في عهد أبي بكر ومن ثمّ عثمان وآليّاتها، وعرفنا طبيعة الكتابة المتناثرة الّتي كانت بين يدي بعض الصّحابة، فلا نستغرب البتّة من المرويّات الّتي تتحدّث عن ضياع آيات من القرآن ولو عن طريق أكل الدّاجن لها؛ فهي أمور طبيعيّة ومتوقّعة أيضاً في ظلّ تلك الظّروف، وليس للعناية الإلهيّة أيّ دخل في هذا الموضوع ما دامت لم تكترث ولم تهتمّ بتحويل المادّة القرآنيّة المسموعة إلى مادّة مكتوبة مقروءة، لهذا فهذه المكتوبات الضّائعة أو التّالفة هي جهود شخصيّة كانت تستهدف أغراضاً آنيّة محدّدة، ولأجل هذا الأصل السيّال تكون المرويّات أدناه على وفق القاعدة، ولا حاجة لدفعها ومحاولة تضعيفها والحكم بمنحوليّتها دون دراية ومعرفة.

فتلخّص ممّا تقدّم: أنّ محاولة إسقاط هذه الأخبار الصّحيحة بمقاييسهم والمنسجمة مع طبيعة الإمكانيّات الكتابيّة وطريقة حفظها في تلك البقع الجغرافيّة، لا يمكن أن يكون بأمثال هذه التّمحّلات المولودة لاحقاً من باب ضيق الخناق، وهو أمر يعزّزه رحيل رسول الإسلام "ص" دون كتابة عموم القرآن وجمعه بين دفّتين، وآليّات جمعه المتواضعة والبدائيّة الّتي اقترحها بعض صحابته لاحقاً بغية جمع ما يُمكن جمعه.

٤ـ حكم الرضاع يعزّز عدم الجديّة

بعد أن أوضحنا حقيقة الخبر المرويّ عن عائشة بخصوص أكل الدّويبة أو الدّاجن آيات الرّضاع والرّجم، يحسن بنا الانتقال بعد ذلك إلى تفاصيله المرويّة بأصحّ الأسانيد عندهم من دون زيادة الدّويبة أو الدّاجن، وإنّما نعرض ذلك ليس لمعالجة أصل الأحكام الفقهيّة الواردة فيها وطبيعتها وحدودها، وإنّما لجعلها شاهداً آخر لتأكيد مختارنا الذّاهب لعدم اهتمام واكتراث وجديّة السّماء في تحويل المادّة القرآنيّة الصّوتيّة إلى مادّة مكتوبة فضلاً عن تحويلها إلى دستور دينيّ دائمي.

روى مالك بن أنس المتوفّى سنة: "١٧٩هـ"، وروى مسلم المتوفّى سنة: "٢٦١هـ" عن طريقه بالإسناد الصّحيح عندهم، عن عائشة أنّها قالت: «كان فيما أُنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يحرِّمن، ثمّ نُسخن بخمسٍ معلومات، فتوفي رسول الله "ص" وهنّ فيما يقرأ من القرآن»[1].

وقد سعى النّووي المتوفّى سنة: "٦٧٦هـ" وأضرابه وهم في مقام الشّرح والتّعليق على قول عائشة: "فتوفّي رسول الله "ص" وهنّ فيما يُقرأ" إلى التّخفيف من وطأة شناعة ظاهر الخبر الصّريح في أنّ إسقاط هذه الآيات قد تمّ بعد وفاة الرّسول "ص"، الأمر الّذي يضع دعوى اهتمام السّماء وجدّيّتها واكتراثها بكتابة القرآن وتحويله لدستور دينيّ دائميّ تحت طائلة علامات استفهام كبيرة تقدّمت مراراً، أقول: في إطار هذه المساعي أفاد النّووي قائلاً:

---

(١) الموطأ: ج٢، ص١٢٧ـ١٢٨، تحقيق: بشّار عوّاد، صحيح مسلم: ج٢، ص١٠٧٥.

«معناه أنّ النّسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتّى إنّه "ص" توفّي وبعض النّاس يقرأ خمس رضعات، ويجعلها قرآناً متلواً؛ لكونه لم يبلغه النّسخ؛ لقرب عهده، فلمّا بلغهم النّسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أنّ هذا لا يُتلى»[1].

وهذه التأويليّة لذيل الخبر غير مقنعة حتّى لمحقّقيهم المعاصرين أيضاً؛ حيث نلاحظ أنّ محقّق الموطأ بشّار عوّاد معروف حكم ببُعدها قائلاً: «فإنّ الشّراح والمتفقّهة حملوا ذلك على النّسخ في أواخر عهد النّبيّ "ص" كما قال ذلك النّووي وابن حجر وغيرهما، لكنّه تأويل بعيد في رأينا، والأحسن ترجيح رواية يحيى بن سعيد والقاسم على هذه الرّواية، والله الموفّق للصّواب»[2]، وهو بهذه المحاولة غير الموفّقة يُريد إسقاط ذيل الخبر الّذي يعرف أمثاله جيّداً أنّ فيه لوازم خطيرة لا يمكن الالتزام بها لمن يؤمن بعصمة الجمع القرآنيّ وكاشفيّته عن اهتمام السّماء واكتراثها وجديّتها بتدوينه وحفظه وتحويله لدستور دينيّ دائميّ لعموم العباد والبلاد، وهي كما ترى.

لكنّا حتّى لو اقتصرنا على ما أفاده النّووي، فإنّ ما طرحه يؤيّد مختارنا في عدم الاهتمام والجديّة؛ إذ ما معنى أن تتعامل السّماء ـ والّتي فرضوها مهتمّة ومكترثة وجادّة في كتابة دستور دينيّ دائميّ لعموم العباد والبلاد حتّى نهاية الدّنيا ـ مع فقرات هذا الدّستور بهذه الطّريقة من الإبلاغ؛ بحيث تموت قناتها

---

(1) شرح صحيح مسلم: ج١٠، ص٢٩.

(2) ج٢، ص١٢٨، هـ٣.

الرّسميّة الوحيدة لإيصال أخبارها والنّاس لا تدري ما هو القرآن الدّستوريّ المتلو والمعمول به، وما هو القرآن المرحليّ المنسوخ الّذي أكلته الدّاجن؟!

وبعد أن أفاد النّووي الكلام أعلاه اضطرّ من ضيق الخناق لتكرار حكاية أقسام النّسخ القرآنيّ والّتي وصفناها في بحوث سابقة بكونها من أبرز مصاديق الهروب إلى الأمام ونحت التأويلات والمخارج ما بعد الوقوع، فقال: «والّنسخ ثلاثة أنواع: أحدها: ما نُسخ حكمه وتلاوته، كعشر رضعات؛ والثاني: ما نُسخت تلاوته دون حكمه، كخمس رضعات، وكالشيخ والشّيخة إذا زنيا فارجموهما؛ والثالث: ما نُسخ حكمه وبقيت تلاوته، وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: "والّذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم الآية والله أعلم»[1].

ولعلّ ما يعزّز مختارنا آنف الذّكر هو: اختلاف الفقهاء الشّديد في حكم الرّضاع المحرّم؛ حيث ذهبت: «عائشة والشّافعي وأصحابه: [إلى أنّه] لا يثبت بأقل من خمس رضعات، وقال جمهور العلماء: يثبت برضعة واحدة [كما] حكاه بن المنذر عن علي وبن مسعود وبن عمر وبن عباس وعطاء وطاوس وبن المسيب والحسن ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحماد ومالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة "رض"، وقال أبو ثور وأبو عبيد وبن المنذر وداود: يثبت بثلاث رضعات ولا يثبت بأقل»[2].

---

(1) المصدر السّابق.

(2) المصدر السّابق نفسه.

وسبب هذه الاختلافات عائد إلى التّرجيح والموازنة بين قول عائشة النّاصّ على قرآنيّة خمس رضعات معلومات، وبين الاستناد إلى الآية الواردة في نسخة القرآن المتداولة القائلة: "وأمهاتكم اللّاتي أرضعنكم" من غير أن تذكر عدداً، أو الجنوح إلى ما رووه من حديث: "لا تحرم المصّة والمصّتان" والّذي جعلوه مبيّناً للآية المتقدّمة، وهكذا دار البحث بينهم حول إمكانيّة إثبات القرآن بخبر الواحد، مع أنّنا بيّنا فيما سبق: أنّ بعض الآيات قد ادرجت في نسخة القرآن المتداولة بناءً على خبر آحاد لا غير، وقد رأينا الآليّات البدائيّة السّاذجة جدّاً في ادراج الآيات وكتابتها، ومع هذا فلا معنى للتّبعيض في ردّ قرآنيّة هذه الآيات والإيمان بقرآنيّة غيرها مثلاً، اللّهم إلّا إذا ردّوا شهادة النّساء كما هو ظاهر عمل لجنة جمع المصاحف.

أمّا أصحابنا الاثنا عشريّة فالأمر عندهم لا يختلف أيضاً، ولعلّ استعراض ما كتبه شيخ المحدّثين الاثني عشريّة المجلسي- المتوفّى سنة: "١١١٠هـ" في هذا المجال يُعدّ نافعاً في أخذ التصوّر السّليم عن المسألة، حيث قال: «اختلف الأصحاب في حدّ الرّضاع المحرّم؛ لإطلاق الآية واختلاف الروايات. فذهب المفيد وسلّار وابن البراج وابن حمزة والعلّامة في المختلف والأكثر: أنّ عشر رضعات تحرم، وذهب الشّيخ والمحقّق وجماعة إلى: خمس عشرة رضعة، وذهب ابن الجنيد إلى الاكتفاء برضعة كاملة، ولا خلاف في نشر التّحريم بما أنبت اللّحم وشدّ العظم...والأظهر: أنّ الغرض عدم تحقّق التّحريم بالرّضعات القليلة رداً على العامّة القائلين بتحقّق التّحريم بمسمّى

الرّضاع لظاهر الآية...»[1].

وبعد أن حكم المرحوم الخوئي المتوفّى سنة: "١٤١٣هـ" بكون القسمين الأوّلين ممّا يُسمّى عندهم بالنّسخ القرآني هما عين القول بتحريف القرآن كما بيّنا في بحوث سابقة، عاد واستغرب ممن اختار التّحريم بعشر رضعات استناداً إلى خبر عائشة المتقدّم؛ وذلك لأنّه «بعد الاعتراف بنسخ التّحديد بالعشر ـ ونزول التّحديد بالخمس، كيف يسوّغ الإفتاء بأنّ الحدّ هو العشر ـ استناداً الى القرآن المنسوخ؟! وقد اعتذر القرطبي ـ لمن استند إلى ذلك في التّحديد بالعشر ـ بأنّ من المحتمل عدم وصول ذيل الرّواية إليه»[2]، ومن الواضح: أنّ الأقوال الرّئيسيّة عند أهل السُنّة ما ذكرناها آنفاً وليس فيها ما يحدّدها بعشر، وقد وصف القرطبي أهل هذا القول بالطّائفة الشّاذة[3]، على أنّنا نقلنا: أنّ القول بتحريم العشر رضعات هو مختار الأكثر من فقهاء الاثني عشريّة.

والمحصّلة: أنّ هذا الذّيل الّذي ورد في خبر عائشة الوارد في صحاح المسلمين يؤكّد بعيداً عن تأويليّة شرّاحه: أنّ السّماء لم تكن مكترثة ولا مهتمّة ولا جادّة في تحويل المادّة القرآنيّة المسموعة إلى مادّة مكتوبة فضلاً عن وجود نيّة تحويلها لدستور دينيّ دائميّ لا مجال لتغييره أو تعديله أو تبديله، كما ويضع علامات استفهام خطيرة على الجمع القرآني وآليّات عمله السّاذجة أيضاً، فتفطّن.

---

(١) مرآة العقول: ج٢٠، ص٢٠٥.

(٢) أحكام الرّضاع في فقه الشّيعة: ص١٢٠.

(٣) تفسير القرطبي: ج٥، ص١٨٢.

٥ـ آية الرجم ودليل عدم الجدية

روى البخاريّ المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ"، ومسلم المتوفّى سنة: "٢٦١هـ" وغيرهما أيضاً، بالأسانيد الصّحيحة عندهم، عن ابن شهاب الزّهري، إنّه قال واللّفظ لمسلم: «أخبرني: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أنّه سمع عبد الله بن عباس، يقول: قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله "ص": "إنّ الله قد بعث محمداً "ص" بالحقّ، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله "ص"، ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالنّاس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرّجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله، وإنّ الرّجم في كتاب الله حقّ على من زنى إذا أحصن من الرّجال والنّساء، إذا قامت البيّنة، أو كان الحبل، أو الاعتراف"»[1].

كما روى قبلهما مالك بن أنس المتوفّى سنة: "١٧٩هـ"، بإسناده عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسّيب، أنّه سمعه يقول: «لما صدر عمر بن الخطاب من منى، أناخ بالأبطح، ثمّ كوّم كومة بطحاء، ثمّ طرح عليها رداءه واستلقى، ثم مدّ يديه إلى السّماء، فقال: "اللّهم كبرت سنّي، وضعفت قوّتي، وانتشرت رعيّتي، فاقبضني إليك غير مضيّع ولا مفرّط". ثمّ قدم المدينة فخطب النّاس، فقال: "أيّها النّاس. قد سُنّت لكم السُّنن، وفرضت لكم الفرائض، وتُركتم على الواضحة، إلّا أن تضلوا بالنّاس يميناً وشمالاً. وضرب بإحدى يديه على الأخرى، ثمّ قال: "إيّاكم أن تهلكوا عن آية الرجم؛ أن يقول قائل: لا نجد

---

(١) صحيح البخاري: ج٨، ص١٦٨ـ١٦٩؛ صحيح مسلم: ج٣، ص١٣١٧.

حدّين في كتاب الله؛ فقد رجم رسول الله "ص"، ورجمنا. والّذي نفسي بيده، لولا أن يقول النّاس: زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكتبتها: "الشيخ والشيخة فارجموهما البتة"؛ فإنّا قد قرأناها. قال مالك: قال يحيى بن سعيد:، قال سعيد بن المسيب: فما انسلخ ذو الحجة حتّى قُتل عمر "رحمه الله"، قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: قوله الشّيخ والشّيخة يعني: "الثّيب والثّيبة فارجموهما البتة»[1].

وروى النّسائيّ المتوفّى سنة: "٣٠٣هـ" بإسناده الصّحيح عنده، عن أبي أمامة بن سهل، قال: «حدّثتني خالتي قالت: لقد أقرأنا رسول الله "ص" آية الرجم: "الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة بما قضيا من اللّذة"»[2].

كما روى هو أيضاً وأخرجه غيره بإسناده الصّحيح عندهم عن زرّ بن حبيش، قال: «قال أبي بن كعب، كم تعدّون سورة الأحزاب آية؟ قلنا: ثلاثاً وسبعين. فقال أُبي: "كانت لتعدل سورة البقرة وأطول، ولقد كان فيها آية الرجم: الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم»[3].

كما أكّدت فكرة قرآنيّة آية الرّجم نصوصنا الاثنا عشريّة الصّحيحة بمقاييس أصحابنا أيضاً كما عرضنا ذلك في بحوث سابقة حيث قلنا: إنّ فرضيّة كون آية الرّجم جزءاً من القرآن النّازل تُعدّ أصلاً مسلّماً بين المؤسّسين

---

(١) الموطأ: ج٢، ص٣٨٥.

(٢) السّنن الكبرى: ج٦، ص٤٠٧، ط الرّسالة، المستدرك على الصّحيحين: ج٤، ص٤٠٠، دار الكتب العلميّة.

(٣) المصدر السّابق: ص٤٠٨، المستدرك على الصّحيحين: ج٢، ص٤٥٠.

الاثني عشريّة انسياقاً مع الرّوايات الصّحيحة الّتي أوردوها في كتبهم؛ إذ روى الكلينيّ المتوفّى سنة: "٣٢٩هـ" بإسناده الصّحيح عندهم عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله الصّادق "ع" إنّه: «قال: الرّجم في القرآن قول الله عزّ وجلّ: "إذا زنى الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة، فإنّهما قضيا الشهوة"»[1]، وكذا الصّدوق المتوفّى سنة: "٣٨١هـ" بإسناده الصّحيح عندهم أيضاً عن سليمان بن خالد إنّه قال: «قلت لأبي عبد الله [الصّادق] "ع": في القرآن رجم؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: "الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة، فإنّهما قضيا الشهوة"»[2].

كما نصّ الصّدوق على ما يعزّز طول سورة الأحزاب أيضاً، حيث روى بإسناده الصّحيح عنده عن عبد الله بن سنان، عن الصّادق "ع" إنّه قال: «من كان كثير القراءة لسورة الأحزاب كان يوم القيامة في جوار محمّد "ص" وأزواجه، ثمّ قال: سورة الأحزاب فيها فضائح الرّجال والنّساء من قريش وغيرهم يا بن سنان؛ إنّ سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقصوها وحرّفوها»[3].

وبغضّ الطّرف عن واقعيّة لفظ آية الرّجم المرويّة مع حكم الرّجم المعلّق على الإحصان لا الشيخوخة وعن عدم تطابقه، وبغضّ الطّرف أيضاً عن قصّة إدراك سعيد بن المسيّب لعمر بن الخطّاب في رواية الموطأ من عدمها، ومع إغماض الطّرف عن طول أو قصر سورة الأحزاب أيضاً، لكنّ الحكم

---

(١) الكافي: ج٧، ص١٧٧.

(٢) الفقيه: ج٤، ص٢٦.

(٣) ثواب الأعمال: ص١٣٧، تحقيق: الغفاريّ، ص١١٠، تحقيق: الخرسان.

بقرآنيّة أصل الرّجم كعقوبة للزّاني المحصن الحرّ يُعدّ من المسلّمات الثّابتة بين مشهور المسلمين تقريباً، وعليه قامت الأخبار والسّيرة القطعيّة عندهم خلافاً لما يدّعيه الخوارج وبعض المعتزلة، وخلافاً لمحاولات بعض المعاصرين من أهل السُنّة الرّامية لحرف وتأويل صريح النّصوص المتقدّمة وافتراض أنّ مستند الرّجم ليس قرآنياً، نعم؛ حيث لم يجدوا آية تدلّ على هذا الحكم في نسخة القرآن المتداولة، اضطرّوا إلى الهروب للأمام بابتداع فكرة منسوخ التّلاوة دون الحكم كما بيّنا في بحوث سابقة من باب ضيق الخناق، وإن ذهب جملة من الاثني عشريّة إلى أنّ حذف هذه الآية من نسخة القرآن المتداولة يعزّز قولهم بالتّحريف، وأنّ مرجعيّة الرّجم المباشرة نبويّة لا قرآنيّة منسوخة تلاوةً.

لكن محاولة التّفصّي عن عدم وجودها في نسخة القرآن المتداولة من خلال ابتداع منسوخ التّلاوة دون الحكم لا تنسجم مع الموروث الرّوائيّ المنسجم مع الاستحقاقات الطّبيعيّة عندهم؛ حيث حكى السّيوطي المتوفّى سنة: "٩١١هـ"، عن كتاب المصاحف لابن اشتة المتوفّى سنة: "٣٦٠هـ"، عن اللّيث بن سعد المتوفّى سنة: "١٧٥هـ" إنّه قال: «أوّل من جمع القرآن أبو بكر وكتبه زيد، وكان النّاس يأتون زيد بن ثابت فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل، وأن آخر سورة براءة لم توجد إلّا مع خزيمة بن ثابت، فقال: أكتبوها؛ فإنّ رسول الله "ص" جعل شهادته بشهادة رجلين، فكتب، وإنّ عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها؛ لأنّه كان وحده»[1]، وهذا يعني: إنّ عمر بن الخطّاب كان قد

(1) الإتقان في علوم القرآن: ج٢، ص٣٨٤.

سعى لإضافتها في نسخة القرآن المكتوبة إثر مقترحه لكنّه لم يوفّق، بل هو ظاهر من لحن الرّوايات الّتي صدّرنا بها البحث في هذا العنوان أيضاً؛ حيث كان يتوجّس خيفة من كلام النّاس إذا ما أضافها.

أضف إلى ما تقدّم: ما دام حكم الرّجم قد ثبت بآية قرآنيّة كما قرّروا، وعليه قامت السّيرة والمسيرة، وكتب الفقه الإسلاميّ بعرضها العريض تشهد على ذلك، فما هو الدّاعي والمبرّر لحذف الآية الدّالة عليه قرآنياً والاقتصار على مضمونها؟!

ليس من جواب عن هذا السّؤال الجادّ سوى أنّ آليّات جمع القرآن كانت قائمة على أساس المحاولة والخطأ وفقاً لآليّات بدائيّة ساذجة، وأنّ جمع القرآن الّذي اقترحه عمر بن الخطّاب لم يكن جمعاً نهائيّاً يفضي- إلى إلغاء نسخ القرآن الأخرى وتوحيدها كما بيّنا، خصوصاً وهو قريب عهد بالعصر النّبويّ ويمتلك سلطة قويّة جدّاً في بسط ما يُريد من أحكام وفروض دون حاجة لمرجعيّة قرآنيّة صريحة، لكن بعد مقتله ومبادرة عثمان إلى مثل هذه العمليّة لم يكن في المقدور إضافتها بعد ما خلت منها نسخة حفصة، وبعد أن ركز الحكم واشتهر في الآفاق أيضاً بعمومه الّذي يشمل الشّاب والشّيخ أيضاً ولم يكن لما تخوّف منه عمر أيّ وجود أصلاً.

لكنّ اللّافت، وفي ميدان تعزيز فكرة نسخ التّلاوة المتبدعة تولّدت نصوص تُسهم في إضفاء شرعيّة وخلق مبرّرات لهذا الموضوع نُحلت على عمر نفسه؛ حيث أخرج الحاكم النّيسابوريّ المتوفّى سنة: "٤٦٠هـ" بإسناده الصّحيح عندهم، عن كثير بن الصّلت إنّه قال: «كان زيد بن ثابت وسعيد بن

العاصّ يكتبان في المصحف، فمرا على هذه الآية، فقال زيد: سمعت رسول الله "ص" يقول: الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتة. فقال عمر: لما نزلت أتيت النّبي "ص" فقلت: أكتبها؟ فكأنّه كره ذلك. فقال عمر: ألا ترى أنّ الشّيخ إذا زنى ولم يحصن جلد وأن الشّاب إذا زنى وقد أحصن رجم»[1].

ونحن نسجّل تحفّظنا البالغ على هذا الرّواية مع إغماض العين عن احتماليّة تدليس أحد رجال طريقها وفقاً لمقاييسهم؛ وذلك لأنّ الّذي منع عمر بن الخطّاب من إدراج آية الرّجم المدّعاة في الجمع الّذي دعا إليه أبا بكر وزيد بن ثابت إنّما هو تفرّده بها كما هو المنقول، فلو كان زيد بن ثابت قد سمع من الرّسول "ص" آية الرّجم لكفى ذلك لإدراجها في جمعه؛ لأنّه مع عمر بن الخطّاب عبارة عن شاهدين، فما عدا عمّا بدا كي يستذكر زيد بن ثابت مثل هذه الكراهة الّتي ينقلها عن عمر بعد مرور أكثر من عقد من الزّمن على جمعه الأوّل وهو يكتب القرآن مع سعيد بن العاصّ الّذي كان صبيّاً لم يتجاوز عمره الحادية عشر في زمان جمع القرآن الأوّل؟!

ولو نظرنا إلى الرّواية أعلاه في مسند أحمد والّتي رواها عن كثير بن الصّلت نفسه أيضاً فسنلاحظ: أن كراهة الكتابة الّتي نسبت في رواية الحاكم إلى الرّسول "ص" نقلاً عن عمر، إنّما هي إضافة محتملة من أحد الرّواة وهو شعبة، حيث جاء فيها: «فقال عمر: لما أنزلت أتيت رسول الله "ص" فقلت:

---

[1] المستدرك على الصّحيحين: ج٤، ص٤٠٠.

أكتبنيها، قال شعبة: فكأنه كره ذلك...إلخ»[1].

ولعلّ ما يعزّز هذه المنحولات أيضاً ويؤكّد أنّ تفاصيلها تطمح لتمرير بدعة نسخ التّلاوة بل ما هو أكثر من ذلك أيضاً، ما رواه النّسائيّ بإسناده الصّحيح عنده عن كثير بن الصّلت، قال: «كنّا عند مروان [بن الحكم]، وفينا زيد بن ثابت، فقال زيد: كنا نقرأ: "الشيخ والشيخة فارجموهما البتّة"، فقال مروان: ألّا تجعله في المصحف؟ قال: قال: ألا ترى أنّ الشّابين الثّيبين يرجمان؟ ذكرنا ذلك وفينا عمر فقال: أنا أشفيكم قلنا: وكيف ذلك؟ قال: أذهب إلى رسول الله "ص" إن شاء الله فأذكر كذا وكذا، فإذا ذكر أية الرجم فأقول: يا رسول الله، أكتبني آية الرجم. قال: فأتاه فذكر ذلك له فذكر آية الرجم، فقال: يا رسول الله، أكتبني آية الرجم قال: «لا أستطيع»»[2].

اعتقد أنّ جميع هذه المشاكل كان يمكن تجاوزها إذا ما أثبتنا أنّ للسّماء اهتمام واكتراث وجديّة في تحويل المادّة القرآنيّة الصّوتيّة المسموعة إلى مادّة مكتوبة مقروءة ومن ثمّ تحويلها إلى دستور دينيّ دائميّ لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا، لكن حيث لم تكن مثل هذه الفكرة في أجندتها أصلاً خصوصاً في أمثال ما يُسمّى بآيات الأحكام، فمن الطّبيعي أن تظهر مثل هذه المشاكل وغيرها كما بيّنا وسنبيّن أيضاً، لكنّنا بدل أن نعيد النّظر في أصل دواعي هذا الجمع وأسبابه الحقيقيّة، نبادر إلى توليد مبرّرات لأخطائه وأمراضه

---

(1) مسند أحمد: ج٣٥، ص٤٧٢.

(2) السّنن الكبرى: ج٦، ص٤٠٧، مصدر سابق.

وهناته دون فائدة تُذكر.

٦ـ الأحرف السبعة دليل صارخ على عدم الاهتمام

لعلّ من أبرز شواهد عدم اهتمام السّماء بتحويل المادّة الصّوتيّة القرآنيّة المسموعة إلى مادّة مكتوبة مقروءة هي: أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، والّتي رويت في صحاح المسلمين بنحو ادّعوا فيه تواترها ومن عدّة طُرق أيضاً. وقبل تقريب دلالتها على المدّعى يحسن بنا استعراض نماذج من أهمّها فنقول:

أوّلاً: روى البخاري المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ" وغيره أيضاً، بالإسناد الصّحيح عندهم عن ابن شهاب الزّهري إنّه قال: حدّثني عروة بن الزبير، أنّ المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن عبد القاري، حدثاه: أنّهما سمعا عمر بن الخطاب، يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله "ص"، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله "ص"، فكدت أساوره في الصّلاة، فتصبّرت حتّى سلّم، فلبّبته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله "ص"، فقلت: كذبت، فإنّ رسول الله "ص" قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله "ص"، فقلت: إنّي سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله "ص": "أرسله، اقرأ يا هشام" فقرأ عليه القراءة الّتي سمعته يقرأ، فقال رسول الله "ص": "كذلك أنزلت"، ثم قال: "اقرأ يا عمر"، فقرأت القراءة الّتي أقرأني، فقال رسول الله

"ص": "كذلك أُنزلت؛ إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه"»[1].

ثانياً: كما روى مسلم المتوفّى سنة: "٢٦١هـ" بإسناده الصّحيح عندهم عن أُبيّ بن كعب حيث قال: «كنت في المسجد، فدخل رجل يصليّ، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصّلاة دخلنا جميعا على رسول الله "ص"، فقلت: إنّ هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله "ص"، فقرآ، فحسّن النّبي "ص" شأنهما، فسقط في نفسي من التّكذيب، ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله "ص" ما قد غشيني، ضرب في صدري، ففضت عرقاً وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً، فقال لي: "يا أُبي أرسل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هون على أمتي، فردّ إليّ الثّانية اقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هون على أمّتي، فردّ إليّ الثّالثة اقرأه على سبعة أحرف، فلك بكلّ ردّة رددتكها مسألة تسألنيها، فقلت: اللّهم اغفر لأمتي، اللّهم اغفر لأمتي، وأخّرت الثّالثة ليوم يرغب إليّ الخلق كلّهم، حتّى إبراهيم صلّى الله عليه وسلم»[2].

ثالثاً: وروى مسلم أيضاً بإسناديه الصّحيحين عن شعبة، عن الحكم،

---

(1) صحيح البخاري: ج٦، ص١٨٤، ووظّفه البخاري في مواطن أخرى، مسند أحمد: ج١، ص٢٩٨؛ صحيح مسلم: ج١، ص٥٦٠؛ سنن النّسائي: ج٢، ص١٥٤-١٥٥، تعليق: الألباني.

(2) صحيح مسلم: ج، ص٥٦١.

عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب، «أنّ النّبي "ص" كان عند أضاة بني غفار، قال: فأتاه جبريل "ع"، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرف، فقال: "أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك"، ثمّ أتاه الثّانية، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على حرفين، فقال: "أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك"، ثمّ جاءه الثّالثة، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: "أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك"، ثمّ جاءه الرابعة، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على سبعة أحرف، فأيّما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا»[1].

رابعاً: وروى أحمد المتوفّى سنة: "٢٤١هـ"، والتّرمذي المتوفّى سنة: "٢٧٩هـ" وغيرهما، بالأسانيد الصّحيحة عندهم، عن أُبيّ بن كعب إنّه قال واللّفظ للأخير: «لقي رسول الله "ص"، فقال: "يا جبريل إنّي بعثت إلى أمّة أمّيين: منهم العجوز، والشّيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرّجل الّذي لم يقرأ كتاباً قط"، قال: يا محمد إنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف»[2].

خامساً: وروى أحمد المتوفّى سنة: "٢٤١هـ"، وابن جرير الطّبريّ المتوفّى سنة: "٣١٠هـ" بإسنادهم الصّحيح عندهم، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبيه، عن جده، واللّفظ للأخير، إنّه قال: «قرأ رجل عند عمر بن الخطاب "رض" فغيّر عليه، فقال: لقد قرأتُ على رسول الله "ص" فلم يغيّر

---

[1] صحيح مسلم: ج١، ص٥٦٢.

[2] سنن التّرمذي: ج٥، ص٦٠، تحقيق: بشّار عوّاد؛ مسند أحمد: ج٣٥، ص١٣٢، ط الرّسالة.

عليٍّ. قال: فاختصما عند النّبي "ص"، فقال: يا رسول الله، ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: بلى! قال: فوقع في صدر عمرَ شيء، فعرف النّبي "ص" ذلك في وجهه، قال: فضربَ صدره وقال: ابعَدْ شيطانًا قالها ثلاثًا، ثمّ قال: يا عمرُ، إنّ القرآن كلّه صواب، ما لم تجعلْ رحمةً عذاباً أو عذاباً رحمةً»"[1].

وبعيداً عن الاختلافات الحاصلة في ألسنة وتفاصيل هذه النّماذج وغيرها، لكنّ أصل دعوى نزول القرآن على سبعة أحرف مطلب متواتر متّفق على صحّته بمقاييسهم، ولا مناقشة في الموضوع من هذا الحيث سوى من الإماميّة الاثني عشريّة الّذين شكّك بعض موروثهم الرّوائيّ في ذلك كما سنشير، ولعلّ أبرز دليل على إيمانهم بأصل هذا المدّعى هو حيرة علماء الإسلام في تفسيرها وتعدّد الأقوال فيها، حتّى أوصلها السّيوطي المتوفّى سنة: "٩١١هـ" إلى أربعين قولاً"[2].

ومن دون شكّ فإنّ هذه الكثرة من الأقوال لا تمتلك قيمة علميّة بمجموعها؛ إذ بعضها عبارة عن: تخرّصات خالية من الدّليل أصلاً، لكنّها كاشفة كشفاً جزمياً عن الاضطراب الّذي يعانيه عموم علماء الإسلام في فهم حقيقة مؤدّى هذه النّصوص، الأمر الّذي حدا ببعضهم إلى الذّهاب إلى ضرورة ردّ علمها إلى أهلها؛ باعتبارها من المتشابهات الّتي لا معيّن شرعيّ لها. على أنّ عرض جميع هذه الأقوال وبيان أدلّتها وما يرد عليها بحاجة إلى دراسة مستأنفة

---

(١) مسند أحمد: ج٢٦، ص٢٨٥؛ تفسير الطّبري: ج١، ص٢٥، تحقيق وتعليق: أحمد ومحمود شاكر.

(٢) الإتقان: ص١٠٥، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

خارجة عن اهتمامات بحثنا الحالي، لكنّنا سنقصر النّظر على أهمّها والمنسجم مع ما تعرّضنا له من نصوص روائيّة في هذا المجال أيضاً، ومنه نلاحظ ما يعمّق اتّجاهنا المختار في دعوى عدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن ومنحه سمة الدّستور الدّينيّ الدّائميّ الشّامل.

لكن قبل الحديث عن ذلك نجد من المناسب أن نتعرّض للموقف الشّيعي الاثني عشريّ الّذي تأرجح ما بين مكذّب ومؤكّد؛ حيث روى الكلينيّ المتوفّى سنة: "٣٢٩هـ" بإسناده الصّحيح عندهم، عن زرارة بن أعين، عن الباقر "ع" قوله: «إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرّواة»[1]. كما أورد بإسناده الصّحيح عندهم أيضاً: عن الفضيل بن يسار قوله: «قلت لأبي عبد الله [الصّادق] "ع": إنّ النّاس يقولون إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف؟! فقال: كذبوا أعداء الله، ولكنّه نزل على حرف واحدٍ، من عند الواحد»[2].

وقد ركن المرحوم الخوئي المتوفّى سنة: "١٤١٣هـ" إلى هذه النّصوص لبيان موقفه الشّرعي من أحاديث الأحرف السّبعة وإبطالها بضرس قاطع أيضاً، لكنّ المؤسف عدم تعرّضه للنّصوص الأخرى في هذا التّراث والمنسجمة مع نصوص أهل السُّنّة تماماً؛ حيث عقد الصّدوق المتوفّى سنة: "٣٨١هـ" باباً في كتابه الخصال حمل عنوان: "نزل القرآن على سبعة أحرف، وضمّنه روايتين:

---

(1) الكافي: ج٢، ص٦٣٠.

(2) الكافي، المصدر السّابق نفسه.

الأولى: ما رواه بإسناده الصّحيح عنده وعندهم، عن حمّاد بن عثمان إنّه قال: «قلت لأبي عبد الله [الصّادق] "ع": إنّ الأحاديث تختلف عنكم؟ قال: فقال إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه. ثمّ قال: هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب»[1].

الثّانية: ما رواه بإسناده الصّحيح عنده، عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه، عن آبائه "ع"، قال «قال رسول الله "ع": أتاني آت من الله فقال: إنّ الله عزّ وجلّ يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد. فقلت: يا رب وسّع على أمّتي. فقال: إنّ الله عزّ وجلّ يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد. فقلت يا رب وسع على أمّتي. فقال: إنّ الله عزّ وجلّ يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد. فقلت: يا رب وسّع على أمّتي. فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف»[2].

نعم؛ ربّما حمل الخوئي هاتين الرّوايتين على التقيّة كما هي العادة المعروفة، لكنّ هذا الحمل لا شاهد في الرّوايتين أعلاه عليه؛ وذلك: لأنّ الاستفسار في الرّواية الأولى كان عن اختلاف أحاديثهم، فإذا كان الصّادق "ع" يعيش في لحظة الاستفسار المتقدّم ظروف التقيّة فليس هناك أيّ مبرّر له للاستناد إلى حديث الحروف السّبعة لتبرير اختلاف أحاديثهم؛ لأنّه من لزوم ما لا يلزم ومن قبيل الاضطرار بسوء الاختيار، وهو كما ترى، بل ظاهر الجواب الّذي

---

(1) الخصال: ص٢٨٥، تفسير العيّاشي: ج١، ص١٢.

(2) المصدر السّابق نفسه.

ساقه يخالف التقيّة تماماً. وكذا الأمر في الرّواية الثّانية؛ حيث خلت من أيّ شاهد للحمل على التقيّة إلّا بملاحظة نصوص الطّائفة الأخرى الّتي كذّبت أحاديث الأحرف السّبعة، على أنّنا تحفّظنا على آليّات مثل هذه الجموع المترشّحة من أصول كلاميّة فاسدة تبيّن الحال فيها في بحوث منفصلة.

نعود إلى الحديث الأوّل الّذي تحدّث عن مشاجرة عمر بن الخطّاب مع هشام بن حكيم حيث تستوقفنا عدّة استيضاحات مقلقة لا نجد لها إجابة مُقنعة انطلاقاً من مبانيهم نفسها، إذ ما معنى أن ينصّ عمر على أنّ هشام قرأ بحروف كثيرة لم يُقرئه الرّسول "ص" إيّاها، وما معنى تصديقه "ص" للاثنين بقوله: هكذا أُنزلت؟! فهل يُعقل أن يكون النصّ القرآنيّ النّازل أو الصّادر مختلف فيه هذا الاختلاف الشّديد بين القرشيّين أنفسهم؟! وإذا كان الأمر كذلك فكيف يُراد تحويله إلى دستور دينيّ دائميّ لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا؟!

ولعلّ البرهنة على فقدان الإجابة المُقنعة على مثل هذه الأسئلة تتجلّى بوضوح تامّ إذا ما استعرضنا نصوص كبير نقّاد الحديث الإسلامي وشارحي غوامضه على أهمّ فقرات هذا الحديث، أعني به ابن حجر العسقلانيّ المتوفّى سنة: "٨٥٢هـ" الّذي قال في شرح قول عمر لهشام: «فإنّ رسول الله "ص" قد أقرأنيها»:

«هذا قاله عمر استدلالاً على ما ذهب إليه من تخطئة هشام؛ وإنّما ساغ له ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام وسابقته بخلاف هشام؛ فإنّه كان قريب العهد بالإسلام، فخشي عمر من ذلك أن لا يكون أتقن القراءة بخلاف نفسه؛ فإنّه

كان قد أتقن ما سمع، وكان سبب اختلاف قراءتهما: أنّ عمر حفظ هذه السورة من رسول الله "ص" قديماً، ثمّ لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده، ولأنّ هشاماً من مسلمة الفتح، فكان النّبي "ص" أقرأه على ما نزل أخيراً، فنشأ اختلافهما من ذلك، ومبادرة عمر للإنكار محمولة على أنّه لم يكن سمع حديث أُنزل القرآن على سبعة أحرف إلّا في هذه الوقعة»"[1].

وهذا النصّ من الغرائب؛ إذ ما معنى أن يحفظ عمر ألفاظ سورة الفرقان من الرّسول "ص" في أيّام مكّة، ويسمع ما يخالف هذه الألفاظ في أواخر أيّام المدينة، ومن ثمّ يحتكم إلى المرجعيّة البشريّة الحصريّة في تحديد صوابها من خطئها ـ وهي الرّسول "ص" نفسه ـ فتقرّ السّماعين معاً وتزيد عليهما خمسة أخرى من دون أن تبيّنها أيضاً؟!

هذا وغيره ممّا تقدّم ويأتي يؤكّد على أنّ المادّة القرآنيّة المتداولة آنذاك هي صوتيّة مسموعة فقط، وأنّها آبية للقولبة الكتابيّة كنسخة نهائيّة واحدة حتّى بلغة قريش أيضاً كما أراد عثمان؛ لأنّ من العسير تصوّر كتابة المادّة الصّوتيّة القرآنيّة ـ ذات المواصفات الّتي تحدّثت عنها أحاديث الأحرف السّبعة ـ في نسخة واحدة غير مكرّرة بحيث يمكن لقارئها قراءتها بأيّ نحو فسّرنا الأحرف السّبعة فيه، وحتّى لو وظّفنا الخطّ العربيّ الخالي من التّنقيط والحركات أيضاً كما هي تشكيلته في تلك الأزمنة.

وصفوة القول: إنّ تأكيد رسول الإسلام "ص" على أنّ توسعة تلاوة

---

(١) فتح الباري: ج٩، ص٢٥ـ٢٦.

المضامين القرآنيّة بأوجه سبعة وخروجه من هذه الدّنيا دون كتابتها أو تحديدها بوضوح وتنقيط لهو خير دليل على أنّ السّماء غير مهتمّة بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة؛ إذ إنّ كتابة المضامين القرآنيّة وتحديدها برسم محدّد وخاصّ سيُفقد مثل هذه الأحاديث قيمتها مهما كان تفسيرها وحقيقتها، بل وحتّى لو رُسمت وقيّدت تلك المضامين بنحو من الأنحاء ـ وهذا ما قام به عثمان ـ فلا يمكن علاج مشكلة تعدّد الأوجه والقراءات لسبب بسيط جدّاً وهو: إنّ الخطّ العربي في حينها كان يعاني من نواقص موهمة عديدة، مضافاً إلى طبيعة الخطأ والصّواب الحاصل بسبب بشريّة كتّابه.

لكنّ علماء المسلمين لم يجدوا بُدّاً من الهروب للأمام وهم يجدون حقيقة جمع القرآن البعدي انسياقاً مع بدعة عمر بن الخطّاب؛ حيث رأوا: إنّ كتابة القرآن تعادل الالتزام ضمناً بسقوط حكاية الأحرف السّبعة واقتصار ذلك عمليّاً على حرفٍ واحدٍ فقط، لكنّهم حاروا في تقديم التّبرير الشّرعي لمثل هذه الممارسة؛ إذ كيف ساغ لبعض الخلفاء في العهد الرّاشدي أن يكتبوا القرآن، وبالتّالي: يُسقطوا عمليّاً الأحرف الأخرى الّتي نزل أو صدر بها؟!

وقبل الوقوف على بعض الإجابات لمثل هذه الأسئلة المُقلقة تحتّم الضّرورة علينا التوقّف مع أهمّ وجهات النّظر المطروحة في تفسير حقيقة أحاديث الأحرف السّبعة كما وعدنا، وهي ما سطّره المؤرّخ والمفسّر الإسلاميّ الشّهير ابن جرير الطّبريّ المتوفّى سنة: "٣١٠هـ"، وسنضطرّ لإيضاحه ونقل كلماته بالتّفصيل وبعيداً عن الابتسار المخلّ؛ حيث نراه مسهماً بشكل كبير في تعميق وجهة نظرنا المختارة في عدم اكتراث السّماء وجدّيّتها.

ذهب الطّبري إلى أنّ «الأحرف السّبعة الّتي أنزل الله بها القرآن هنّ لغات سبع، في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتّفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتّفق فيه المعاني، وإن اختلفت بالبيان به الألسن...»[1]، وهذا يعني جواز قراءة القرآن المسموع بالمعنى.

وأفاد الطّبري أيضاً: بأنّ ما قرّره من بيان حقيقة نزول القرآن على سبعة أحرف لا يفضي إلى حتميّة وجود هذا الشّيء في نسخة القرآن المجموعة والمتداولة لاحقاً، وإنّما يرى أنّ وجودها أمر مسلّم وفقاً لما قرّرته نصوصها الرّوائيّة الصّحيحة، نعم؛ عدم وجودها في هذه النّسخة البعديّة من القرآن لا يعود إلى نسخها فترفع ولا إلى تضييعها من قبل صحابته، لكنّهم خيّروا في قراءة القرآن وحفظه بأيّ من تلك الأحرف السّبعة على طريقة الأمر الّذي توجّه إليهم في حالة حنث يمينهم وهم موسرون بأن يكفّروا بأيّ الكفّارات الثّلاث شاءوا، فمع إجماعهم على التّكفير بواحدة من غير منعهم للاثنين الباقي لكانوا مصيبين في حكم الله ومؤدّين لحقّه، فكذلك الأمر في القرآن؛ حيث أُمروا بحفظه وقراءته، وخُيّروا في قراءته بأيّ الأحرف السّبعة شاءوا، ولكن: إذا رأوا من العلل ما يوجب ثباتهم على حرف واحد، كانوا بالخيار في الالتزام

---

(١) تفسير الطّبري: ج١، ص٥٧ـ٥٩.

بذلك وترك الحروف الباقية»[1].

أمّا العلل الّتي حدت ببعض الصّحابة إلى تمرير قراءة الحرف الواحد وإغفال الحروف الستّة فهي عند الطّبري المبرّرات نفسها الّتي حدت بعمر بن الخطّاب ومن ثمّ عثمان بن عفّان لكتابة وجمع القرآن والّتي تقدّمت نصوصها مفصّلاً فيما سبق، وبعد أن عرض الطّبريّ معظم هذه النّصوص أفاد قائلاً: نعم؛ هذه النّصوص «وما أشبه ذلك من الأخبار الّتي يطول باستيعاب جميعها الكتاب، والآثار الدّالة على أنّ إمام المسلمين وأمير المؤمنين عثمان بن عفان "رحمة الله عليه"، جمع المسلمين نظراً منه لهم، وإشفاقاً منه عليهم، ورأفة منه بهم، حذار الردّة من بعضهم بعد الإسلام، والدّخول في الكفر بعد الإيمان، إذ ظهر من بعضهم بمحضره وفي عصره: التكذيب ببعض الأحرف السبعة الّتي نزل عليها القرآن، مع سماع أصحاب رسول الله "ص" من رسول الله "ص" النهي عن التّكذيب بشيء منها، وإخباره إياهم أنّ المراء فيها كفر، فحملهم "رحمة الله عليه"، إذ رأى ذلك ظاهراً بينهم في عصره، ولحداثة عهدهم بنزول القرآن، وفراق رسول الله "ص" إياهم بما أَمِنَ عليهم معه عظيم البلاء في الدّين، من تلاوة القرآن على حرف واحد، وجمعهم على مصحف واحد، وحرف واحد، وخرّق ما عدا المصحف الّذي جمعهم عليه، وعزم على كل من كان عنده مصحف مخالف المصحف الّذي جمعهم عليه، أن يخرقه»[2].

---

(1) المصدر السّابق: ص٥٨ـ ٥٩.

(2) المصدر السّابق: ص٦٣ـ ٦٤.

وبعد هذه الممارسة الّتي أقدم عليها عثمان والّتي تقدّم الحديث عنها في البحوث السّابقة، يرى الطّبري أنّ الأمّة قد استوسقت له «على ذلك بالطّاعة، ورأت أنّ فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستّة الّتي عزم عليها إمامها العادل في تركها، طاعة منها له، ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها، وتعفت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها، لدثورها وعفوّ آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها، من غير جحود منها صحتها وصحة شيء منها، ولكن نظراً منها لأنفسها ولسائر أهل دينها، فلا قراءة للمسلمين اليوم إلّا بالحرف الواحد الّذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستّة الباقية»[1].

ويرى الطّبري أنّ أمر الرّسول "ص" للمسلمين بقراءة القرآن على سبعة أحرف «لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة ورخصة؛ لأنّ القراءة بها لو كانت فرضاً عليهم، لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك الأحرف السّبعة عند من تقوم بنقله الحجة، ويقطع خبره العذر، ويزيل الشك من قَرَأةِ الأمة، وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنّهم كانوا في القراءة بها مخيّرين، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمة من تجبُ بنقله الحجّة ببعض تلك الأحرف السبعة، وإذ كان ذلك كذلك، لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع، تاركين ما كان عليهم نقله، بل كان الواجب عليهم من

---

(١) المصدر السّابق: ص٦٤.

الفعل ما فعلوا؛ إذ كان الّذي فعلوا من ذلك، كان هو النّظر للإسلام وأهله، فكان القيام بفعل الواجب عليهم، بهم أولى من فعل ما لو فعلوه، كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة، من ذلك»[1].

وقد عمّق الطّحاويّ المتوفّى سنة: "٣٢٥هـ" هذا الرّأي ودافع عنه ببيانات مختلفة، وفي البدء قرّر بأنّ الّذي أعلمنا الله إيّاه: «أنّ الرسل إنّما تُبعث بألسن قومها، لا بألسن سواها»، كما عرفنا أيضاً: «أنّ اللّسان الّذي بُعث به النّبي "ص" هو لسان قومه وهم قريش، لا ما سواه من الألسن العربيّة وغيرها»، كما «كان قومه "ص" المرادون بذلك هم قريش لا من سواهم»، وعلى هذا: دعا «قريشاً بطناً بطناً حتّى تناهى إلى آخرها ، ولم يتجاوزها إلى من سواها وإن كانوا قد ولدوه كما ولدته قريش»، ومن هذه البيانات استنتج بأنّ: «قومه الّذين بعثه الله عزّ وجلّ بلسانهم هم: قريش دون من سواهم، وكان "ص" يقرأ ما ينزل عليه من القرآن باللّسان الّذي ذكرنا على أهل ذلك اللّسان، وعلى من سواهم من النّاس من أهل الألسن العربيّة الّتي تخالف ذلك اللّسان، وعلى من سواهم ممّن ليس من العرب ممّن دخل في دينه كسلمان الفارسي، وكمن سواه ممّن صحبه وآمن به وصدّقه، وكان أهل لسانه أمّيّن لا يكتبون إلّا القليل منهم كتاباً ضعيفاً، وكان يشقّ عليهم حفظ ما يقرؤه عليهم بحروفه الّتي يقرؤه بها عليهم، ولا يتهيّأ لهم كتاب ذلك وتحفظهم إيّاه؛ لما عليهم في

---

[1] المصدر السّابق: ص٦٤ـ٦٥.

ذلك من المشقّة»[1].

وفي ضوء هذا البيان تساءل الطّحاوي: إذا «كان أهل لسانه في ذلك كما ذكرنا كان من ليس من أهل لسانه من بعد أخذ ذلك عنه بحروفه أوكد، وكان عذرهم في ذلك أبسط؛ لأنّ من كان على لغة من اللّغات ثمّ أراد أن يتحوّل عنها إلى غيرها من اللّغات لم يتهيّأ ذلك له إلّا بالرياضة الشّديدة والمشقّة الغليظة، وكانوا يحتاجون إلى حفظ ما قد تلاه عليهم "ص" مما أنزله الله عزّ وجلّ عليه من القرآن؛ ليقرءوه في صلاتهم، وليعلموا به شرائع دينهم، فوسع عليهم في ذلك أن يتلوه بمعانيه، وإن خالفت ألفاظهم التي يتلونه بها ألفاظ نبيهم "ص" الّتي قرأه بها عليهم، فوسّع لهم في ذلك بما ذكرنا، والدليل على ما وصفنا من ذلك أنّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم بن حزام "رض"، وهما قرشيان، لسانهما لسان رسول الله "ص" الّذي به نزل القرآن عليه، قد كانا اختلفا فيما قرأ به سورة الفرقان حتّى قرآها على النبي "ص"، فكان من قوله لهما ما قد روي في حديث يعود إلى عمر بن الخطاب "رض"»[2] وهو ما تقدّم ذكره.

وتأسيساً على هذه البيانات والإيضاحات نصّ الطّحاوي قائلاً: «فعقلنا بذلك: أنّ اختلاف عمر وهشام في قراءة هذه السّورة حتّى قال لهما رسول الله "ص" من أجل اختلافهما ما قاله لهما ممّا ذكر في هذا الحديث، وأنّ ذلك إنّما كان

(١) شرح مشكل الآثار: ج٨، ص١١٧، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

(٢) ص١١٨.

من الألفاظ الّتي قرأها بها كلّ واحد منهما، ممّا يخالف الألفاظ الّتي قرأها بها الآخر منهما، وعقلنا بذلك أنّ السّبعة الأحرف الّتي أعلمهما أنّ القرآن نزل بها هي الأحرف الّتي لا تختلف في أمر ولا في نهي، ولا في حلال ولا في حرام، كمثل قول الرّجل للرّجل: أقبل، وقوله له: تعال، وقوله له: ادن»[1].

لكنّ الطحّاوي عاد ونصّ على أنّ هذه السّعة في القراءة على سبعة أحرف إنّما كانت لعجزهم عن أخذ القرآن على غيرها ممّا لا يقدرون عليه، لكنّ لّما كثر من يكتب منهم، وعادت لغاتهم «إلى لسان رسول الله "ص"، فقرءوا بذلك على تحفّظ القرآن بألفاظه التي نزل بها، فلم يسعهم حينئذ أن يقرأوه بخلافها، وبان بما ذكرنا أنّ تلك السّبعة الأحرف إنّما كانت في وقت خاصٍ لضرورة دعت إلى ذلك، ثم ارتفعت تلك الضّرورة، فارتفع حكم هذه السبعة الأحرف، وعاد ما يقرأ به القرآن إلى حرف واحد»[2].

وقد سجّل المرحوم الخوئي تحفّظه البالغ على أصل هذا الوجه واصفاً إيّاه بالبهتان العظيم، متسائلاً: «إنّ كان المراد من هذا الوجه أنّ النّبي "ص" قد جوّز تبديل كلمات القرآن الموجودة بكلمات أخرى تقاربها في المعنى ـ ويشهد لهذا بعض الروايات المتقدّمة ـ فهذا الاحتمال يوجب هدم أساس القرآن، المعجزة الأبدية، والحجّة على جميع البشر، ولا يشك عاقل في أنّ ذلك يقتضي هجر القرآن المنزل، وعدم الاعتناء بشأنه...»[3].

---

(1) ص١٢١.

(2) شرح مشكل الآثار: ج٨، ص١٢٥، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

(3) البيان في تفسير القرآن: ص١٩٧.

ومن الواضح: إنّ انطلاقة المرحوم الخوئي في ردّ هـذا الوجـه مصـادرة واضحة؛ إذ عليه في بداية الأمر أن يثبت أنّ السّماء مهتمّـة ومكترثـة وجـادّة في تحويل المادّة القرآنيّة الصّوتيّة إلى مادّة مكتوبة مقـروءة، ومـن ثـمّ قصـديّتها في تحويلها لدستور دينيّ دائميّ لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الـدّنيا، وبعـد ذلك يحقّ له أن يدّعي أنّ جـواز تبـديل كلـمات هـذه المـادّة بمفـردات مقاربـة يتناقض مع هذا الهدف، لكنّ هذا أوّل الكـلام؛ إذ كـان القـرآن مـادّة صـوتيّة مسموعة لمخاطبة قريش وإنذارها، والمرحوم الخوئي وعموم علـماء الإسـلام: ينطلقون من فرضيّة نسـجوها للقـرآن البعـديّ المكتـوب والمجمـوع لاحقـاً، ليصوّروا من خلالها طبيعة القرآن القبلي وما قرّرته الجهة الرّسميّة الحصريّة فيه، والّتي رحلت من هذه الدّنيا ولم تكتبه وتجمعه أصلاً، بل نصّت على كونه نـزل أو صدر بحروف سبعة أيضاً، كما أنّ الإعجاز ـ مهما اختلفنا في تفسير حقيقته ـ إنّما يتحقّق بسورة قصيرة منه أيضاً، ولا دليل على كونه بمجموعه معجـزاً كـما سنبيّن في موضوع الإعجاز القرآني فلاحظ ولا تغفل.

نعم؛ حاول المرحوم الخوئي أن يُسقط روايات جمـع القـرآن بعـد وفـاة النّبيّ "ص" من خلال ادّعائه تناقضها، ويذهب إلى أنّ القرآن كان مجموعـاً في عهده "ص" أيضاً!! وهذه الدّعوى منه تخالف الإجمـاع القـائم بـين المسـلمين الّذين نصّوا على أنّ الرّسول خـرج مـن الـدّنيا دون أن يجمـع القـرآن ويكتبـه بمجموعه أصلاً، لكنّ الخوئي كان واعياً تمامـاً للمخـاطر الجسـيمة والكبـيرة والهائلة الّتي ينتجها القول بموت الرّسول "ص" وعدم كتابته أو جمعه للقرآن، لهذا اضطرّ للهروب إلى الأمام وضرب الإجمـاع الحاصـل بـين المسـلمين عـلى

ذلك، ولجأ للتمسّك بنصوص ساقطة عن الاعتبار وبتأويلات ناشئة من مقولات كلاميّة افترض صحّتها في رتبة سابقة، ولهذا لم يجد بُدّاً من الذّهاب إلى أنّ القول بتحريف القرآن ـ حتّى بصيغته الاثني عشريّة المعروفة ـ ضرب من الجنون!!

وكيف كان، فإنّ أيّ مناقشة يختارها الخوئي في رفض أحاديث الأحرف السّبعة، وأيّ بيان يستند إليه في ادّعاء كتابة رسول الإسلام "ص" للقرآن وجمعه في حياته، أقول جميع هذه المناقشات والبيانات لا تؤثّر في البحث عن أحاديث الأحرف السّبعة بشيء؛ وذلك لأنّ الخوئي يؤمن بأنّ عثمان قد عمد إلى جمع النّاس على قراءة واحدة، مدّعياً أنّها «القراءة الّتي كانت متعارفة بين المسلمين، والّتي تلقّوها بالتّواتر عن النّبي "ص"، وأنّه منع عن القراءات الأخرى المبتنية على أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف الّتي ادّعى بطلانها، وإنّ ما قام به عثمان بهذا الطّريق لم ينتقده عليه أحد من المسلمين؛ وذلك لأنّ الاختلاف في القراءة كان يؤدي إلى الاختلاف بين المسلمين، وتمزيق صفوفهم، وتفريق وحدتهم، بل كان يؤدي إلى تكفير بعضهم بعضاً...» نعم؛ «الأمر الذي أُنتقد عليه هو إحراقه لبقية المصاحف، وأمره أهالي الأمصار بإحراق ما عندهم من المصاحف، وقد اعترض على عثمان في ذلك جماعة من المسلمين، حتى سمّوه بحرّاق المصاحف»[1]، وهذا يعني: أنّ الخوئي فهم أنّ اختلاف نسخ القرآن أو المصاحف في تلك الفترة كان سببها فهمهم لأحاديث الأحرف

---

(1) البيان في تفسير القرآن: ص٢٧٧.

السّبعة.

وعلى هذا الأساس نسأل: إذا كانت النّسخ أو المصاحف الأخرى منطلقة من هذه الأحاديث فكيف جاز لعثمان أن يحرقها ويفرض على المسلمين حرفاً واحداً منها فقط، وكيف خلص الخوئي لتأييد عثمان على ذلك وإنكار هذه الأحاديث من رأس انسياقاً مع نصوص روائيّة ولدت بعد عقود أو قرون من حصول حادثة إحراق نسخ القرآن أو المصاحف والمنطلقة من أحاديث الأحرف السّبعة؟! وإذا جاز لعثمان حرقها وللخوئي تأييدها فكيف يمكن أن ننكر الاختلافات الجزميّة الحاصلة في نسخة قرآن ابن مسعود والّتي تقدّم الحديث عنها مفصلاً؟

إنّ مشكلة المرحوم الخوئي وأضرابه هي في مناقشتهم للتّراث انطلاقاً من قناعات كلاميّة قبليّة رسخت في أذهانهم تلقيناً بعديّاً عن المرسل والرّسول والرّسالة بمعزل عن الحقائق الرّوائيّة المعمّدة بالسّيرة العمليّة المقرّرة لغير ذلك، وبالتّالي: فحينما يأتون إلى نصوص جمع القرآن البعدي والواردة في صحاح المسلمين لا يتفهّمونها بشكل حيادي موضوعي ويناقشون فيها وفق الأدوات الحديثيّة المتعارفة، بل يحكّمون تلك القناعات القبليّة في إقصائها وفهمها، ولهذا نلاحظ: رغم أنّ أهل السُنّة يسعون جهد إمكانهم لتوجيه فعل عثمان في إحراق المصاحف باعتباره أمر يفضي- لإسقاط أحاديث الأحرف السّبعة عمليّاً، لكنّه يعتبره أمراً مطلوباً في سياق توحيد كلمة المسلمين بعد إيمانه ببطلان تلك الأحاديث أيضاً، ورغم أنّ مشهور الطّائفة الاثني عشريّة يعتبرون ممارسة عثمان في إحراق المصاحف خير شاهد على التّحريف بصيغته

المعروفة لديهم، لكنّه لا يعدّه كذلك، ويرى أنّ حديث التّحريف «حديث خرافة وخيال، لا يقول به إلّا من ضعف عقله، أو من لم يتأمّل في أطرافه حقّ التأمل، أو من ألجأه إليه يجب القول به»[1].

وأخيراً: السّؤال الأعمق والأهمّ وفقاً لمنهجنا المختار ما يلي: إذا كانت السّماء مهتمّة ومكترثة وجادّة في تحويل المادّة القرآنيّة المسموعة إلى مادّة مكتوبة مقروءة فما بالها رخّصت بقراءته على أحرف سبعة بحيث أقرّت لقرشيّين بذلك؛ وذلك لأنّ مثل هذا التّرخيص يمنع منعاً باتّاً ـ كما نوّهنا في السّطور السّابقة ـ من تدوينه وكتابته؛ لأنّ طبيعة التّدوين والكتابة تقتضي ـ إنهاء تعدّد الحروف الّذي نزل أو صدر به وانحصاره في حرف واحد تقريباً، على أنّ مساعي الخليفة عثمان ـ مهما كانت دوافعها ومسوّغاتها ـ لا تضفي أيّ شرعيّة على ممارسته في توحيد نسخ القرآن أو المصاحف كما يعبّرون، اللّهم إلّا إذا ضممنا إليها كبرى كلاميّة فاسدة تقرّر حجيّة ممارسات الصّحابة، وكان بإمكان السّماء أن تقوم بذلك ما دامت جهتها الرّسميّة الحصريّة المفترضة وهي الرّسول "ص" على قيد الحياة، أمّا مع موته فالمفروض أنّ هذا الباب أُغلق من رأس، فلا معنى لأن تأتي جهة بيدها السّلطة والقرار وتفرض حرفاً واحداً وتغفل بقيّة الحروف، مع أنّ الفرض: أنّ هذه السّعة جاءت لأجل التّسهيل فقط!!

بلى؛ لم تكن هناك أيّ مشكلة في القرآن المسموع طالما كان مخاطبه أهل أمّ

---

(1) المصدر السّابق: ص٢٨٧.

القرى ومن حولها، وإن وجدت فقد خُلّت عن طريـق القـراءة بـالمعنى أيضاً، لكن حينما توسّعت الفتوحات، وبدأ الإسلام بصيغته التوسّعيّة يفرض نفسه، فلا محيص من انبثاق مشاكل عميقـة طالمـا وجـدت هنـاك قطيعـة لغويّـة بين حافظي القرآن العربيّ القرشي وبين غيرهم من ناطقي غير هذه اللّهجات فضلاً عن النّاطقين بغير اللّغة العربيّة، وهي مشكلة لا زالت حتّـى اليـوم عالقـة ولم يستطع القرآن أن يفرض نفسه على ألسنة المسلمين غير النّاطقين باللّغة العربيّة بل على معظم ناطقيها إلّا عن طريق تلقـين شـديد جـدّاً، خصوصـاً ومشـاكل الفهم الجمّة الكبيرة والكثيرة لنصوصه المكتوبة لا تنتهي أيضاً، وهذه البيانـات تؤكّد ما قرّرناه من عدم اهتمام واكتراث وجديّة السّماء لكتابـة الـنصّ القـرآنيّ المسموع فضلاً عن نيّتها لتحويله لدستور دينيّ دائميّ لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا؛ فهذه تمنّيات بعديّة لاحقة.

٧ـ تنقيط القرآن البعدي وعدم الاهتمام السماوي

بعد أن عرفنا طبيعة الدّواعي الّتي حرّكت الخليفة عثمان بن عفّان لكتابة المادّة القرآنيّة الصّوتيّة وتوحيدها وتعميمها على عموم الأمصار تحت سـلطته، يحسن بنا الإطلال على تاريخ الكتابة في الجزيـرة العربيّـة؛ لأنّ ذلـك سـيجنّبنا الوقوع في شراك النّظرة الإسقاطيّة الّتي تُريد أن تُعطي أحكام الواقـع الكتـابي المعاصر لواقع تلك المرحلة وسذاجتها، ومن ذلك نعرف: هـل كانـت السّـماء مهتمّة بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة، والكتابة والخط العربيّ يعاني من أزمات حقيقيّة لا يمكن من خلالهـا ضـبط المعـاني المقصـودة بنحـو

يتناسب مع سماويّة هذا الدّستور، أم أنّ الأمر لم يكن كذلك، ولم تكن هذه المادّة القرآنيّة سوى صوتيّة مخصّصة لبقعة جغرافيّة ولحظة زمانيّة معيّنة فقط؟!

للإجابة على مثل هذه الأسئلة سنضطرّ إلى نقل كلمات ابن خلدون المتوفّى سنة: "٨٠٨هـ" رغم طولها؛ باعتبارها تمثّل وعياً مبكّراً ونابهاً يستند إلى حقائق تؤكّدها طبيعة البحوث الأركولوجيّة بخصوص نسخ القرآن؛ إذ خصّص فصلاً في مقدّمة تاريخه حمل عنوان: "الفصل الثّلاثون في أنّ الخطّ والكتابة من عداد الصنائع الإنسانيّة"، وبعد أن نقل ما حُكي عن ابن الكلبي والهيثم بن عديّ من أنّ لحمير كتابة تسمى: "المسند" حروفها منفصلة، وكانوا يمنعون من تعلّمها إلّا بإذنهم"[1]، أفاد قائلاً:

«ومن حمير تعلّمت مضر الكتابة العربيّة، إلّا أنّهم لم يكونوا مجيدين لها شأن الصنائع إذا وقعت بالبدو، فلا تكون محُكمة المذاهب، ولا مائلة إلى الإتقان والتّنميق؛ لبون ما بين البدو والصناعة، واستغناء البدو عنها في الأكثر، فكانت كتابة العرب بدويّة مثل كتابتهم أو قريباً من كتابتهم لهذا العهد، أو نقول: إنّ كتابتهم لهذا العهد أحسن صناعة؛ لأنّ هؤلاء أقرب إلى الحضارة ومخالطة الأمصار والدول. وأما مضر فكانوا أعرق في البدو وأبعد عن الحضر من أهل اليمن وأهل العراق وأهل الشام ومصر»[2].

وفي ضوء هذا التّحليل النّابه والمبكّر قرّر ما يلي: «فكان الخطّ العربيّ

---

[1] حكى ابن خلّكان هذا القول في وفيات الأعيان: ج٣، ص٣٤٤، تحقيق: إحسان عبّاس.

[2] تاريخ ابن خلدون: ج١، ص٥٢٦، دار الفكر.

لأوّل الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة، ولا إلى التّوحش؛ لمكان العرب من البداوة والتوحش وبعدهم عن الصنائع. وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصّحف؛ حيث رسمه الصحابة بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة في الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته أقيسة رسوم صناعة الخطّ عند أهلها، ثم اقتفى التّابعون من السّلف رسمهم فيها تبركاً بما رسمه أصحاب رسول الله "ص" وخير الخلق من بعده المتلقّون لوحيه من كتاب الله وكلامه، كما يقتفى لهذا العهد خطّ وليّ أو عالمٍ تبركاً، ويتبع رسمه خطأً أو صواباً، وأين نسبة ذلك من الصحابة فيما كتبوه، فاُتّبع ذلك وأُثبت رسماً، ونبّه العلماء بالرّسم على مواضعه»[1].

ولم يكتف ابن خلدون بسرد هذه الحقائق المفجعة فقط، بل شنّع بحقّ على من يدّعي غير ذلك قائلاً: «ولا تلتفتن في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفّلين من: أنّهم كانوا محكمين لصناعة الخطّ، وأنّ ما يتخيل من مخالفة خطوطهم أصول الرّسم ليس كما يتخيّل بل لكلّها وجه، ويقولون في مثل زيادة الألف في: "لا أذبحنه": إنّه تنبيه على أنّ الذّبح لم يقع، وفي زيادة الياء في: "بأييد" إنّه تنبيه على كمال القدرة الرّبانية، وأمثال ذلك ممّا لا أصل له إلّا التّحكم المحض، وما حملهم على ذلك إلّا اعتقادهم أنّ في ذلك تنزيهاً للصّحابة عن توهّم النّقص في قلة إجادة الخط، وحسبوا أنّ الخط كمال، فنزّهوهم عن نقصه، ونسبوا إليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف الإجادة من رسمه، وذلك ليس

---

(1) المصدر السّابق نفسه.

بصحيح»[1].

وفي ضوء ما تقدّم يرى ابن خلدون: «أنّ الخطّ ليس بكمال في حقهم؛ إذ الخطّ من جملة الصنائع المدنيّة المعاشيّة كما رأيته فيما مرّ. والكمال في الصّنائع إضافي، وليس بكمالٍ مطلق؛ إذ لا يعود نقصه على الذّات في الدّين ولا في الخلال، وإنّما يعود على أسباب المعاش، وبحسب العمران والتعاون عليه؛ لأجل دلالته على ما في النفوس»[2].

وهكذا ليخلص أخيراً: «وقد كان النّبي "ص" أميّاً، وكان ذلك كمالاً في حقّه، وبالنسبة إلى مقامه، لشرفه وتنزهه عن الصنائع العمليّة، التي هي أسباب المعاش والعمران كلها، وليست الأميّة كمالاً في حقنا نحن؛ إذ هو منقطع إلى ربّه، ونحن متعاونون على الحياة الدّنيا، شأن الصنائع كلّها، حتّى العلوم الاصطلاحيّة؛ فإنّ الكمال في حقّه هو تنزهه عنها جملة بخلافنا»[3].

«ثمّ لما جاء المُلك للعرب، وفتحوا الأمصار، وملكوا الممالك ونزلوا البصرة والكوفة، واحتاجت الدّولة إلى الكتابة، استعملوا الخط وطلبوا صناعته وتعلّموه وتداولوه، فترقّت الإجادة فيه، واستحكم، وبلغ في الكوفة والبصرة رتبة من الإتقان إلّا أنّها كانت دون الغاية. والخطّ الكوفيّ معروف الرّسم لهذا العهد. ثمّ انتشر العرب في الأقطار والممالك، وافتتحوا إفريقية والأندلس، واختطّ بنو العبّاس بغداد، وترقّت الخطوط فيها إلى الغاية لمّا استبحرت في

---

(1) المصدر السّابق: ص٥٢٦ـ٥٢٧.

(2) المصدر السّابق: ص٥٢٧.

(3) المعطيات السّابقة نفسها.

العمران، وكانت دار الإسلام ومركز الدّولة العربيّة وخالفت أوضاع الخطّ ببغداد أوضاعه بالكوفة، في الميل إلى إجادة الرسوم وجمال الرّونق وحسن الرواء. واستحكمت هذه المخالفة في الأمصار إلى أن رفع رايتها ببغداد عليّ بن مقلة الوزير. ثمّ تلاه في ذلك عليّ بن هلال...إلخ»[1].

وبعد هذا الإيضاح الوافر الّذي قدّمه ابن خلدون نسأل: إذا كان الخطّ العربيّ بهذه الحالة من الرّداءة وعدم الجودة وما حصل فيه من نقص ومساوئ، فكيف نُريد أن نُقنع أنفسنا بأنّ السّماء كانت مهتمّة ومكترثة وجادّة في كتابة دستور دينيّ دائميّ لعموم البشريّة ويجري مجرى اللّيل والنّهار؟! وكيف يمكن للإله الاحتجاج على عبيده في طول عمود الزّمان بدستور يعاني من هذه المشاكل في كتابته فضلاً عن عدم وجود إشراف سماوي على طريقة جمعه أصلاً وإنّما كانت كتابته وجمعه حاصل بدعة لأحد الصّحابة واجتهاد غير موفّق؟!

وتتفاقم المشكلة أكثر حينما نعلم أنّ الخطّ العربيّ الّذي كُتبت به المصاحف خالٍ من التّنقيط، وإنّما وُلد هذا لأسباب حدّثنا عنها أبو عمرو الداني المتوفّى سنة: "٤٤٤هـ" في كتابه "المحكم في نقط المصاحف" حيث قال:

«اعلم أيدك الله بتوفيقه أنّ الّذي دعا السّلف "رض" إلى نقط المصاحف بعد أن كانت خالية من ذلك وعارية منه وقت رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار للمعنى الّذي بيناه والوجه الّذي شرحناه: ما شاهدوه من أهل عصرهم، مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها، من فساد ألسنتهم،

---

(١) المصدر السّابق نفسه.

واختلاف ألفاظهم، وتغيّر طباعهم، ودخول اللّحن على كثير من خواص النّاس وعوامهم، وما خافوه مع مرور الأيّام وتطاول الأزمان، من تزيد ذلك وتضاعفه فيمن يأتي بعدُ، ممّن هو ـ لا شك ـ في العلم والفصاحة والفهم والدراية دون من شاهدوه، ممن عرض له الفساد، ودخل عليه اللحن؛ لكي يرجع إلى نقطها، ويصار إلى شكلها، عند دخول الشّكوك، وعدم المعرفة، ويتحقّق بذلك إعراب الكلم، وتدرك به كيفية الألفاظ»[1].

وهنا نسأل: إذا كانت السّماء مهتمّة ومكترثة وجادّة في تحويل المادّة القرآنيّة المسموعة إلى مادّة مكتوبة مقروءة وبالتّالي: قاصدة جدّاً لتحويلها لدستور دينيّ دائمي لجميع العباد والبلاد بمختلف ألسنتها وألوانها حتّى نهاية الدّنيا، فلماذا لم تبادر لإحكام أمرها بطريقة يتحقّق من خلالها البيان التّام لا أن تترك الأمور سدى وتريد محاسبة الأمّة الّتي ستولد بعد آلاف السّنين بكلام لم تكتبه ولم تحرّره ولم تضبطه على الإطلاق؟! وإذا قيل لنا: بأنّ المشكلة في القابل لا الفاعل فنقول: ما الّذي يمنع السّماء من توفير فرص لقابليّة القابل كي لا تصبح لديه مندوحات كثيرة للهروب من إلزامات من يُريد إلزامه بذلك؟! وكيف يمكن للسّماء الاحتجاج على عبادها الانجليز أو الصّينيّين أو الرّوس بكتاب لا يعرفون منه شيئاً، وإذا ما تعلّموا بقدرة قادر اللّغة العربيّة تقف ما شاء الله من المشاكل الجمّة قبالهم قراءةً وفهماً وتفسيراً؟!

ولأجل هذا وغيره ممّا تقدّم ويأتي أيضاً يتّضح: أنّ القرآن مادّة صوتيّة

---

[1] المحكم في نقط المصاحف: ص١٨ـ١٩، تحقيق: عزّة حسن، دمشق: ١٩٦٠م.

اختصّت ألفاظها بمخاطبيها القرشيّين، وهو أمر قرّرته الحقائق المتقدّمة بل القرآن نفسه حينما خصّ الإنذار بأمّ القرى ومن حولها بل بعشيرته الأقربين، نعم؛ حينما توسّعت الفتوحات والسّلطنة، وجاءت الاجتهادات اللّاحقة، وتوفّرت الفرصة المناسبة لولادة المذاهب، تغيّرت الأمور، وتبدّلت الخارطة، واستحكمت كبرى نحت الأدلّة والتّبريرات والتّأويلات ما بعد الوقوع، حتّى صار الخطأ صواباً، والصّواب خطأً، فتأمّل.

٨ـ اختلافات ألفاظ سورة الفاتحة مؤشر خطير

ربّما يزيّف وعيك مزيّفٌ؛ فيُغلق عليك آفاق التّفكير بدعوى: إنّ اهتمام السّماء واكتراثها وجديّتها بحفظ المادّة القرآنيّة الصّوتيّة، وتحويلها إلى مكتوبة مقروءة، ومن ثمّ صيرورتها دستوراً دينياً دائمياً في طول عمود الزّمان، إنّما تجلّت من خلال عناية وهمّة الصّحابة الأجلّاء البررة الّذين حفظوا القرآن في صدورهم وألواحهم، فعكسوها على الورق بأمانة ودقّة وحرفيّة خالية من الخطأ والاشتباه، وهكذا حفظتها الأجيال جيلاً بعد جيل إلى يومنا هذا!!

ورغم أنّ هذا الكلام ساذج جدّاً وتكذّبه الحقائق الصّحيحة والنّاصعة المتّفق عليها بين المسلمين كما وثّقنا ذلك في البحوث المتقدّمة، لكنّنا سنغمض الطّرف عن ذلك ونتعامل مع هذه الدّعوى معاملة الدّليل الّذي يحتاج إلى اختبار لاكتشاف حقّانيّته من خطله، فنقول:

أجاب المرحوم المحدّث النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" عمّا يُشبه أصل هذا الاعتراض بأجوبة متعدّدة وجادّة في سياق مبناه القائل بتحريف القرآن

بالصّيغة الاثني عشريّة المعروفة، لكنّنا سنقصر النّظر فعلاً على أوضحها وأجلاها من حيث اشتراكه في تأييد مختارنا الرّامي لدفع دعوى اهتمام السّماء واكتراثها وجديّتها في كتابة القرآن ودستوريّته؛ حيث جعل النّوري سورة الفاتحة ـ والّتي خلا منها قرآن أو مصحف الصّحابيّ عبد الله بن مسعود كما وثّقنا فيما سبق من بحوث ـ أفضل شاهد على بطلان أصل تلك الدّعوى الّتي وظّفت في الدّليل المتقدّم فقال:

«إذا لم يكن اعتناؤهم في حفظ القرآن وصيانته عن تطرّق الاختلافات بمقامٍ لم يحفظوا سورة الفاتحة كما هي، وقد كانوا يتلونها في كلّ يوم مرّات ومرّات عديدة في أزيد من عشرين سنة وكانوا يسمعونها عنه "ص" كذلك، حتّى قرأ بعضهم: "مالك"، وبعضهم: "ملك"، وبعضهم: "أهدنا"، وبعضهم: "إرشدنا"، وبعضهم: "صراط"، وبعضهم: "سراط"، وبعضهم: "زراط"، وبعضهم: "صراط الّذين"، وبعضهم: "صراط من"، وبعضهم: "ولا الضّالين"، وبعضهم: "غير الضّالين"، وهكذا في اختلاف اعراب كلماتها، وذكروا في قوله تعالى: "عليهم" سبعة وجوه، والمفروض أنّ المنزل المقروء عليهم واحد، [أقول إذا كان حالهم في سورة الفاتحة هكذا] فعدم حفظهم غيرها ممّا لم تكن لهم ضرورة إلى تلاوتها في كلّ سنة مرّة مثلاً بحيث يلزم منه ما ذكرنا من التّحريف والنّقصان، أولى بل هو في غاية الوضوح»[1].

يبدو أنّ عدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن ـ كما هو المبنى المختار ـ من

---

(1) فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب، ط الحجريّة.

الوضوح بمكان لا يحتاج الإذعان والتّصديق به سوى تصوّر مفرداته وأساساته وأدلّته وشواهده بشكل سليم، لكنّ غلبة العاطفة والمذهبيّات على الوعي الإسلامي لا تسمح بمثل هذه المهمّة من رأس بل تدعو إلى ما يناهضها، وبالتّالي: تراكم الأخطاء فوق الأخطاء دون وعي لأسبابها.

٩ـ الأخطاء النحوية في القرآن منبه جاد للمراجعة

إذا اعتمدنا قواعد الّلغة العربيّة المعروفة فثمّة أخطاء نحويّة واضحة في نسخة القرآن المتداولة، ومن هنا وجد اتّجاهان في تفسيرها وفلسفتها:

الأوّل: الاتّجاه الّذي يعتقد أنّ نسخة القرآن المتداولة هي عين ما نزل أو صدر من نبيّ الإسلام "ص" دون تغيير أو تبديل أو تحريف، وبالتّالي: فلا مجال لوصف ما لا يتطابق مع قواعد العربيّة المتأخّرة تدويناً بالأخطاء، ومن هنا اضطرّوا لإيجاد تأويلات تعسّفيّة عديدة من أجل تصحيحها، بل عمدوا إلى تأويل الأخبار المناقضة لرأيهم بشكل أكثر تعسّفاً أيضاً.

الثّاني: الاتّجاه الّذي يعتقد أنّ نسخة القرآن المتداولة هي حاصل جمع متأخّر قام به الصّحابة وفقاً لآليّات بدائيّة معروفة، وبالتّالي: فهذه الأخطاء هي أخطاء طبيعيّة ارتكبها كتّاب هذه النّسخة يقع فيها أمهر النّساخين، لكنّ حيث إنّ نسخ القرآن كانت قد وزّعت واعتمدت فلم تكن هناك فرصة لتصحيحها، وأُعتمد على العرب لتقويمها حين القراءة.

وبعد وضوح ما قدّمناه من بحوث في القرآن البعدي فلا شكّ في كوني مع الاتّجاه الثّاني وبقوّة أيضاً، واعتقد أنّ الاتّجاه الأوّل ينطلق من كبريات

كلاميّة ومذهبيّة باطلة جزماً، وهو اتّجاه تؤيّده جملة من الأخبار من قبيل:

ما رووه من أنّ عروة بن الزّبير سأل عائشة زوج النّبي "ص" ذات يوم «عن لحن القرآن، عن قول الله عزّ وجلّ: "إنّ هذان لساحران"، وعن قوله: "والمقيمين الصّلوة والمؤتون الزّكوة"، وعن قوله تبارك وتعالى: "إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والصّابئون"؟ فقالت: يابن أختي: هذا عمل الكاتب [الكتّاب]؛ أخطأوا في الكتاب»[1].

ومن قبيل: كما روي أيضاً عن عثمان قوله بعد أن عرضت عليه المصاحف المكتوبة: «قد أحسنتم وأجملتم، أرى فيه شيئاً من لحن، وستقيمه العرب بألسنتها»[2].

ومن قبيل: ما رووه عن ابن عبّاس: إنّه قرأ أفلم يتبيّن الّذين آمنوا، فقيل له هي في المصحف: "أفلم ييأس الذين آمنوا"، فقال لهم: «كتب الكاتب الأخرى وهو ناعسٌ»[3]، وهناك أخبار عدّة يجدها المتابع في محلّها.

وكيف كان؛ إنّ مثل هذه البحوث الجادّة لا يمكن علاجها بطريقة التّغليف بغلاف القداسة وإغلاق الطّرق من جميع الجهات أمامها، والسّعي الحثيث لتوليد تأويلات جديدة وقمعيّة وتعسّفيّة لها، على أنّ الالتزام بأخطاء الكتّاب لا يستلزم منه نهاية الدّنيا ولا نهاية الدّين أيضاً، نعم؛ الضّرورات تقدّر بقدرها.

---

(1) جامع البيان، الطّبري: ج٩، ص٣٩٥.

(2) المصاحف لإبن أبي داود: ج١، ص٢٢٨، دار البشائر.

(3) تفسير الطّبري: ج١٦، ٤٥٢.

١٠ـ القرآن ومشاكل التأنيث والتذكير

ثمّة مشاكل في التأنيث والتّذكير يلاحظها القارئ الفاحص المحايد وهو يقرأ نسخة القرآن المتداولة، وعلى سبيل المثال لا الحصر ـ فقد جاء في الآية السّادسة والسّتين من سورة النّحل ما يلي: «وإنّ لكم في الأنعام لعبرة نُسقيكم ممّا في بُطونه...»، كما جاء في الآية الحادية والعشرين في سورة المؤمنون ما يلي: «وإنّ لكم في الأنعام لعبرة نُسقيكم ممّا في بُطونها...».

وهنا نسأل: لماذا ذكّر الضّمير في الآية الأولى فكانت المفردة: "بطونه"، ولماذا أُنّث الضّمير في الآية الثّانية فكانت المفردة: "بطونها"، مع أنّها واحدة لا تختلف على الإطلاق، والضّمير في الإثنين عائد إلى الأنعام؟!

والجواب: إمّا على مختارنا من بشريّة الكتابة القرآنيّة وخضوعها لآليّات بدائيّة جدّاً في الجمع والتّدوين فالأمر واضح؛ فهذه من أخطاء الكتّاب الجزميّة والحتميّة والّتي أشار إليها جملة من الصّحابة أيضاً كما نوّهنا في البحوث السّابقة.

أمّا على مبنى من يرى أنّ نسخة القرآن المتداولة هي نسخة مسدّدة من السّماء حتّى في كتابتها فلا يجد من مندوحة في المقام إلّا التّوجيه المؤسف والمضحك أيضاً؛ حيث ذهب بعضهم إلى أنّ تذكير الضّمير في الآية الأولى سببه السّياق السّابق له والمتحدّث عن نوع واحد من أنواع الخلق وهو الأنعام، أمّا تأنيثه في الآية الثّانية فسببه السّياق الّذي يتحدّث عن جميع أنواع الأنعام!! وذهب آخر إلى أنّ الآية الأولى تتحدّث عن إسقاء اللّبن من بطون الأنعام

والّذي لا يخرج إلّا من أناث النّحل خاصّة، ولهذا استخدم ضمير القلّـة وهـو ضمير الذّكور، أمّا في الآية الثّانية فالكلام فيها عن منافع عموم الأنعام، ولهـذا استخدم ضمير الكثرة وهو ضمير الأناث!! ومال غـيرهم إلى أنّ الأنعـام مـن المؤنّثات المجازيّة فيجوز تذكيرها وتأنيثها!!

وجميع هذه التّوجيهات أو التّخرّصات ـ كما هـو التّعبـير الأصـحّ ـ إنّـما نشأت من أصل فاسد لا يريد معظم علماء الإسـلام حتّـى التّفكـير بمراجعتـه وهو: إنّ نسخة القرآن المتداولة هي حاصل بدعة قـدّمها عمـر بـن الخطّـاب، وبالتّالي: جُمع القرآن بطريقة بدائيّة جـدّاً، وكُتـب بطريقـة بدائيّـة أيضـاً، ومـن الطّبيعي أن تحصل فيه هذه الأخطاء الكتابيّة؛ إذ لا توجد جهة سماويّة تُشرف عليه وتصحّح أخطاءه، ولكن بتقادم الأيّام، استحكمت فرية أنّ نسخة القرآن المتداولة هي نسخة سماويّة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها حتّى في كتابتها، ولهذا لا يجد أمثال هؤلاء المتخرّصين سوى التّوجيه والتأويل في سبيل تصحيح هذه الأخطاء الواضحة.

الفصل الرابع: تحريف القرآن بالصيغة الاثني عشرية

الهجوم الخالي من الفروسية على القائلين بالتحريف

ألاحظ خلطاً كبيراً، وظلماً عظيماً، وتجنّياً رهيباً، يواجهه مشهور علماء ومحقّقي الاثني عشريّة القائلين بتحريف نسخة القرآن البعديّة ولو بمعنى نقصها وتصحيفها، خلطاً وظلماً وتجنّياً من قبل عموم الطّبقات المعاصرة في داخل المذهب حتّى ما بين الأوساط الحوزويّة المتعلّمة للأسف الشّديد، بحيث وصل الأمر إلى درجة لا يسع طلّابها تصوّر أصل مختارهم في التّحريف فضلاً عن تمحيص أدلّته بغية التّصديق به؛ وهكذا انعكس هذا الأمر على نوع جماهيرهم حتّى أضحت حالة الاشمئزاز من سماعه والتنفّر من القائل به بديهيّة معروفة، وأضحى من يقول بهذا اللّون من التّحريف وكأنّه قد ارتكب "مفسدة" اجتماعيّة لا يُلبس عليها ثوب، وعليه أن يجلو من الدّيار ليطمّ عاره وشناره أيضاً، وهذا من الغرائب الّتي لعبتها السّياسة المذهبيّة خصوصاً في العقود الأخيرة.

كما أقرأ في بعض الأحيان سطوراً لبعض من يدّعي التّخصّص في البحوث التّاريخيّة وله عقدة نقص تجاه التّنوير والمتنوّرين خصوصاً من أبناء بلده، تتضمّن تحاملاً واضحاً وجهلاً طافحاً بخصوص موضوع تحريف القرآن؛ إذ يحسب هذا المتحامل قول بعض المتنوّرين: إنّ القول بتحريف القرآن

هو القول المشهور في الأوساط الاثني عشريّة جهالة محضة!! مع أنّ موضوع تحريف القرآن ـ ولو بمعنى النّقص ـ من الأمور المتّفق عليها بين جملة من العلماء الاثني عشريّة المتقدّمين، كعليّ بن إبراهيم القمّي والصّفار وسعد بن عبد الله والكلينيّ والنّعماني والمفيد في بعض رسائله وغيرهم الكثير ممّن سنشير لهم ونوثّق كلماتهم لاحقاً، وعليه: فإنّ أيّ محاولة لنفي هذا القول بطريقة الضّرس القاطع ما هي إلّا جهالة أو تقيّة في أحسن الأحوال.

ولا يخفى على المحايد الجادّ: أنّ المشهور والمعروف والرّاكز هو أنّ الخلاف الأصلي القائم بين السُنّة والمذهب الشّيعي الاثني عشريّ حول القرآن يتمحّض في دعوى كبار الاثني عشريّة ـ تبعاً لما رووه عن أئمّتهم "ع" ـ أنّ الصّحابة الّذين قاموا بجمع القرآن بعد رسول الله "ص" قد عمدوا إلى حذف آيات كثيرة منه تدلّ على الإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة لأهل البيت المعروفين "ع" واسماء شخوصها أيضاً، وقد تجاوزت الرّوايات الصّريحة وغير الصّريحة الدّالة على هذا الموضوع في التّراث الشّيعي والإثني عشريّ الألف رواية، وقد سعى عموم المعاصرين إلى إنكار ذلك ونفيه بشتّى الحيل والطّرائق: إمّا تقيّة وإمّا غير ذلك كما سيتجلّى ذلك في تضاعيف هذا الفصل.

وقد بيّنا في مطلع الدّراسة بأنّا لا نؤمن بهذا النّوع من التّحريف بخصوصه أصلاً والّذي يدور مع الإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة وجوداً وعدماً أيضاً، وذهبنا إلى فكرة أعمق تقرّر: أنّ السّماء لم تكن مهتمّة ولا مكترثة بكتابة القرآن ولا جمعه فضلاً عن نيّتها تحويله لدستور دينيّ دائميّ في طول عمود الزّمان؛ وقلنا فيما سبق: إنّها لو كانت كذلك لبادرت وصحّحت المسودّات

القرآنيّة المكتوبة من قبل كتّاب الوحي وغيرهم، ورفعت عنها الأخطاء المحتملة بل والواقعة وأمضتها ووفّرت دواعي نقل ذلك، ولم تترك ذلك إلى اجتهادات الصّحابة ومستوى وعيهم وأفقهم ومعلوماتهم، مع أنّ مثل هذا العمل لم يرد في شيء من المدوّنات الحديثيّة أصلاً، بل إنّ قيام رسول الإسلام "ص" الأمّي الّذي لا يقرأ ولا يكتب - كما هو رأي أكثر علماء الإسلام - بمثل هذه المراجعات التّصحيحيّة أمر محال ببعده البشريّ، ولو قلنا جدلاً إنّه يقرأ فلا يوجد ولا خبر واحد يقرّر مراجعته للمكتوبات أيضاً، وهكذا خرج رسول الإسلام "ص" من هذه الدّنيا ولم تكن هناك نسخة مصحّحة مكتوبة من القرآن على الإطلاق.

إن قلت: إنّ الرّسول "ص" كان يُراجع مع أصحابه قراءاتهم، ويطلب منهم أيضاً أن يضعوا هذه الآية في المكان المخصّص لها كما ورد في آحاد بعض الأخبار، ألا يعدّ هذا بنفسه مراجعة؟!

قلت: لو سلّمنا بمثل هذه الممارسات جدلاً، وقبلنا وقوعها أيضاً، لكنّها ليس لها علاقة بمحلّ استشكالنا على الإطلاق؛ إذ إنّ صرف الاستماع إلى قراءتهم وتصحيحها لا يصحّح المكتوبات حتّى لو قلنا فرضاً أنّهم كانوا يقرأون منها أيضاً؛ لأنّ هذا تصحيح للمقروء دون المسموع، وكم يقع الإنسان في أخطاء حين قراءته للمفردات أو حين كتابته لها خصوصاً مع أخذ اللّغة العربيّة الكتابيّة في ذلك الزّمان بنظر الاعتبار والّتي كانت خالية من التّنقيط وغيره وبخطّ خاصّ أيضاً.

وفي سياق تعميق الاتّجاه المختار صار البناء الحديث في مسارين

عرضيّين:

المسار الأوّل: تعميق وتوثيق أقوال القائلين بتحريف القرآن وإجابة الأسئلة المطروحة على وجهة نظرهم وبيان أسباب ذهابهم إلى هذا المختار، وإيضاح حقيقة التّقيّة والمواربة الّتي يستخدمها غيرهم في إخفاء الحقيقة، وهذا ما سنقوم به في هذا الفصل وما بعده أيضاً.

المسار الثّاني: إيضاح وتعميق وجهة نظرنا الرّافضة لمثل هذا اللّون من التّحريف بصيغته وثوبه الاثني عشريّ المعروف، والذّهاب إلى أنّ السّماء لم تكن مهتمّة بكتابة وجمع القرآن ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة، وهذا ما تقدّم معظمه في الفصول السّابقة.

نتمنّى أن يميّز النّابهون بين ما تقرّره طبيعة الأدلّة وتؤكّده كلمات كبار المؤسّسين ونصوص المحقّقين، وبين ما يفرضه الواقع الإسلاميّ اليوم من ضرورة التّخلّص من هذا القول ودعاته وتركته بشتّى الحيل والأساليب والصّور، ومن غير هذا التّمييز ومعرفة منطلقات دعاة كلّ منهما لا يمكن الوقوف على أسوار الحقيقة فضلاً عن التمعّن في كنهها وواقعها.

وفي ضوء هذا البيان والتّعميق سنخصّص البحث في هذا الفصل لاستعراض كلمات مشهور علماء الإماميّة الاثني عشريّة في تحريف القرآن ولو بنحو النّقص والتّصحيف، استعرضها وتوثيقها باعتبارها تعكس بعض الأضواء الهامّة على المبنى المختار في عدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائمة أيضاً فترقّب.

١ـ الإمامة الإلهية وتحريف القرآن متلازمان

روى الكلينيّ صاحب أهمّ كتاب حديثيّ إثني عشريّ معتبر والمتوفّى سنة: "٣٢٩هـ" بإسناده الصّحيح عنده وعند بعضهم عن سالم بن سلمة إنّه قال: «قرأ رجل على أبي عبد الله [الصّادق] "ع" وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأها النّاس، فقال أبو عبد الله "ع": كفّ عن هذه القراءة؛ إقرأ كما يقرأ النّاس؛ حتّى يقوم القائم "ع"، فإذا قام القائم "ع" قرأ كتاب الله عزّ وجلّ على حدّه، وأخرج المصحف الّذي كتبه عليّ "ع" »[1].

ومن هنا روى زعيم الطّائفة الاثني عشريّة المفيد المتوفّى سنة: "٤١٣هـ" في كتابه الإرشاد مُرسلاً عن جابر الجعفي عن الباقر "ع" القول: «إذا قام قائم آل محمد "ص" ضرب فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن على ما أنزل الله جلّ جلاله، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم؛ لأنّه يخالف فيه التأليف»[2].

كما روى الكلينيّ أيضاً بإسناده الصّحيح عنده عن عبد الله بن سنان، عن الصّادق "ع" قوله: «في قوله [تعالى]: ولقد عهدنا إلى آدم من قبل كلمات في محمّد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين والأئمّة "ع" من ذُريّتهم فنسي، هكذا والله نزلت على محمّد "ص"»[3].

أقول: يحتوي الكافي وغيره من الكتب الرّوائيّة المعتبرة على أمثال هذه

---

(١) الكافي: ج٢، ص٦٣٣.

(٢) الإرشاد: ج٢، ص٣٨٦.

(٣) الكافي: ج١، ص٤١٦.

النّصوص الرّوائيّة الصّريحة بالتّحريف، وبالتّالي: فلا يمكن تصديق الدّعاوى الّتي تقول: لا يوجد أحد من العلماء الاثني عشريّة يؤمن بتحريف القرآن ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف، وهذا الكليني يصرّح بإيمانه بروايات كتابه في مقدّمته ومذاهب القدماء تُعرف من عناوين أبواب رواياتهم غالباً.

نعم؛ كان القدماء المؤسّسون ملتفتين تماماً إلى: إنّ الإيمان بالإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة والعرض العريض المشتقّ منها لا يمكن أن يقوم له عود إلّا مع القول بتحريف القرآن، ولهذا كانوا يصرّحون بذلك ويملأون كتبهم بروايات التّحريف المصرّحة أو المتضمّنة أو الّتي يلزم منها ذلك، لكنّ بعض الّلاحقين لهم لمّا رأوا شناعة مثل هذا القول وإنّه يؤدّي بهم إلى الخروج من جسم الأمّة الإسلاميّة جهاراً نهاراً قاموا بإظهار غير ما يُبطنون فأنكروا التّحريف ولم يُنكروا هذا السّنخ من الإمامة؛ فالقول بالتّحريف ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف من أساسات المذهب الاثني عشريّ الّتي لا يُنكرها منكر وهو مؤمن بالإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة والعرض العريض المشتقّ منها إلّا من يُريد ممارسة التقيّة أو جاهل لا يفقه من حقيقة هذا السّنخ من الإمامة شيئاً كما ستتجلّى لك هذه الحقيقة لاحقاً.

٢ـ قرآن الاثني عشريّة المتقدّمين وقرآن المسلمين

روى الكلينيّ المتوفّى سنة: "٣٢٩هـ" بإسناده الصّحيح عندهم عن عرّاب نظريّة الإمامة الإلهيّة هشام بن سالم عن الصّادق "ع" القول: «إنّ القرآن

الّذي جاء به جبرائيل إلى محمّد "ص" سبعة عشر ألف آية»[1].

ولنا في المقام تعليقات عاجلة:

الأوّل: لا شكّ في أنّ الكلينيّ كان يؤمن بهذه الرّوايات وأضرابها؛ وذلك «لنقله الأخبار الكثيرة الصّريحة في هذا المعنى في كتاب الحجّة خصوصاً في باب النكت والنّتف من التّنزيل وفي الرّوضة من غير التّعرّض لردّها أو تأويلها»، وهذا هو الّذي استظهره جماعة من خلال الأبواب الّتي عقدها لذلك من قبيل: "باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة "ع""؛ «فإنّ مذاهب القدماء تعلم غالباً من عناوين أبوابهم»[2].

الثّاني: علّق شيخ المحدّثين الاثني عشريّة المجلسي- المتوفّى سنة: "١١١٠هـ" على هذه الرّواية بعد أن وصفها بهذا الإسناد بالصّحيحة قائلاً: «ولا يخفى أنّ هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة: صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندي أنّ الأخبار في هذا الباب متواترة معنىً، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً، بل ظنّي أنّ الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يثبتونها بالخبر»[3].

الثّالث: حرصنا ـ ونحن نتحدّث في سلسلة تحريف القرآن ـ أن لا نركّز على كلمات شيخ المحدّثين الاثني عشريّة المجلسي في هذا الخصوص؛ وسبب

(١) الكافي: ج٢، ص٦٣٤.

(٢) مناهج الأحكام، ملّا أحمد النّراقي، فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب، النّوري.

(٣) مرآة العقول: ج١٢، ص٥٢٥.

ذلك: إنّ الأجوبة الرّاكزة خطأً عند عموم زعامات المؤسّسة الدّينيّة الاثني عشريّة المعاصرة وعموم مقلّديهم تقرّر: إنّ الرّجل أخباريّ، وبالتّالي يحاولون ـ أعني زعامات هذه المؤسّسة المعاصرين ـ أن يذروا الرّماد في عيونهم وعيون متابعيهم من خلال تمييع كلماته النّاصعة والصّريحة في هذا الميدان، ولهذا جهدنا كلّ الجهد في إثبات التّحريف بمعنى النّقيصة والتّصحيف من كلمات أعاظم الأصوليّين الاثني عشريّة المعاصرين من قبيل: الميرزا القمّي الملّا مهدي النّراقي والملّا أحمد النّراقي والشّيخ الأنصاريّ والآخوند الخُراساني وأضرابهم؛ كي نغلق الطّريق أمام هذه الوساوس الحوزويّة المعروفة.

الرّابع: رغم تنصيص محقّقي الطّبعة الحديثة من الكافي الصّادرة من دار الحديث الإيرانيّة على أنّ معظم النّسخ الخطيّة للكافي احتوت على عبارة: "سبعة عشر ألف آية"، لكنّهم بادروا لحذف مفردة "عشر" منها لتصبح سبعة آلاف ويقتربوا من عدد الآيات المتوافرة في القرآن المتداول، واستندوا في هذا البتر إلى ما جاء في كتاب الوافي، وعبارة المرحوم الشّعراني المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" الّذي افترض دون وجه زيادة كلمة عشر من قبل النّساخ ليقرّر إنّ عدد سبعة آلاف تقريبيّ فقط!! مع أنّ مقتضى التّحقيق والإنصاف أن يُبقوا ما في عموم النّسخ في المتن الأصلي للكتاب والمنسجمة مع وجهة نظر الكليني في تحريف القرآن، ويسجّلوا وجهة نظرهم المخالفة في الهامش، لكنّ مثل هذه التّحريفات غير عزيزة على مؤسّساتنا الاثني عشريّة للأسف الشّديد كما وثّقنا في بحوث سابقة.

الخامس: نّبهنا في البحوث السّابقة إلى أنّ هناك علاقة طرديّة ما بين

القول بالإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة وما بين القول بتحريف القرآن ولو بمعنى النّقص والتّصحيف، بمعنى: أنّ من يُريد إنكار روايات التّحريف فلا يمكن له حينذاك أن يُثبت الإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة وعرضها العريض على الإطلاق إلّا بضرب من التأويل التّعسّفيّ والإسقاط المذهبيّ المقيت، ولهذا كان المجلسي "الابن" محقّاً حينما عادل بينها وبين أخبار الإمامة، ونصّ على أنّ إسقاطها يوجب إسقاط حجيّة الأخبار من رأس، فتفطّن.

٢ـ الصدوق وتحريف القرآن

روى المرحوم الصّدوق المتوفّى سنة: "٣٨١هـ" بإسناده الصّحيح عنده عن عبد الله بن سنان، عن الصّادق "ع" إنّه قال: «من كان كثير القراءة لسورة الأحزاب كان يوم القيامة في جوار محمّد "ص" وأزواجه، ثمّ قال: سورة الأحزاب فيها فضائح الرّجال والنّساء من قريش وغيرهم يا بن سنان؛ إنّ سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقصوها وحرّفوها»[1].

وهنا يحسن بنا إيراد بعض التّعليقات:

الأوّل: لا يخفى على الممارس والمتابع لعموم تراث المرحوم الصّدوق إنّه حينما يُورد رواية في عموم تراثه فهو يقصد الإيمان بصحّة صدورها، وإذا ما كانت لديه ملاحظة على سندها أو مضمونها يبادر فوراً لتسجيل تحفّظه عليها ولو بتأويلها، وعليه: فالاعتراض على هذه الرّواية بضعف أو مجهوليّة أحد

[1] ثواب الأعمال: ص١٣٧، تحقيق: الغفّاريّ، ص١١٠، تحقيق: الخرسان.

رواتها وفقاً لمقاييس بعض المتأخّرين لا معنى له؛ لأنّنا لا نريد سوى إثبات صحّة هذه الرّواية عند الصّدوق فقط.

الثّاني: نصّ المرحوم الصّدوق في مقدّمة كتابه ثواب الأعمال الّذي أورد الرّواية أعلاه فيه قائلاً: «إنّ الّذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا ما رُوي عن النّبي "ص" أنّه قال: الدّال على الخير كفاعله، وسمّيته كتاب ثواب الأعمال، وأرجو أن لا يحرمني الله ثواب ذلك، فما أردت من تصنيفه إلّا الرغبة في ثواب الله وابتغاء مرضاته سبحانه، ولا أردت بها تكلّفته غير ذلك...»، ولا اعتقد إنّ من يُصنّف كتاباً بقصد تحصيل الثّواب سيورد فيه روايات لا يعتقد بصّحتها!!

الثّالث: المعروف في الأوساط الاثني عشريّة أنّ الصّدوق لا يؤمن بتحريف القرآن استناداً إلى ما جاء في الاختصار الّذي أملاه على حضّار مجلسه سنة: "٣٦٨هـ" والّذي سُمّي لاحقاً بالاعتقادات، لكنّ تسجيله لهذه الرّواية في كتابه ثواب الأعمال، وتسجيله رواية إثبات آية الرّجم في كتابه الفتوائيّ من لا يحضره الفقيه أيضاً يبعث الرّيب في جديّة نفيه، خصوصاً والرّجل عرف عنه إسقاط وتعديل النّصوص الّتي لا تنسجم مع مبانيه الكلاميّة أو الحديثيّة فضلاً عن سياسة تركيب الأسانيد الّتي مارسها بشدّة في تراثه، الأمر الّذي أثار حفيظة جملة من المحقّقين.

الرّابع: في سياق قناعاته الكلاميّة القبليّة سعى المرحوم الصّدوق إلى سحق وإغفال كلّ قواعد اللّغة ولسان النّصوص الرّوائيّة من أجل دفع روايات تحريف القرآن بممارسة تأويليّة لافتة؛ فبعد تنصيصه على أنّ «اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمد "ص" هو ما بين الدفّتين، وهو ما

في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند النّاس مائة وأربع عشرة سورة....»، وإنّ من «نسب إلينا أنّا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب [!!]»، عاد ليبرهنّ على مدّعاه بدعوى: إنّ «ما روي من ثواب قراءة كلّ سورة من القرآن وثواب من ختم القرآن كلّه، وجواز قراءة سورتين في ركعة نافلة، والنّهي عن القرآن بين سورتين في ركعة فريضة، [إنّما هو] تصديق لما قلناه في أمر القرآن، وأنّ مبلغه ما في أيدي الناس»[1]، وفي هذا السّياق ذهب إلى إنّ ما ورد من الإخبار عن كون القرآن النّازل على محمّد "ص" كان سبعة عشر ألف آية ـ وهو يُشير إلى صحيحة هشام بن سالم عندهم ـ وأضرابها إنّما هو من الوحي الّذي ليس بقرآن، أي: إنّه حمل جميع هذه الأخبار على الأحاديث القدسيّة!!

الخامس: تأبى اللّغة ولسان النّصوص الرّوائيّة الكثيرة الّتي وردت في خصوص تحريف القرآن ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف مثل هذا الحمل على الإطلاق كما بيّنا وسنبيّن في بحوث لاحقة؛ إلّا أنّ الحاجة أمّ الاختراع، ولكن أ لم يسأل الصّدوق نفسه أو يسأله أحد حضّار مجلسه: أ لم ترو في كتاب ثواب الأعمال بأسناد صحيح عندك: إنّ سورة الأحزاب كانت أطول من سورة البقرة ولكن نقصوها وحرّفوها؟!

ومن الطّرائف الانتقائيّة اللّافتة والظّريفة بين أصحابنا: إنّهم حينما يأتون إلى مسألة تحريف القرآن بمعنى النّقيصة والتّصحيف والّتي حملتها روايات

---

(١) الاعتقادات: ص٨٤.

متواترة عندهم وآمن المتقدّمون الاثنا عشريّة بها جهاراً نهاراً وأكّدها كبار المحقّقين المعاصرين، تراهم يبادرون مسرعين إلى نقل قول المرحوم الصّدوق المتوفّى سنة: "٣٨١هـ" في إنكارها وتمييعها وتأويلها، ويجعلون نصّه ممّا اجتمعت عليه كلمة الطّائفة وإنّ من يقول بغيره فهو شاذّ لا يُصغى له أصلاً، لكنّهم حينما يأتون إلى تصريحه اللّافت والشّديد في خصوص الشّهادة الثّالثة وإنّ من أضافها إلى الأذان هم الغلاة "لعنهم الله" على حدّ وصفه، يقولون: إنّ هذا رأيه الشّخصي واجتهاده ولا يمثّل رأي الطّائفة الاثني عشريّة المحقّة على الإطلاق، ويبتدعون عشرات الحيل المذهبيّة الصّناعيّة في سبيل الإفتاء باستحبابها وضرورتها!!

وفي قناعتي: إنّنا أمام مشكلة كبيرة جدّاً في تراث المرحوم الصّدوق لا يمكن أن تُحَلّ ونحن نتمسّك بوثاقته والّتي لم ينصّ أحدٌ عليها بخصوصها، بل رأيناه ـ وهذا ما تحمّلت مسؤوليّة توثيقه بحوث خاصّة لنا ـ كيف يقوم بإسقاط النّصوص وتركيب الأسانيد لمواءمتها مع قناعاته الآيدلوجيّة ومذاهبه الكلاميّة ومبانيه الرّجاليّة، وهو أمر أثار حفيظة الكبار، ولهذا نصّ المحدّث النّوري بعد استعراضه لإحدى الرّوايات الّتي يُلاحظ فيها الفرق في المضامين بين نقل الصّدوق لها في كتاب التّوحيد ونقل الطّبرسيّ لها في كتاب الاحتجاج: «وساق [الصّدوق] الخبر مع نقصان كثير عمّا في الاحتجاج، منه ما يتعلّق بنقصان القرآن وتغييره؛ إمّا لعدم الحاجة إليه، كما يفعل ذلك كثيراً فيه وفي ساير كتبه،

أو لعدم موافقته لمذهبه...»[1].

وعبارته الأخيرة تُشير إلى ما عرف بين المحقّقين الاثني عشرية من ممارسات الصّدوق الّتي يُسقط فيها النّصوص ويغيّرها بما يوافق قناعاته المذهبيّة، ولهذا قال المجلسيّ صاحب البحار بعد نقله لأحد الأخبار من تراث الصّدوق: «هذا الخبر مأخوذ من الكافي، وفيه تغييرات عجيبة تورث سوء الظّن بالصدوق؛ وإنّه إنّما فعل ذلك ليوافق مذهب أهل العدل»[2]، وتفصيل الحديث في السجلّ الجنائيّ الحديثيّ للصّدوق نعد به في دراسات مستقلّة[3].

٤ـ المفيد وتحريف القرآن

في بعض رسائله المسمّاة: المسائل السّرويّة، كان رأي زعيم الطّائفة الاثني عشريّة أعني: المفيد المتوفّى سنة: "٤١٣هـ" واضحاً في مسألة التّحريف، وقد اعتمده شيخ المحدّثين الاثني عشريّة المجلسي المتوفّى سنة: "١١١٠هـ" في كتابه مرآة العقول وعلّق عليه أيضاً، حيث نقل هناك قائلاً:

«قال شيخنا السديد المفيد "روّح الله روحه" في جواب المسائل السروية: "أنّ الّذي بين الدّفتين من القرآن جميعه كلام الله وتنزيله، وليس فيه

---

(١) فصل الخطاب، نسخة حجريّة.

(٢) بحار الأنوار: ج٥، ص١٥٦.

(٣) تحدّثنا في دراسات مستقلّة عن وثاقة الصّدوق وذهبنا إلى عدمها في خصوص تفرّداته؛ وعزّزنا ذلك بشواهد تصرّفاته في الأسانيد والمتون، وتحفّظات بعض الأعلام الاثني عشريّة على ذلك، وقد نُشرت في موقعنا الإلكتروني، نأمل أن تكون في طريقها للطّبع قريباً.

شيء من كلام البشر وهو جمهور المنزل، والباقي ممّا أنزله الله تعالى قرآناً عند المستحفظ للشّريعة المستودع للأحكام، لم يضع منه شيء، وإن كان الّذي جمع ما بين الدفتين الآن لم يجعله في جملة ما جمع، الأسباب دعته إلى ذلك منها: قصوره عن معرفة بعضه، ومنها ما شكّ فيه، ومنها ما عمد بنفيه، ومنها ما تعمّد إخراجه عنه، وقد جمع أمير المؤمنين "ع" القرآن المنزل من أوله إلى آخره، وألفه بحسب ما وجب من تأليفه، فقدّم المكّي على المدنيّ، والمنسوخ على الناسخ، ووضع كلّ شيء منه في موضعه، فلذلك قال جعفر بن محمد الصّادق "ع": "أمّا والله لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتمونا فيه مسمّين كما سُمي من كان قبلنا"... غير أنّ الخبر قد صح عن أئمتنا "ع" أنّهم أمروا بقراءة ما بين الدفتين وأن لا نتعداه إلى زيادة فيه ولا نقصان منه؛ حتّى يقوم القائم "ع"، فيقرأ الناس القرآن على ما أنزل الله وجمعه أمير المؤمنين "ع"، و إنّما نهونا عن قراءة ما وردت به الأخبار من أحرف تزيد على الثّابت في المصحف؛ لأنّها لم تأت على التّواتر، وإنّما جاءت بها الآحاد، والواحد قد يغلط فيما ينقله، ولأنه متى قرأ الإنسان بما يخالف ما بين الدّفتين غرّر بنفسه من أهل الخلاف وأغرى به الجبارين وعرّض نفسه للهلاك، فمنعونا "ع" عن قراءة القرآن بخلاف ما ثبت بين الدفتين لما ذكرناه»[1].

وقد علّق المجلسيّ الإبن بعد نقله هذا الكلام قائلاً: «والأخبار من طريق الخاصّة والعامّة في النّقص والتّغيير متواترة، والعقل يحكم بأنّه إذ كان

---

(1) المسائل السرويّة: ص٨٢ـ٨٧؛ مرآة العقول: ج٣، ص٣١.

القرآن متفرّقاً منتشراً عند النّاس وتصدّى غير المعصوم لجمعه: يمتنع عـادة أن يكون جمعه كاملاً موافقاً للواقع، لكن لا ريب في أنّ الناس مكلّفون بالعمل بما في المصاحف وتلاوته حتى يظهر القائم "ع"، وهذا معلوم متـواتر مـن طريـق أهل البيت "ع"، وأكثر أخبار هذا الباب [من الكـافي] ممـا يـدّل عـلى الـنّقص والتّغيير، وسيأتي كثير منها في الأبواب الآتية لا سيّما في كتاب القرآن، وسنشبع القول فيه هناك إن شاء الله تعالى»[1].

كما سُئل المفيد يوماً هذا السؤال: «رأينا النّاس قد اختلفوا بعد الرسـول "ص" اختلافاً عظيماً في فروع الدّين وبعض أصوله، حتّى إنّهـم لم يتّفقـوا عـلى شيء منه، وحرّفوا القرآن، وجمع كلّ واحد منهم مصحفاً وزعم إنّه الحقّ، مثـل أُبيّ بن كعب وابن مسعود وعثمان، وقد رويتم: إن أمير المؤمين "ع" جمع القرآن ولم يُظهره ولا تداوله النّاس كما ظهـر غـيره، ولم يكـن أُبيّ [بـن كعـب] وابـن مسعود بأجلّ من أمير المؤمنين "ع" في قلوب النّـاس، ولم يـتمكّن عـثمان مـن منعهما ممّا جمعاه، ولا حظر عليهما قراءته، فما بال مصحف أمير المـؤمنين "ع" لم يظهره حتّى يقرؤه النّاس ويعرفوه، وهل الحجّة ثابتة بهذا المتداول أم لا؟».

فأجاب المفيد: «أنّ سبب اختلاف النّاس في الفروع والأصول بعد النبي "ص" عدول جمهورهم عن أمير المـؤمنين [عـليّ] وتقـديم مـن قـدّموه عليـه، ورغبتهم عن الاقتداء بآل محمد "ع"، والتجائهم إلى من عمل في دينـه بـالرّأي والظّنون والأهواء، ولو اتبعوا سبيل الحقّ في الاقتداء بـالعترة "ع" والتّمسـك

---

(1) مرآة العقول، المصدر السّابق، نفس المعطيات.

بالكتاب لما وجد بينهم تنازع واختلاف... فأما سؤاله [أي السّائل] عن ظهور مصحفي أُبي وابن مسعود واستتار مصحف أمير المؤمنين [عليّ] "ع" فالسبب في ذلك هو: عظم وطأة أمير المؤمنين [عليّ] "ع" على ملوك الزّمان، وخفّة وطأة أُبيّ وابن مسعود عليهم، وما اعتقدوه من الفساد بظهور خلاف أمير المؤمنين [عليّ] "ع"وقلّة احتفالهم بسواه، ولأنّ أمير المؤمنين [عليّاً] كان في عداد الأضداد لهم [و] الأنداد، وأُبيّ [بن كعب] وابن مسعود فهم في عداد الرعيّة والأتباع، ولم يكن على القوم كثرة ضرر بظهور مصحفيّهما، بخلاف مصحف أمير المؤمنين "ع"؛ فبذلك تباينت الحالتان في مصاحف القوم»[1].

أقول: إذا كان مصحف عليّ "ع" هو نفس مصحف المسلمين المتداول اليوم دون فرق في عدد الآيات والسّور فلماذا الخوف منه، ولماذا أقدم على إخفائه؟! وإذا كان ذلك بسبب الشّروحات والتّفسيرات فكان بإمكانه أو بإمكانهم أن يحذفوها منه وينتهي كلّ شيء، وما هي الحاجة لهذا السّيناريو الاثني عشريّ الغريب والّذي يهدف إلى منح المهديّ الاثني عشريّ دوراً أساسيّاً في رسم خارطة البشريّة ويصف رسالة نبيّ الإسلام "ص" عمليّاً بالنّقص والقصور؟!

كلّ هذا يؤكّد بما لا مجال للشكّ فيه: إنّ المفيد وأضرابه من المؤمنين بالإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة كانوا مصّدقين جدّاً: إنّ قرآن عليّ "ع" غير هذا القرآن المتداول من حيث اشتماله على إضافات وتراتبيّة خاصّة انسياقاً مع

---

[1] المسائل العكبريّة: ص١١٨.

النّصوص الرّوائيّة الاثني عشريّة الّتي قرّرت وقوع التّحريف في القرآن ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف، وإذا كان للمفيد وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر السّائل في خصوص التّحريف فكان بإمكانه أن يسجّل تحفّظه على ذلك ويبادر لنفيه ويطرح في الوقت نفسه الأسباب الّتي دعت عليّ بن أبي طالب "ع" إلى إخفاء مصحفه حتّى ظهور المهدي كما هو الشّائع بينهم.

وعلى هذا الأساس: فمحاولة تمييع مصحف عليّ "ع" بادّعاء أنّه يحمل أسباب النّزول والتأويل واختلاف ترتيب السّور...إلخ هي محاولة مذهبيّة فاشلة تروم التّستّر بغطاء التّقيّة سيءّ الصّيت من أجل ترحيل الحقيقة إلى عصر ما يصطلحون عليه بالظّهور، وإلّا فنصوص كبار المحقّقين الاثني عشريّة بما فيهم جملة من المعاصرين تشهد بوقوع التّحريف ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف، فرمي الخوئي من يقول بذلك بالجنون ينبغي حمله على سهو اللّسان وطغيان القلم، وإلّا فعليه أن يلتزم بمثل هذا الوصف لأمثال الميرزا القمّي والنراقيّين والأنصاري والمجدّد الشّيرازي والمحدّث النّوري والآخوند الخراساني...إلخ من المتقدّمين والمتأخّرين والمعاصرين والقائمة تطول بذكر اسمائهم، فترقّب.

٥ـ الطوسي وازدواجية التعامل مع موضوع التحريف

بغية البرهنة على ازدواجيّة تعامل المؤسّسين الاثني عشريّة مع موضوع تحريف القرآن، وإنّهم كانوا يبعّضون في موازينهم شرّ تبعيض انسياقاً مع التّقيّة وغيرها، يحسن بنا تقديم مثالٍ عمليّ من نصوص شيخهم، علّنا نوفّق في وضع

يد القارئ النّابه على مواطن الخلل في تراثنا ومسبّباته، وأنّ لا حلّ لـذلك غـير إعادة النظر في مقولة الإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة والعرض العريض المترتّب عليها.

نصّ شيخ الطّائفة الاثني عشريّة الطّوسي والمتوفّى سـنة: "٤٦٠هـ" في كتابه "التّبيان في تفسير القرآن" حول موضوع تحريف القرآن على ما يلي: «وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه، فممّا لا يليق به أيضاً؛ لأنّ الزّيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو: الأليق بالصّحيح من مذهبنا، وهو الّذي نصره المرتضى- "ره"، وهو الظّاهر في الرّوايات، غير أنّه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصّة والعامّة: بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد الّتي لا توجب علماً ولا عملاً، والأولى الاعراض عنها، وترك التّشاغل بها؛ لأنّه يمكن تأويلها، ولو صحت لما كان ذلك طعناً على ما هو موجود بين الدّفتين؛ فإن ذلك معلوم صحته، لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه...»[1].

ومن الواضح إنّ ما كتبه الطّوسي في هذا النصّ ينطلق من أعلى درجات الدّبلوماسيّة والتّقيّة بل والازدواجيّة أيضاً؛ إذ حتّى لو آمنا بكونها أخبار آحاد- رغم تصريحه بكونها كثيرة - إلّا إنّ مختار الطّائفة - كما نصّ على ذلك الطّوسي نفسه في كتابه العدّة - هو العمل بأخبار الآحاد، وإنّ هذا ممّا قامت عليه سيرة الطّائفة وإجماعها منذ زمن بعيد؛ حيث قال هناك: «فأمّا ما اخترته من المذهب

---

(1) التّبيان في تفسير القرآن: ج١، ص٣.

فهو: أنّ خبر الواحد إذا كان وارداً من طريق أصحابنا القائلين بالإمامة، و كان ذلك مروياً عن النّبي "ص" أو عن واحد من الأئمة "ع"، وكان ممّن لا يُطعن في روايته، ويكون سديداً في نقله، ولم تكن هناك قرينة تدلّ على صحّة ما تضمّنه الخبر... جاز العمل به، والّذي يدلّ على ذلك: إجماع الفرقة المحقّة؛ فإنّي وجدتها مجمعة على العمل بهذه الأخبار التي رووها في تصانيفهم ودوّنوها في أصولهم، لا يتناكرون ذلك ولا يتدافعونه، حتّى أنّ واحداً منهم إذا أفتى بشيء لا يعرفونه سألوه من أين قلت هذا؟ فإذا أحالهم على كتاب معروف، أو أصل مشهور، وكان راويه ثقة لا ينكر حديثه، سكتوا وسلّموا الأمر في ذلك وقبلوا قوله، وهذه عادتهم وسجيّتهم من عهد النّبي "ص" ومن بعده من الأئمّة "ع"، ومن زمن الصّادق جعفر بن محمد "ع" الّذي انتشر العلم عنه وكثرت الرّواية من جهته، فلو لا أنّ العمل بهذه الأخبار كان جائزاً لما أجمعوا على ذلك ولأنكروه؛ لأنّ إجماعهم فيه معصوم لا يجوز عليه الغلط والسهو...»[1].

وعلى هذا الأساس نسأل: ما دامت روايات تحريف القرآن بمعنى النّقصان وتبديل المواطن كثيرة بتعبير الطّوسي، وهي واردة في الأصول المعتبرة أيضاً، فهل إنّ دعوى أنّها أخبار آحاد تكفي لإسقاطها والطّوسي نفسه ينصّ على أنّ العمل بأخبار الآحاد عادة أصحابنا وسجيّتهم؟!

نعم؛ إذا أردنا أن نحسن الظّن بالطّوسي فينبغي أن نحمل كلامه على التّقيّة، وهذا ما أكّده حفيده ابن طاووس المتوفّى سنة: "٦٦٤هـ" بعبارة

---

(١) العدّة: ص١٢٥.

واضحة وجليّة؛ حينما قال: «نحن نذكر ما حكاه جدّي أبو جعفر محمّد بن الحسن الطّوسي في كتاب التّبيان وحملته التّقية على الاقتصار عليه من: تفصيل المكّي من المدنيّ، والخلاف في أوقاته، وما اقتصر عليه من الأقاويل في عدد آياته...»[1].

ولعلّ ما يهوّن الخطب أنّ اقتناص وجهة نظر الطّوسي الحقيقيّة في تحريف القرآن بمعنى نقصه ممكن جدّاً من خلال الدّقة في تعبيره: «ولو صحت [أي روايات نقصان القرآن] لما كان ذلك طعناً على ما هو موجود بين الدّفتين؛ فإنّ ذلك معلوم صحته، لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه...»؛ لأنّ الثّابت عندهم والمتّفق عليه هو إقرار الأئمّة "ع" لما هو موجود بين الدّفتين لتسيير الوضع حتّى ظهور القائم، والضّرورات ـ كما يُقال ـ تُقدّر بقدرها.

٦ـ المحدث الجزائري وتفسيره لمواقف الرافضين للتحريف

في رسالته العملية المسمّاة "هداية المؤمنين وتحفة الرّاغبين" نصّ المحدّث الاثنا عشريّ نعمة الله الجزائريّ أحد أهم عناصر تأليف موسوعة بحار الأنوار والمتوفّى سنة: "١١١٢هـ" على كراهة ما يُسمّى عندهم بالتّثويب لمن لم يعتقد بحرمته وحرمته لمن يعتقد بوجوبه، والتّثويب هو قولهم مكان حيّ على خير العمل في الآذان: الصّلاة خير من النّوم، وأفاد بأنّ أوّل مبتدع له هو الخليفة الثّاني عمر بن الخطّاب، لكنّ الطّريف في البين أنّ الجزائري عمد إلى ذكر سببين لابتداع الخليفة مثل هذا الأمر انسياقاً مع الموروث الرّوائي، ظاهريّ وواقعيّ:

---

[1] سعد السّعود: ص٢٨٦.

أمّا الأوّل: فما اشتهر نقلاً وروايةً من أنّه [أي عمر] كان يقول: إنّ النّاس إذا سمعوا أنّ الصّلاة خير من جميع الأعمال تركوا الجهاد والحجّ وأقبلوا إليها، ، فلهذا يُترك ذلك الفصل، وأن يُقال موضعه ما ينبّه الغافل عن غفلته.

وأمّا الثّاني: فما رواه الصّدوق "قده" في كتاب العلل، وحاصله: إنّ قول المؤذّن حيّ على خير العمل المُراد بها ولاية أمير المؤمنين "ع" الّتي هي شرط في قبول الصّلاة، فكان المؤذّن يقول: اقبلوا عليّ شرط قبول الصّلاة، ، فأراد أن يحتال لترك هذا الفصل، فأظهر للنّاس السّبب الأوّل».

وبعد هذا الاستعراض بدأ المحدّث الجزائري بذكر الحقيقة الّتي يؤمن بها المؤسّسون الاثنا عشريّة في موضوع تحريف القرآن؛ حيث قال: «وهذا ليس بأوّل قارورة كُسرت في الإسلام؛ لما استفاض في أخبارنا من أنّ القرآن ترك أربعة أرباع: ربع في مدح عليّ وأهل بيته "ع"، وحذفوه بأجمعه، وحرّفوا القرآن والعمل تحريفاً بيّناً، ولكنّا أمرنا في هذه الأعصار بقراءة هذا القرآن والعمل بأحكامه حتّى تظهر دولتهم "ع"، ويظهر القرآن الّذي جمعه أمير المؤمنين "ع"، وهو الآن مخزون مع ساير الكتب السّماويّة والمواريث النّبويّة عند صاحب السّلم».

وهنا قد تقول: لماذا نلاحظ أنّ الصّدوق والمرتضى والطّبرسي نصّوا في بعض مصنّفاتهم على أنّ ما بين الدّفتين هو القرآن المُنزل من غير حذف ولا تبديل على الإطلاق، وكيف ينسجم هذا القول مع ما تدّعونه من أنّ المؤسّسين الاثني عشريّة يذهبون إلى التّحريف؟!

أجاب المحدّث الجزائري عن هذا الاعتراض بوضوح تامّ، حيث قال:

«والعجب من الصّدوق والمرتضى والطّبرسي "رضوان الله عليهم" كيف قالوا: إنّ ما بين دفّتي المصحف هو المنزّل من غير حذف وتبديل، مع أنّ الأخبار الواردة في هذا الباب تزيد على ألفي حديث، ما بين صحيح وحسن وموثّق ومعتبر، لكنّ الغارة إذا وقعت اشترك فيها الغريب والصّديق»[1].

٧ـ أسباب تأليف مجمع البيان والوهم المذهبي

حظي تفسير مجمع البيان لمصنّفه الطّبرسي المتوفّى سنة: "٥٤٨هـ" باهتمام بالغ في الأوساط الاثني عشريّة في القرون الأخيرة، وقد سعى المعاصرون من الأعلام الاثني عشريّة إلى تبريزه كثيراً في موضوع تحريف القرآن ومنح كلماته قيمة موضوعيّة بارزة على حساب إلغاء وتمييع كلمات الأعلام المؤسّسين، وبغضّ الطّرف عن هذا جميعه من المهم أن نعرف: ما هي الأسباب الّتي حدت بالطّبرسي لتصنيف تفسيره كما راج ذلك واشتهر في أيّام الدّولة الصّفويّة؟!

في إجابة هذا السّؤال يُطالعنا الأفندي ـ وهو التّلميذ المبرّز لشيخ المحدّثين الاثني عشريّة المجلسي ـ المتوفّى سنة: "١١٣٠هـ" في أثناء ترجمة الطّبرسي بنقل حكاية ظريفة ولافتة وطريفة في الوقت نفسه حيث قال:

«من عجيب أمر هذا الطبرسي بل من غريب كراماته "قدّس الله روحه القدّوسي" ما اشتهر بين الخاصّ والعام: أنّه "ره" قد أصابته السّكتة، فظنّوا به الوفاة، فغسّلوه وكفنوه ودفنوه ثمّ رجعوا، فأفاق "رض" في القبر، وقد صار

---

(١) هديّة المؤمنين وتحفة الرّاغبين: ص٦٢، مخطوطة.

عاجزاً عن الخروج أو الاستغاثة والاستعانة بأحد لخروجه، فنذر في تلك الحالة بأنّ الله إن خلصه من هذه البلية ألّف كتاباً في تفسير القرآن، فاتّفق أنّ بعض النّباشين قد قصد نبش قبره لأجل أخذ كفنه، فلما نبش قبره، وشرع في نزع كفنه، أخذ "قده" بيد النّباش، فتحيّر النّباش وخاف خوفاً عظيماً، ثمّ تكلّم "قده" معه فزاد اضطراب النّباش وخوفه، فقال له: لا تخف أنا حيّ، وقد أصابني السّكتة فظنّوا بي الموت، ولذلك دفنوني، ثمّ قام من قبره واطمأنّ قلب النّباش، ولمّا لم يكن "قده" قادراً على المشي لغاية ضعفه، التمس من النّباش أن يحمله على ظهره ويُبلغه إلى بيته، فحمله وجاء به إلى بيته، ثمّ أعطاه الخلعة، وأولاه مالاً جزيلاً، وأناب النّباش على يده ببركته عن فعله ذلك القبيح وحسن حال النّباش، ثمّ إنّه "رض" بعد ذلك قد وفّى بنذره، وشرع في تأليف كتاب مجمع البيان، الى أن وفّقه الله تعالى لإتمامه»[1].

أقول: لم يكن غرضي من نقل هذه الحكاية التّعليق عليها أو نقدها أو طرح وجهة نظر المحقّقين فيها؛ فهذا ما يجده المتابع المهتمّ بأمثال هذه الحكايات في محلّه المناسب، لكنّي أردت وضع القارئ الفاحص والجادّ في أسباب تأليف كتاب مجمع البيان عند الزّعامات الاثني عشريّة في تلك القرون، وإنّ تصديق المجتمع الاثني عشريّ خاصّة وعامّة لأمثال هذه الحكايات والأساطير وتوليده إيّاها أمرٌ رائج ومتعارف ولا زال إلى اليوم؛ لأنّ ذلك جزء من الفصول المقوّمة الّتي يسعى دعاة الجهل لبسطها وتعميقها فيه، وقد وفّقوا في

---

(1) رياض العلماء: ج٤، ص٣٥٧.

ذلك خير توفيق.

نعم؛ نقلت هذه الحكاية لكي تكون بمثابة عربون لرؤية وجهة نظر صاحب هذا التّفسير في تحريف القرآن، وهل إنّ ما ذكره في المقدّمة من نفي التّحريف كان جادّاً في حقيقة الأمر، أم إنّ الأمر لم يكن يتعدّى لقلقة اللّسان حيث خالف ذلك في مواضع مذهبيّة عدّة من تفسيره؟!

٨ـ الطبرسي في مجمع البيان وتحريف القرآن

المعروف والمشهور في الأوساط الاثني عشريّة أنّ الطّبرسي صاحب تفسير مجمع البيان المتوفّى سنة: "٥٤٨هـ" يُنكر تحريف القرآن بأيّ معنى من المعاني، وهذا ما صرّح به في مقدّمة تفسيره الّذي قلّد فيه شيخ الطّائفة الاثني عشريّة الطّوسي كثيراً؛ حيث قال هناك وهو يتحدّث عن زيادة القرآن أو نقصانه: «فأمّا الزّيادة فيه فمجمع على بطلانه، وأمّا النّقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامّة أنّ في القرآن تغييراً ونقصاناً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الّذي نصره المرتضى ـ قده، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيّات»[1].

لكنّ ما لا يُشار إليه أيضاً: إنّ الطّبرسي لم يكن في مقدّمته التّفسيريّة سوى مقلّداً لشيخ الطّائفة الطّوسي الّذي لم يكن له خيار في تفسيره غير تقليد أهل السُّنّة ومجاراتهم، ومطبّقاً لرؤية المعتزلة في تحريف القرآن والّتي كانت حاكمة على السيّد المرتضى بقوّة أيضاً، ومن هنا يُلاحظ: إنّ الطّبرسي ينسى ما

---

(1) [مجمع البيان: ج١، ص١٥، ط صيدا.

ذكره في مقدّمته التّفسيريّة من نفي التّحريف بأيّ معنى من المعاني وينقل ما يخالف ذلك تماماً بطريقة احترافيّة هادئة؛ وذلك بأن يعمد إلى ادراج روايات تحريف القرآن بطريقة الأقوال في أثناء تفسيره للآيات المذهبيّة المعروفة، وبغية إيضاح ذلك سنستعين بمثال:

حينما وصل صاحب مجمع البيان إلى تفسير آية المتعة الشّهيرة الّتي يتمسّك بها المذهب الجعفري لشرعنة المتعة وهي قوله تعالى في سورة النّساء: "فما استمتعتم به منهنّ فآتوهنّ أجورهنّ فريضة"، قرّر: إنّ المراد منها هو نكاح المتعة وإنّ ذلك مذهب أصحابنا الإماميّة وهو الواضح من لفظ الاستمتاع والتّمتّع، وهنا بدأت العمليّات المذهبيّة الّتي تهدف إلى نسف ما أشار له في المقدّمة من النّفي القاطع بوقوع النّقيصة في القرآن، فشرع بتمرير القول بالتّحريف على طريقة الأقوال فقال: «وقد روي عن جماعة من الصّحابة منهم أُبي بن كعب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود أنّهم قرأوا: "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فأتوهن أجورهن"»، وأفاد أنّ «في ذلك تصريح بأن المراد به عقد المتعة»، ولم يكتف بذلك، بل نصّ على إيراد الثّعلبي في تفسيره عن حبيب بن أبي ثابت إنّه قال: «أعطاني ابن عباس مصحفاً فقال: هذا على قراءة أُبي [بن كعب]، فرأيت في المصحف: "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى"، وبإسناده عن أبي نضرة قال: سألت ابن عباس عن المتعة؟ فقال: أما تقرأ سورة النّساء؟ فقلت: بلى، فقال: فما تقرأ: "فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى"؟ قلت: لا أقرؤها هكذا، قال ابن عباس: والله هكذا أنزلها الله تعالى ثلاث مرات. وبإسناده عن سعيد بن جبير أنّه قرأ: "فما استمتعتم به منهنّ إلى

أجل مسمى﴾"[1].

وهنا نسأل الطّبرسي صاحب مجمع البيان: إذا كنتم تذهبون إلى أنّ الصّحيح في مذهبنا هو عدم وجود النّقيصة فضلاً عن الزّيادة في القرآن، فما بالك تُكثر من نقل أقوال تنصّ على وجود النّقيصة فيه أثناء تفسيرك لهذه الآية وغيرها من الآيات المذهبيّة؟! إذا كان غرضك محاججة الطّرف الآخر فقد ذكرت أنّ مشهور أهل السُنّة لا يقولون بالنّقصان على الإطلاق وحصرت ذلك فيمن وصفتهم بحشويّتهم ومن ثمّ فمثل هذا النّقل إن كان لهذا الغرض فلا صحّة له أصلاً، وإذا كان غرضك نصرة مذهبك في المتعة وغيرها فما بالك تقرّر إنّ الصّحيح في مذهبنا عدم النّقيصة فضلاً عن الزّيادة؟!

اعتقد إنّ المشكلة العميقة لأمثال هؤلاء المفسّرين هي التّقيّة، وإذا ما أردنا أن نُحسن الظّن بهم فهم مقلّدون أشرّ تقليد لشيخ الطّائفة الاثني عشريّة الطّوسي وليس لهم الاطّلاع التّفصيلي والشّامل على تراثهم الرّوائي بالمرّة، أقول ذلك: لأنّ من يراجع تراثنا الرّوائيّ الاثني عشريّ يجد ما يخالف ذلك تماماً، وعلى سبيل المثال:

روى الكلينيّ المتوفّى سنة: "٣٢٩هـ" بإسناد معتبر عند جملة منهم، عن ابن أبي عمير، عمن ذكره، عن الصّادق "ع" إنّه قال: «إنما نزلت "فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة"»[2]، كما نصّ الصّدوق

---

[1] مجمع البيان: ج٣، ص٣٢.

[2] الكافي: ج٥، ص٤٤٩.

المتوفّى سنة: "٣٨١هـ" وهو «وأحلّ رسول الله "ص" المتعة ولم يحرّمها حتّى قُبض، وقرأ ابن عباس: "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة من الله»"[1]، وقال شيخ الطّائفة الاثني عشريّة الطّوسي المتوفّى سنة: "٤٦٠هـ" في كتابه الخلاف: «وفي قراءة ابن مسعود: "فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن"، وهذا نصّ»[2]؛ وأفاد الفيض الكاشاني المتوفّى سنة: "١٠٩١هـ" وهو يُريد التّعليق وإيضاح رواية الكليني آنفة الذّكر قائلاً: «هذا ممّا رواه العامّة أيضاً عن ابن عباس وابن جبير وأُبي بن كعب وابن مسعود و جماعة كثيرة...»[3].

أقول: بعد هذه الحقائق النّاصعة والواضحة والّتي تمّ نقلها عن كلمات مشهور المتقدّمين الاثني عشريّة وجملة من أعلام محقّقيهم المعاصرين فهل يُمكن أن نصدّق بقول من يقول: «المشهور بين أوساط جلّ علماء المسلمين شيعة وسنة: أنّ القرآن لم يتعرّض لأيّ نوع من التّحريف، وأنّ الّذي بين أيدينا هو عين القرآن الّذي نزل على صدر الحبيب محمّد النّبي "ص"، فلا زيادة أو نقصان، حتّى ولو بكلمة واحدة، أو قل بحرف واحد»[4]؟!

---

(1) من لا يحضره الفقيه: ج٣، ص٤٥٩.

(2) الخلاف: ج٤، ص٣٤١.

(3) الوافي: ج٢١، ص٣٣٦.

(4) تفسير الأمثل: ج٨، ص٢٠.

٩ـ تحريف القرآن المجلسي "الأب"

بعد أن استعرض المجلسيّ "الأب" المتوفى سنة: "١٠٧٠هـ" صحيحتي سليمان بن خالد وعبد الله بن سنان وفقاً لمقاييسهم والنّاصتين على وجود آية الرّجم في القرآن والّتي تتندّر أوساطنا الشّعبيّة بل والعلميّة أيضاً على عمر بن الخطّاب لابتداعها، أقول: بعد أن استعرض ذلك نصّ على أنّ أهل السُنّة كانوا قد رووا «في صحاحهم أنّه سقط آية الرّجم ممن جمع القرآن لا أنّه نسخ تلاوته كما ذكره العامّة، وتبعهم بعض الخاصّة [الاثني عشريّة] جاهلاً بالواقع، ولا عجب منهم، إنّما العجب من المصنف [الصّدوق] أنّه ذكر في رسالته في الاعتقادات أنّ القرآن الّذي نزل به جبرئيل على رسول الله "ص" هذا القرآن لم يكن زائداً عليه ولا ناقصاً عنه، مع أنّ الأخبار في طرق العامّة والخاصّة متواترة بأنّه كان زائداً عليه ونقصوا عنه لمصلحة مذهبهم الفاسد، لكنّ الظّاهر أنّهم نقصوا أسامي أهل البيت "ع"...إلخ»[1].

وبعد أن أوضح المجلسي- "الأب" مشاكل نسخة القرآن المجموعة لاحقاً نصّ بما هو أخطر من عباراته السّابقة فقال: «ولهذا كثيراً ما يذكر الزّمخشري أنّها قراءة مسترذلة، واعترض عليه من علمائهم من لا معرفة له بما وقع: إنّ هذا القول عن الزمخشري كفرٌ؛ لأنّ القراءات متواترة عن رسول الله "ص" [!!]، ولم يعلم إنّ القرآن المكتوب بروايات الآحاد في زمان أبي بكر وعمر لم يكن معرباً ولا منقّطاً، وذكروا في كتبهم أنّ أوّل بدعة وقع بعد رسول

---

(١) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: ج١٠، ص١٩.

الله "ص" كان جمع القرآن، ثمّ نقطه، ثمّ إعرابه، لكن هذه من البدعة الواجبة، والإعراب كان برأي القرّاء، وكانوا أكثر من ألف قار، لكن أجمعوا على السّبعة كما أجمعوا على مذاهب الأربعة المجتهدين، كما أجمعوا على الخلفاء الأربعة، وكان الزمخشري عارفاً بالواقع، والمعترضون عليه جاهلون. وذكر شيخنا البهائي عباراتهم في كشكوله، لكن ورد الأخبار من الأئمة الطاهرين "صلوات الله عليهم أجمعين" أنّهم أجازوا لنا قراءة هذه القراءات المشهورة، والعمل بها في القرآن حتّى يظهر صاحب الزمان "ع" ويخرج القرآن الّذي جمعه أمير المؤمنين "ع"»[1].

أقول: بعد أن عرفت وستعرف الآراء الصّريحة والواضحة والجليّة في تحريف القرآن ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف على كبار الأعلام الاثني عشريّة بمختلف توجّهاتهم واهتماماتهم ممّن تطول القائمة بذكرهم، تتجلّى لك حينذاك قيمة ما قاله المرجع الاثنا عشريّ المعاصر السيّد محمّد سعيد الحكيم حينما صغّر حجم القائلين بالتّحريف من الاثني عشريّة وميّع قولهم أيضاً، بل قرّر ما يضع علامة استفهام كبيرة على معرفته بطريقة القدماء في التّصنيف ويكشف عن عدم تتبّعه أو ممارسته للتّقيّة بأبشع صورها أيضاً؛ وذلك حينما قال وهو يتحدّث عن روايات التّحريف:

«وليس كلّ من روى تلك الأخبار أو بعضها يرى التّحريف؛ إذ قد يكون روايته لها لمجرّد جمع الأخبار مع قناعته بعدم ظهورها في التّحريف،

---

(1) روضة المتّقين: ج١٦، ص١٨٢، ط دار الكتاب الإسلامي.

أوبلزوم تأويلها كما سبق من الصدوق "قده"؛ لمصادمتها للبديهة، أو لمعارضتها بغيرها، نعم يظهر من بعضهم ـ منّا ومن السّنّة ـ البناء بسببها على التّحريف، بل صرح بعضهم بذلك...؛ وذلك لظنّهم صحّة تلك الأخبار، وغفلتهم عن أنّها لا تنهض برفع اليد عن هذه البديهة التي أشرنا إليها، وهم قليلون في الشّيعة ولا يمثلونهم [!!]، ولاسيما بعد الإجماع العملي من الشّيعة على عدم التّحريف الذي سبق التّنبيه له، وبعد التّصريح بذلك ممن سبق من أكابر علمائهم وشيوخهم الّذين يمثلون وجهتهم العامّة»[1].

ويودّي أن أهمس في أُذن المرجع الحكيم سرّاً وأقول له: أتذكرون يا سماحة السيّد ما كتبتموه في كتابكم الفقهي الاستدلالي المُسمّى "مصباح المنهاج" حينما كنتم تتحدّثون عن طريقة الكليني في التّصنيف، وإنّ مقتضى ما يظهر من ديباجته: «أنّه ألّفه ليكون مرجعاً في أخذ الأحكام لا لمجرد جمع الروايات، وأنّه عند التّعارض يتعين التخيير...»، واستدركتم قائلين بأنّ ذلك «المظنون من حال أكثر القدماء الّذين كان شأنهم ذكر الروايات في كتبهم لعملهم بها لا لمحض الحفظ...»[2]، ومن المعلوم: إنّ كتاب الكافي وغيره مملوء بروايات التّحريف الصّريحة والصّارخة بذلك، فكيف أصبحت طريقة القدماء في هذا الخصوص لجمع الأحاديث فقط دون أن يؤمنوا بمضامينها؟!

اعتقد إنّ ما قرّره المرجع محمّد سعيد الحكيم في هذا المجال ينبغي أن

---

(1) في رحاب العقيدة: ج١، ص١٦٨.

(2) مصباح المنهاج، كتاب الطّهارة: ج١، ص١٩٥.

يكتب عليه كما يُكتب على بعض الأفلام السّينمائيّة ممنوع على الأحداث؛ لأنّ انتشار هذا الكلام ـ وهو منتشر بالفعل أيضاً ـ سيولّد مجموعة من المقلّدين المتعصّبين الّذين لو جلبت لهم الكليني وشيوخ الطّائفة الاثني عشريّة المؤسّسين فضلاً عن متابعيهم وقالوا لهم بعد الإيمان المغلّظة إنّنا نؤمن بالتّحريف بمعنى النّقيصة والتّصحيف لما صدّقوا بهم؛ لأنّهم يعتقدون بوثاقة وعدالة مرجع تقليدهم، وقد نسوا: إنّ الوثاقة لا تكشف عن التّطابق بين ظاهر الكلام وبين جهة صدوره؛ وذلك لاحتمال صدوره عن الثّقة لجهة التّقيّة ورعاية العناوين الثّانويّة، كما إنّ الوثاقة لا تكشف بالضّرورة عن تطابق الكلام المطروح مع الواقع أيضاً؛ وذلك لاحتمال عدم التفات النّاقل إلى جوانب أخرى فيما نقله حدث به إلى نقله بهذه الصّورة وفقاً لمدركاته، وعلى هذا الأساس نقول: قد يكون الإنسان في أعلى درجات الوثاقة وصدق اللّهجة والعدالة لكنّه يمارس التقيّة أو هو ليس بعالم بحقيقة ما ينقله وحيثيّاته أيضاً؛ وفي محلّ كلامنا: فإنّ القول بتحريف القرآن ولو بمعنى النّقص أو التّصحيف هو ممّا صرّحت به كلمات كبار المحدّثين والمحقّقين الاثني عشريّة من المتقدّمين والمتأخّرين؛ فدفعه وتمييعه بهذه الطّريقة لا يمكن منحه براءة نيّة فضلاً عن براءة ذمّة.

١٠ـ حقيقة القرآن المتداول عند المجلسي الابن:

سنعمد لنقل نصّ صريح وواضح وجليّ يتحدّث عن المدّعى الرّسمي للمؤسّسين الاثني عشريّة ومتابعيهم ممّن يتطابق ظاهرهم مع باطنهم، حول حقيقة القرآن المتداول ومدى انسجامه مع واقع ونفس أمر ما هو نازل على

النّبيّ "ص"، وهو نصّ يعود لشيخ المحدثّين الاثني عشريّة المجلسي "الابـن" المتوفّى سنة: "١١١٠هـ"، قرّره وهو يعلّق ويشرح إحدى روايات الباب الّذي عقده صاحب أهمّ كتاب حديثيّ إثني عشريّ معتبر أعني الكافي للكلينيّ المتوفّى سنة: "٣٢٩هـ" والّذي حمل عنوان: «باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة "ع" وأنّهم يعلمون علمه كلّه»، حيث قال هناك ما نصّه:

«والأخبار من طريق الخاصّة والعامّة في النّقص والتّغيير متواترة، والعقل يحكم بأنّه إذ كان القرآن متفرّقاً منتشراً عند النّاس، وتصدّى غير المعصوم لجمعه، يمتنع عادة أن يكون جمعه كاملاً موافقاً للواقع، لكن لا ريب في أنّ النّاس مكلّفون بالعمل بما في المصاحف، وتلاوته حتّى يظهر القائم "ع"، وهذا معلوم متواتر من طريق أهل البيت "ع"، وأكثر أخبار هذا الباب ممّا يدلّ على النّقص والتّغيير، وسيأتي كثير منها في الأبواب الآتية لا سيما في كتاب القرآن، وسنشبع القول فيه هناك إن شاء الله تعالى»[1].

وحيث إنّ بعض شرائح المجتمع العراقيّ لا تصدّق بالحقائق إلّا إذا صدرت من بيت الصّدر سأستعين بكلام أهمّ عالم في الببلوغرافيا والتّراجم الاثني عشريّة من هذه الأسرة الكريمة وهو المرحوم حسن الصّدر المتوفّى سنة: "١٣٥٤هـ" ليترجم لنا المجلسيّ "الابن" صاحب البحار ومرآة العقول حيث قال في توصيفه: «أحد أركان الدّنيا، لا أعرف أعلم منه في العلوم الإسلاميّة في العلماء الإماميّة في المتأخّرين، ولا أقدر على وصفه؛ لأنّ بنان البنان ضعيف عن

---

(١) مرآة العقول، محمّد باقر المجلسي: ج٣، ص٣١.

أدلّ نعته...»[1].

١١-الأخلاقيّ ملا مهدي النراقي وتحريف القرآن

تعرّض صاحب كتابي "معتمد الشّيعة" و "جامع السّعادات" الفقيه والأصوليّ الاثنا عشريّ الملّا مهدي النّراقي المتوفّى سنة: "١٢٠٩هـ" لمبحث تحريف القرآن في عموم كتبه الأصوليّة مرجّحاً وقوعه بمعنى من المعاني سنعرض لها في ثنايا البحث، وقبل أن نستعرض مختاره في هذا الشأن علينا التعرّض لطريقته في استيعاب البحث وذكر تفاصيله؛ لما تحمله من فائدة قصوى في الوقوف على طريقة تفكيره وميله لهذه النّتيجة المشهورة في الأوساط الاثني عشريّة، خلافاً للمدّعيات المعاصرة الّتي تُريد بشكل وبآخر إبعاد هذه التّهمة بمختلف البيانات.

في كتابه "أنيس المجتهدين في علم الأصول" عقد فصلاً للحديث عن هذا الموضوع، ونصّ في بداية الأمر على إجماع المسلمين «على وجوب العمل بالقرآن الموجود الآن واتّباعه»، وعطف بعدها الحديث على تحريفه فقال: «وقد وقع الخلاف بين أصحابنا [الاثني عشريّة] في تغييره وتحريفه؛ فمعظم الأخباريّين على أنّه وقع فيه التّحريف، والزّيادة، والنّقصان، والصّدوق والسيّد [المرتضى] والطّبرسي وأكثر المجتهدين على أنّه لم يقع فيه ذلك، بل القرآن الّذي نزل به جبرئيل هو ما بين دفّتي المصحف من غير زيادة ونقصان».

ورغم أنّ نسبته نفي التّحريف بعرضه العريض إلى أكثر المجتهدين غير

---

(١) مختلف الرّجال، مخطوط.

دقيقة ولا تامّة، بل الإيمان بالتّحريف بمعنى من المعاني هو مختار الأكثر، لكنّنا سنعرض عن ذلك وننتقل إلى ما نقله في وجوه الاحتجاج الّتي قدّمها المؤمنون بالتّحريف بصيغته الاثني عشريّة المتطرّفة حيث قال:

«احتجّ الأوّلون بوجوه:

منها: استفاضة الأخبار بالسّقوط في بعض المواضع المعيّنة من القرآن، والتحريف في بعضها، كآية الغدير، وآية: "وإن خفتم ألّا تقسطوا في اليتامى"، وآية: "كنتم خير أمّة"، وغيرها.

ومنها: الأخبار الدالّة على وقوع تحريف وزيادة في القرآن من غير تعيين موضعها.

ومنها: أنّ كتّاب الوحي كانوا أربعة عشر رجلاً، والقرآن نزل منجّماً بحسب المصالح، وكانوا في الأغلب لا يكتبون إلّا آيات الأحكام وما ينزل في المجامع، ولم يكونوا متمكّنين من كتابة ما ينزل في خلوات النبيّ "ص"، بل كتابة الجميع كان منحصراً بعليّ "ع"، فكان قرآنه جامعاً، فلمّا مضى النبيّ "ص" ووقع التّنازع بين الأمّة، جمعه كما أُنزل، وشدّ بردائه وأتى به إلى المسجد وخاطب الصّحابة، وقال: "هذا كتاب ربّكم على ما أُنزل"، فقال له عمر: لا حاجة لنا فيه، حسبنا كتاب عثمان [!!]، فقال "ع": «لن تروه ولن يراه أحد أبداً حتّى يظهر قائمنا.

ومنها: حكاية إبقاء مصحف عثمان وطبخ غيره من مصاحف كتّاب الوحي، ولو لم يختلف لما ارتكبوا هذا القبيح.

ومنها: أنّ عثمان أرسل سبعة مصاحف إلى أهل الأمصار وكلّها بخطّه،

فوُجد فيها اختلاف كثير، فإذا اختلف المصاحف الّتي بخطّه، فكيف حال غيرها من مصاحف كتّاب الوحي؟!»[1].

لم يبادر النّراقيّ "الأب" إلى مناقشة هذه الوجوه وهو دليل على ارتضائها، وعطف الحديث بعدها لذكر أدلّة النّافين للتّحريف فقال: «واحتجّ الآخرون: بقوله تعالى: "إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون"، وبقوله "ع": "القرآن واحد، نزل من عند واحد، على نبيّ واحد، وإنّما الاختلاف من جهة الرواة"، وبأنّ القول بوقوع التّبديل في القرآن الّذي بين أيدينا فتح لباب الكلام على إعجاز القرآن وعدم مقدرة البشر على الإتيان بمثله، وعلى استنباط الأحكام منه»[2].

ولم يصمت النّراقيّ "الأب" إزاء هذه الوجوه من النّافين، بل نقل ما يدحضها أيضاً فقال: «وأُجيب عن الأوّل: بأنّ المراد من الحفظ حفظ نوعه، وهو كما نزل محفوظ عند أهل البيت، فلا يُمحى عن العالم؛ وعن الثّاني: بأنّه يدلّ على خلاف المطلوب؛ وعن الثّالث: بأنّه لم يقع فيه تغيير يخرج به عن أسلوبه الخاصّ الّذي هو مناط الإعجاز، وكذا لم يقع تحريف في آيات الأحكام، وإن فُرض وقوعه [فقد] بيّنه الأئمّة "ع" على وجه لا يقدح في استنباط الأحكام منه»[3].

---

(1) أنيس المجتهدين: ج١، ص١٩٣ـ١٩٤، مؤسسة بوستان كتاب، وكذا النّسخة الخطيّة الّتي لدينا.

(2) المصدر السّابق نفسه.

(3) المصدر السّابق: ص١٩٤ـ ١٩٥.

وهكذا خلص النّراقيّ "الأب" إلى نتيجة تقرّر الإيمان بتحريف القرآن ليوجزها في السّطور التّالية:

«وغير خفيّ أنّ أخبار القائلين بوقوع التّغيير وسائر أدلّتهم لا تدلّ على وقوع الزيادة، وما يقدح في الإعجاز هو وقوع الزيادة؛ فالقول بوقوع النّقصان وعدم وقوع الزّيادة لا يخلو عن قوّة. ووقوع بعض التّحريفات أيضاً لا يخرجه عن الأسلوب الخاصّ، فلا يقدح في الإعجاز»[1].

هذا في كتابه أنيس المجتهدين، أمّا في كتابه تجريد الأصول فقد اختصر وجهة نظره وقرّرها بوضوح حيث قال: «الأخباريّ على وقوع التّغيير في القرآن؛ لتظافر الأخبار به، وبالسّقوط في مواضع معيّنة، ولعدم تمكّن غير عليّ "ع" من كتابة الجميع، ومحو مصاحف غير عثمان وهو آية المخالفة، واختلاف مصاحفه المرسلة إلى الأمصار. والأصوليّ على عدمه لقوله تعالى: وإنّا له لحافظون، ولقدحه في الإعجاز. والتفصيل بعدم وقوع ما يقدح فيه ووقوع غيره جمع حسن»[2].

وقد ناقش نجله الملّا أحمد النّراقي المتوفّى سنة: "١٢٤٥هـ" فيما وصفه والده الملّا مهدي بالجمع الحسن بين ما دلّ على كونه معجزاً وبين الأدلّة المتقدّمة الدّالة على وقوع التّغيير ببيان: إنّ «هذا [أي جمع والده الّذي حسّنه] إنّما يحسن لو سلّمنا كونه معجزاً لأهل كلّ مصر، أمّا لو قلنا: إنّه كان معجزاً

(١) المصدر السّابق: ص١٩٥.

(٢) تجريد الأصول: نسخة خطيّة، وقد سقطت بعض الكلمات من الطّبعة الحجريّة فلاحظ: ص٤٥ـ٤٦.

لفصحاء العرب الموجودين في زمان النّبيّ "ص" ولا يلـزم أن يكـون معجـزاً لجميع الأعصار فلا يحسن؛ لأنّ من يدّعي التّغيير فإنّما يدّعيه بعـد وفـاة النّبـيّ "ص"»[1].

١٢ـ محسن الكاظمي شارح الوافية وتحريف القرآن

رغم أنّ شارح الوافية المرحوم محسن الأعرجي الكاظمي المتـوفّى سـنة: "١٢٢٧هـ" من أشدّ المتصلّبين في إنكار التّحريف، حتّى آل الأمـر بـه لطـرح تأويلات غريبة عجيبة للأخبار الصّريحة فيه، ودفع الحقائق الـواردة في طريقـة جمع القرآن وحرق المصاحف وغيرها ممّا تقدّم ذكره، لكنّه مع هذا كلّه لم يستطع إسقاط الأخبار الّتي نصّت على النّقيصة في القرآن، ولهذا اضطرّ إلى ابتداع وجه للجمع بينها وبين مختاره المنكر للتّحريف، وجهٌ يُمكن وصفه بالقراءة الجديـدة من حيث إغراقها في التأويـل والّـلا واقعيّـة، وكـذا مـن ناحيـة عـدم تسـليط المعاصرين الإثني عشريّة من منكري التّحريف الضّوء عليها، خصوصاً أمثـال المرحوم الخوئي الّذي حكى في تفسيره عن الكاظمي تصريحه بلزوم تأويل هذه الرّوايات أو لزوم طرحها، مع أنّه كما سترى[2].

وحيـث إنّنـا نهـدف لتوثيـق مـدّعى مشـهور الإثنـي عشريّة القـائلين بالتّحريف ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف؛ لما له من أهمّيّـة قصـوى في إلقـاء الضّوء على مختارنا في عدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة

---

(١) شرح تجريد الأصول: ملّا أحمد النّراقي، نسخة خطيّة.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ص٢٥٣.

الدّائميّة، أجد من الّلازم استعراض كلماته بطولها؛ لما فيها من فائـدة جليلـة في المقام.

حاول الكاظمي أن يقدّم تأويليّات عديدة لما أنجزه أبـو بكـر وعمـر في الجمع الأوّل، وكذا ما أقدم عليه عثمان في جمعـه الثّـاني وإحراقـه للمصـاحف فأفاد قائلاً:

«ثمّ إنّ الّذي في كتب القوم: إنّ الجمع جمعان، جمـع عـلى عهـد أبي بكـر وعمر، وآخر على عهد عثمان، فالأوّل لم يكن إلّا أن جمعوه عندهم، ولم يقصروه على لغة دون لغة، ولا رتّبوا سوره، بـل رسـموه في صـحف، ولم يقصـدوا إلى إتلاف ما عنده غيرهم، وإخراجـه مـن صـدورهم، ولا كتبـوه نسـخاً عديـدة وبثّوها في النّاس، وأمروهم بتلاوتها، وحظروا علـيهم تـلاوة غيرهـا؛ وذلـك لأنّهم لم يجدوا فيه ما يحتاج إلى الإسقاط؛ فإنّ أكثره كنايات تسلك حيثما سلكوا ؟؟؟جارى عادة الله جلّ شأنه في سائر الأمور، أقصى ما هناك أنّهـم جمعـوا مـا أرادوا جمعه، وتركوه في الصّحف، فكانت عند أبي بكر كذلك مدّة خلافته، فلمّا هلك أبو بكر كانت عند عمر، فلمّا هلك كانت في بيت حفصـة. والفـارق بـين هذا الجمع والجمع الّذي وقع في زمـان النّبـيّ "ص" التّجريـد وعدمـه. وأمّـا [الجمع] الثّاني فلم يزد عثمان [إلّا] أن قصره على لغة قريش، ورتّب سوره على ما هو عليه الآن، نعم؛ قصد إلى إتلاف ما لم يكـن عـلى هـذا التّرتيـب، وكتـب نسخاً عديدة وبثّه في البلدان، وحمل النّاس على تلاوته والإعراض عـن غـيره، وليس في شيء منهما ما يقتضي إسقاط شيء منه».

وتحدّث بعدها طويلاً في أخبار الجمع الأوّل والثّاني تدعيماً لمختاره النّافي

للتّحريف، ودافع عن إحراق عثمان للمصاحف بتأويلات غريبة أيضاً، قائلاً: «فأمّا حرق عثمان للمصاحف فإنّما كان لمخالفتها ما أُلف في التّرتيب، او لاشتمالها على التّنزيل والتّأويل الّذي يأباه لذاته، أو يأبى أن ينضمّ إليه مخافة الاشتباه والاختلاف فيما بعد، أو لأنّها كانت مرسومة على لغات مختلفة وأراد رسمه على لغة قريش، أو على وجوه متعدّدة وجه واحد، أو لئلّا يعرف غيره ليُقال من قال ذا».

وحينما وصل الحديث به إلى جمع عليّ بن أبي طالب "ع" وما روي عندهم في ردّ جامعي القرآن له، طرح تأويلات غريبة أيضاً كانت هي الأساس لبيانات غيره من اللّاحقين، فقال: «أمّا ردّ ما جمعه أمير المؤمنين "ع" فإنّما كان للذّب عن مناصبهم الّتي ابتزّوها منه والسّتر على فضائحهم الّتي عرفوها فيه، فقد جاء أنّهم قالوا له: "دعه، فقال: إن قبلتموه فاقبلوني معه؛ فإنّ فيه حقّنا ووجوب طاعتنا"، وقد قال "ص": "إنّي تارك فيكم الثّقلين لن يفترقا"، فقال له الثّاني: لا حاجة لنا به خذه معك كيلا يفارقك، وإنّهم لّما فتحوه وجدوا فيه فضائح القوم وأسماء المنافقين وأعداء الدّين، وأسرّوا النّجوى أن قد جاءكم بما فيه فضائح المهاجرين والأنصار، فردّوه وأبوا أن يأخذوه؛ وذلك لما اشتمل عليه من التّأويل والتّفسير، وقد كان عادة منهم أن يكتبوا التّأويل مع التّنزيل، إلّا أنّ ذلك كلّه كان في التّنزيل. والذي يدلّ على ذلك قوله "ع" في جواب زنديق: "ولقد جئتكم بالكتاب كملاً مشتملاً على التّأويل والتّنزيل، والمحكم والمتشابه، والنّاسخ والمنسوخ"؛ فإنّه صريح في أنّ الّذي جاءهم به ليس تنزيلا كلّه».

وأضاف أيضاً: «ويؤيده: ما اشتهر أنّ الّذي جاءهم به كان مشتملاً على جميع ما يحتاج إليه النّاس حتّى أرش الخدش، ومن المعلوم: أنّ صريح القرآن غير مشتمل على ذلك كلّه، وأيّ غرض يدعوهم إلى إسقاط ما يدلّ على الأحكام وسائر العلوم وهم أشدّ النّاس حاجة إلى ذلك، مع آنه قد جاء في جواب الزّنديق أيضاً: أنّهم أسقطوا ما كان عليهم، على آنه لو اشتمل على ذلك صريحاً لم يبق لحاجة الإمام وجه، فكلّ خبر دلّ على اختصاص علوم القرآن بهم وحاجته إلى القيّم لبيانه دليل على عدم صراحته في ذلك، وإنّه هذا ومع ذكر الاسماء».

وبعد استيفاء الحديث في ذكر التأويل تلو التّأويل تسمّر أمام أخبار النقيصة؛ حيث لم يستطع ردّها فبادر لطرح تأويليّة أغرب يستطيع من خلالها الجمع بينها وبين مختاره في نفي التّحريف فقال:

«وأمّا ما نطق به معظم الأخبار من دعوى ثبوت بعض الأسماء كاسم عليّ وآل محمّد "ع" كما في: "بلّغ ما أنزل إليك في عليّ"، و "سيعلم الّذين ظلموا آل محمّد"، أو أسماء بعض المنافقين، فقد يكون ذلك وجهاً من الوجوه الّتي نزل بها الكتاب وأباح إلى نبيّه "ص" أن يقرأ بها أو بغيرها المسمّاة لديهم بالحروف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، واختلفت فيها أقاويلهم حتّى انتهت إلى نيّف وثلاثين، فقيل: سبع بطون، وقيل: سبع لغات، وقيل: سبع قراءة، وقيل سبع أنحاء في التّرادف والتّقديم والتّأخير، كطلع منضود وطلح منضود، كالعهن المنفوش والصّوف المنفوش، وأقبل وتعال، وهلمّ وعجّل، واسترجع، وجاءت سكرة الموت بالحقّ، وسكرة الحقّ بالموت، وكذلك يطبع الله على كلّ

قلب متكبّر جبّار، وقراءة ابن مسعود: على قلب كلّ متكبّر، واسندوا إلى أُبيّ بن كعب أنّه كان يقرأ لهم: "كلّما أضاء لهم مشوا فيه" مرّوا فيه سعوا فيه، وإلى ابن مسعود إنّه كان يقرأ: "للّذين آمنوا انظرونا" امهلونا أخّرونا إلى غير ذلك ممّا يطول تعداده. وأقرب من ذلك ما جاء في: "كنتم خير امّة" أنّها خير أئمّة، وفي: "قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"، أنّها والمأمونون، وفي: "واجعلنا للمتقين إماماً"، أنّها: واجعل لنا من المتّقين إماماً، وفي: "يعضّ الظّالم على يديه" يعض الأوّل، وفي: "ليتني لم اتّخذ فلاناً خليلاً"، أنّها: لم اتّخذ الثّاني. وكذا: كلّ كناية، غاية ما هناك: أنّ هذا الوجه قد خصّ به ناس دون أخرين.

فإن قلت: حديث نزول القرآن بالحروف السّبعة إنّما يعرف فيهم، وقد كذّبه الرّضا "ع" وقال: كذبوا؛ إنّما هو واحد نزل من عند الواحد؟!

قلت: إن تمّ هذا وسيجيء الكلام عليه في القراءات قلنا: إنّما نزل بهذه الزّيادات كما قالوا "ع"، فكان واحداً، لكنّه "ص" منع أن يُلقيه بهذه الزّيادة إلّا إليهم، أو إلى محبّيهم، وأمر أن يحرّره منها إذا ألقي إلى السّواد؛ للحكمة المقتضية لذلك، خصوصاً ما جاء في المنافقين، وأنّى يصحّ إظهاره وهو "ص" يتألّف قلوبهم ويُثني لهم الوساىد ويجزل لهم العطاء ويقدّمهم على خاصّته ونفسه وأهله، أ ترى أنّ من كان ينطوي على عداوته وعداوة أهل بيته من الرّؤساء وغيرهم كان يُتلى عليه لعن نفسه في المجامع ويلعن نفسه؟! كلا إذن لأعادوها جذعاء، أم ترى إنّه كان تيسّر لهم دعوى الخلافة لولا إسبال ذيل السّتر عليهم والغضّ عنهم، وما بال سعد ومن أحاط به من الأنصار لم يواجههم يوم السّقيفة بما نزل فيهم، وممّن لا تأخذهم في الله لومة لائم سلمان وعمّار وأبو ذر

حين وثبوا على أبي بكر وهو على المنبر؛ يخوّفونه الله ويأمرونه بردّ الحقّ إلى أهله، وهم يتعلّقون بالأخبار النّبويّة، أو ليس كان الاحتجاج بكتاب الله أقعد، وما بال مجالس الاحتجاجات وأندية الخصومات ومناشدات عليّ "ع" لهم عاطلة من التّحلية بما جاء فيهم وفي أعدائهم، وكثير منها كان قبل الجمع، ولو كان هناك متعلّق يُعرف للهجت به الألسن وسارت به الرّكبان، وجاءك به من لم تزوّد، ولتوفّر الدّواعي على نقله كما وردت علينا الأخبار بالتعلّق في تلك المجامع بما جاء فيهم من الآي كآية التّبليغ وآية الزّكاة في الصّلاة ونحوهما.

فإن قلت: هذا قول بالسّقوط؛ فإنّ النّفاة يدّعون أنّ ما بين الدّفتين جميع ما نزل كما هو صريح كلام الصّدوق؟!

قلت: المراد جميع ما أُلقي إلى النّاس، وأنّه لم يبلغهم أكثر من ذلك وأسقطوه؛ لما أشار إليه السيّد [المرتضى] من توفّر الدّواعي على الضّبط وتعدّد الكتّاب، وكثرة القرّاء والحفّاظ والجامعين له في أيّامه "ص"، وما ذكرناه من عدم التعرّض له في المحاجّة واقتضاء الحكمة سيّما في أسماء المنافقين.

فإن قلت: إن كان العلم بهذه الزّيادات مقصوراً عليهم وعلى خاصّتهم، فكيف صحّ لأمير المؤمنين "ع" أن يأتيهم بما لا يعلمون ليكذّبوه؟!

قلت: إن لم يأتهم به على أنّه تنزيل، فقد جاءهم به على أنّه بيان وتأويل، وقد بيّنا أنّهم ممّا يكتبون التّأويل مع التّنزيل، وقد رأيت تصريحهم باشتمال ما جاء به على التّأويل أيضاً، وما كان ليفاجئهم بتمييز التّنزيل من التّأويل، على أنّ هذه الزّيادات الّتي نزلت في شأنهم إن لم تكن معلومة لديهم لكنّ ما يُراد بها معلوم، مثل: بلّغ ما أُنزل إليك في عليّ، وظلموا آل محمّد، وسئل سائل بعذاب

واقع بولاية عليّ؛ لعلمهم بأسباب النّزول، فإذا وجدوا هذه الزّيادات الجزئيّة حملوها على البيان، على إنّه "ص" لمّا قالوا له دعه، قال: "إن قبلتموه فاقبلوني معه"، ولو قبلوه وردّوا عليه مقامه ولزموا طاعته لكان هو المبلّغ، ولم يكن هناك من يردّ عليه، وكذا الكلام فيما دلّ من الأخبار على ما في أيدي النّاس ليس كما نزل، ولو ترى كما أنزل لألفينا مسمّين، وكذا كلّ ما جاء بأنّ ما عندهم على خلاف ما عندنا كما روي عن سالم بن سلمة: إنّه قرأ رجل على أبي عبد الله وأنا أسمع حروفاً من القرآن ليس ما يقرؤها النّاس، فقال "ع": كفّ عن هذه القراءة حتّى يقوم القائم "ع".

وأمّا ما يدلّ منها على مجرّد التّحريف والتّبديل، فغنيّ عن التّأويل؛ بجواز أن يكون المراد تحريف المعنى، بأن تأوّلوا اللّفظ وحملوه على خلاف ما أُريد به، كما يدلّ عليه قول أبي جعفر "ع" فيما كتب إلى سعد الخير: "وكان من نبذهم الكتاب: أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية الخبر"، حتّى أنّ من النّاس من نزل الجميع على هذا حتّى مثل قوله: هكذا أُنزلت، أي بهذا المعنى كما سيأتي إن شاء الله.

فلم يبق إلّا قليل من الأخبار قد تضمّن دعوى الإسقاط، فينزّل على أنّ المراد ما جرت العادة من قبل بكتابته من التّأويل؛ لما عرفت من أنّهم كانوا يكتبون مع التّنزيل.

وبالجملة: إسقاط ما اشتمله عليه كتاب من التّأويل والتّفسير الّذي هو عليهم كما قال "ص"، خصوصاً وفي بعضها دعوى الزّيادة كخبر الزّنديق

وأوّل أخبار العيّاشي وكأن المراد بذلك المعنى الثّاني.

ثمّ أنّ هذه الأخبار متناقضة ففي بعضها ما يدلّ على اشتمال المنزل على جميع العلوم، وفي بعضها كخبر الزّنديق أنّهم أسقطوا ما كان عليهم، وأنّى يتصوّر إلقاء جميع العلوم، ومنها المنايا والبلايا والآجال ونحو ذلك لكافّة النّاس، فعُلِم أنّ ذلك من البطون الّتي خصّ بها إلى الله.

وأمّا ما جاء من طُرق العامّة فقد قالوا: إنّه من منسوخ التّلاوة كما جاء في الصّحيحين عن أنس في قصّة أصحاب بئر معونة الّذين قُتلوا، وقنت "ص" يدعو على قاتليهم إنّه نزل فيهم قرآن حتّى رفع، إن بلّغوا عنّا قولنا إنّا لقينا ربّنا فرضي عنّا وأرضانا، ومنهم من منع هذا النّوع من النّسخ وقضيّته وردّ تلك الأخبار، لكنّها مستفيضة فيهم.

وفي مقام استعراض الدّوافع الّتي حدت به إلى طرح مثل هذا الجمع أفاد: «والّذي حدانا على هذا الجمع مع أنّ النّاس بين مهمل لهذه الأخبار غير مكترث بها، وهم: الأكثرون، وبين منزّل لها على ما يخرج بها عن الإهمال، كما نزّلها على أنّ السّاقط كان من الكلام لا من القرآن، وبين آخذ لها على ظاهرها: [أقول الّذي حدانا على هذا الجمع] أنّ المستفاد من تلك الأخبار هو أنّ جلّ التّغيير ـ على ما يظهر من جواب الزّنديق ـ إنّما كان في أسماء أهل البيت وفضائلهم، وأسماء أعدائهم ومثالبهم، وبالجملة: إبراز ذلك كلّه إلى النّاس خارج عن قانون الحكمة، مناقض لما استقامت عليه طريقة النّبي "ص" في معاشرة القوم وتألّف قلوبهم حسب ما ذكرنا، وأنّ عدم تعرّض أمير المؤمنين "ع" وأصحابه لذلك في الاحتجاج مع ثبوته عند النّاس واشتهاره فيهم وهم

يتعلّقون بالأخبار والوقايع، وما نزل فيها من الآيات مع عدم صراحتها فيها مستحيل في مجاري العادات، وكان ينبغي بمقتضى ـ ذلك طرحها كما عليه الأصحاب؛ لأنّ ما يستلزم الباطل باطل، وإن كان الّذي دعاهم إلى ذلك غير ما ذكرناه، غير أنّا وجدنا هذه الأخبار متكثّرة، ورواياتنا فيها مشتهرة، فكان مراعاتها وتنزيلها مهما أمكن أولى، وكان هذا أجمل وجه يُعقل».

وبعد أن أكمل المرحوم الكاظمي الكلام في استعراض دوافعه لمثل هذا الوجه من الجمع عطف الحديث إلى لنقد الجمع الّذي جاء في تفسير الصافي بالقول: «وفي الصّافي: ولا يبعد أن يُقال أن بعض المحذوفات كان من قبيل التّفسير والبيان، ولم يكن من أجزاء القرآن، فيكون التّبديل من حيث المعنى، أي: حرّفوه وغيّروه في تفسيره وتأويله، أعني: حملوه على خلاف ما هو به، فمعنى قولهم "ع": كذا نزلت: أنّ المراد به ذلك. وهو كما ترى»[1].

١٢ـ الفقيه الأصوليّ ملا أحمد النراقي وتحريف القرآن

لم يكن صاحب كتابي "مستند الشّيعة" و "عوائد الأيّام" الفقيه والأصوليّ الاثنا عشريّ الملّا أحمد النّراقي المتوفّى سنة: "١٢٤٥هـ" يختلف عن والده الملّا مهدي في القول بتحريف القرآن؛ بل نلاحظ قيامه بتعميق مختار والده والدّفاع عنه في مختلف موسوعاته الأصوليّة؛ ونظراً لما تشتمل عليه كلماته من نفع عميم في تعميق وجهة نظرنا المختارة في نفي اهتمام السّماء بكتابة القرآن وتحويله لدستور دينيّ دائميّ لعموم البقاع والأصقاع، وفي إيضاح مختار الاثني

---

[1] شرح الوافية، اعتمدنا على أربع نسخ خطيّة في نقل كلامه.

عشريّة القائلين بالتّحريف وطبيعة المدافعين عنه ورسوخ قدمهم في الفقه والأصول خلافاً لما يُشيعه جهلة القوم وسُذّجهم، أقول نظراً لذلك يحسن بنا نقل بعض كلماته في هذا المجال؛ لأهمّيتها البالغة في هذا الميدان، ولفقدانها من المكتبات وعدم طباعتها سوى طبعة الحجر القديمة؛ لأسباب قد يكون أهمّها إخفاء الحقيقة في خصوص إيمانه بتحريف القرآن.

وقد خصّص ملّا أحمد النّراقي منهاجاً خاصّاً في كتابه "مناهج الأحكام" للحديث عن تحريف القرآن، وبعد أن عرض الأقوال فيه ومختار والده الملّا مهدي القائل بوقوعه فيما هو خارج عن الآيات المعجزة، عطف الحديث لذكر وجوه النّافين وبادر لمناقشتها، وحيث إنّه قد تكرّرت مناقشة هذه الوجوه في كلمات والده الملّا مهدي فلا حاجة لإعادتها، لكنّنا سنقف على مناقشة الملّا أحمد النّراقي لما قرّره السيّد المرتضى المتوفّى سنة: "٤٣٥هـ" وحُكي عنه في خصوص دفع القول بالتّحريف؛ وسنعمد لنقله بطوله لما نوّهنا، حيث قال في مناهج الأحكام:

«الثّاني: ما ذكره السيّد [المرتضى]، وهو أنّ الدّواعي قد توفّرت على نقل القرآن وحراسته، وبلغت حدّاً لم يبلغه غيره من الأمور العظيمة؛ لأنّه معجز النبوّة، ومأخذ العلوم الشّرعيّة، وعلماء الإسلام قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتّى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً ومنقوصاً.

وقال أيضاً: العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه في صحّة نقل العلم بحمايته وجرى على ذلك مجرى ما علم ضرورته من الكتب المصنّفة ككتاب سيبويه

والمزني؛ فإنّ أهل العناية بهذا الشّأن يعلمون من تفاصيلها ما يعلمون من جملتها، حتّى لو أنّ مُدخلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً لعُرف ومُيّز، ومعلوم أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه.

وذكر أيضاً: أنّ القرآن كان على عهد رسول الله "ص" مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن؛ فإنّه كان يُدرّس ويحفظ جميعه في ذلك الزّمان، وكان يُعرض على النّبي ويُتلى عليه، وجماعة من الصّحابة كعبد الله بن مسعود وأُبي وغيرهما ختموا القرآن على النّبيّ "ص" عدّة ختمات».

وبعد أن عرض الوجوه المحكيّة عن السيّد المرتضى كما في مجمع البيان، بادر لمناقشتها مقرّراً: «أقول: للقائل أن يعارض بأنّه كانت الدّواعي متوفّرة على تغييره من المنافقين المبدّلين للوصيّة؛ لتضمّنه ما يضادّ رأيهم وهواهم، والتّغيير فيه إن وقع فإنّما وقع قبل انتشاره في البلدان، واستقراره عليه على ما هو الآن، والضّبط كان بعد ذلك، فلا تنافي بينهما. وأمّا كونه مجموعاً في عهد النّبي "ص" على ما هو الآن فلم يثبت، وكيف كان مجموعاً وقد كان ينزل عليه نجوماً، وما كان يتمّ إلّا بتمام عمره. وأمّا درسه وختمه فإنّما كانوا يدرسون ويختمون ما كان عندهم، لا تمامه»[1].

---

[1] مناهج الأحكام، نسخة خطيّة، ط حجريّة. وقد استُلهم هذا الردّ حرفيّاً تقريباً من نصوص الفيض الكاشاني المتوفّى سنة: "١٠٩١هـ" في تفسيره الصّافي حيث قال في ردّ محكيّ كلام المرتضى ما يلي: « أقول: لقائل أن يقول: كما أنّ الدّواعي كانت متوفرة على نقل القرآن وحراسته من المؤمنين، كذلك كانت متوفرة على تغييره من المنافقين المبدّلين للوصيّة المغيّرين للخلافة؛ لتضمنه ما يضاد رأيهم وهواهم، والتّغيير فيه إن وقع فإنّما

ولم يكتف بذلك بل ناقش استدلال شيخ الطّائفة الاثني عشريّة الطّوسي المتوفّى سنة: "٤٦٠هـ" بحديث الثّقلين على عدم التّحريف وأبطل الاستدلال به كما تقدّم نقل ذلك في بحوث سابقة، وهكذا ليقرّر أخيراً نتيجة التّحقيق الّتي توصّل إليها في خصوص نقص القرآن وزيادته وتغييره وتحريفه فقال: «والتّحقيق: أنّ النّقص واقع في القرآن، بمعنى: أنّه قد أُسقط منه شيء وإن لم يُعلم موضعه بخصوصه؛ لدلالة الأخبار الكثيرة والقرائن المذكورة عليه من غير معارض، وأمّا النّقص في خصوص المواضع وإن ورد في بعض الأخبار إلّا أنّه لا يحصل منه إلّا الظنّ، فهو مظنون، وأمّا غير المواضع المخصوصة فلا علم بالنّقص فيها ولا الظنّ، أمّا الاحتمال فلا دافع له ولا مانع، وإن كان مرجوحاً في بعض المواضع.

وأمّا الزّيادة فلا علم بوقوعها بل ولا ظنّ. وأمّا ما مرّ من حديث الاحتجاج على الزّنديق وما في تفسير العيّاشي، فمع معارضته بالإجماعين

وقع قبل انتشاره في البلدان واستقراره على ما هو عليه الآن، والضبط الشديد إنّما كان بعد ذلك، فلا تنافي بينهما، بل لقائل أن يقول: إنّه ما تغير في نفسه؛ وإنّما التّغيير في كتاباتهم إياه وتلفظهم به؛ فإنّهم ما حرّفوا إلّا عند نسخهم من الأصل، وبقي الأصل على ما هو عليه عند أهله، وهم العلماء به، فما هو عند العلماء به ليس بمحرّف، وإنّما المحرّف ما أظهروه لأتباعهم، وأمّا كونه مجموعاً في عهد النّبيّ "ص" على ما هو عليه الآن فلم يثبت، وكيف كان مجموعاً وإنّما كان ينزل نجوماً، وكان لا يتمّ إلّا بتمام عمره. وأمّا درسه وختمه فإنّما كانوا يدرسون ويختمون ما كان عندهم منه، لا تمامه». الصّافي: ج١، ص٥٤، ط مكتبة الصّدر.

المنقولين من الشّيخين الطّوسي والطّبرسي، معارض بما رواه العيّاشي أيضاً في تفسيره عن أبي جعفر "ع": "إنّ القرآن قد طُرحت منه آي كثيرة ولم يزد فيه إلّا حروف أخطأت بها الكتبة"، بل يُمكن دعوى العلم على عدم زيادة مثل آية أو آيتين فصاعداً؛ لاتّحاد إسلوب الكلام، ولأنّها لو كانت فإنّما هي في الأزمنة القريبة من زمان وفاة النّبيّ، ولا شكّ أنّ الفصحاء العارفين بدقايق الكلام من العرب العرباء والبلغاء المميّزين بين كلام الخالق وكلام المخلوق، والفارقين بين المعجزة منه وغيره، لم ينقرضوا بوفاة النّبيّ "ص"، بل كانوا موجودين من الكفّار والمسلمين، ولو كان في القرآن زيادة من كلام المخلوق لتعرّضوا لمعارضته، ولو كان لنُقل إلينا، كما نُقلت هفوات مسيلمة الكذّاب.

وأمّا التّغيير والتّحريف في بعض الكلمات عمداً أو سهواً فلا يُمكن نفيه وإن لم يمكن إثباته علماً كالاختلاف في التّرتيب»[1].

وممّا تقدّم يتّضح: إنّ رأي فقهاء أصوليّين إثني عشريّة كبار بوزن النّراقيّين في تحريف القرآن أوضح من نار على علم، ولهذا لا تصغ إلى كلمات من يعيش في هامش المعرفة أو من يوظّف عناوين ثانويّة والّذين يسعون جاهدين إلى نفي التّحريف عن أساطين المذهب الاثني عشريّ، وكيف يمكن قبول ذلك وكتب النّراقيّين حاضرة حتّى اليوم بقوّة وعمق في الحوزات العلميّة الاثني عشريّة، ولهذا قلنا: إنّ من يُنكر التّحريف ـ ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف ـ وهو مؤمن بالإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة إمّا غير عارف أو أنّه

---

(1) مناهج الأحكام، ملّا أحمد النّراقي، نسخة خطيّة، والطّبعة الحجريّة.

يمارس التقيّة بأبشع صورها.

١٤ـ مرتضى الأنصاري وتحريف القرآن

للمرحوم مرتضى الأنصاري المتوفّى سنة: "١٢٨١هـ" المعروف في الأوساط الحوزويّة بـ "الشّيخ الأعظم" كتاب فقهيّ حمل عنوان: "كتاب الصّلاة"، وقد كانت طبعته الحجريّة متداولة حتّى قامت لجنة التّحقيق الخاصّة بتراث الشّيخ الأعظم المنبثقة من المؤتمر العالمي بمناسبة الّذكرى المئوية الثّانية لميلاد الشّيخ الأنصاري بتحقيق هذا الكتاب وإعادة طباعته بحلّة قشيبة في ثلاثة أجزاء في جمادي الأوّل من عام: "١٤١٥هـ" في مدينة قم الإيرانيّة، لكن هذا التّحقيق احتوى على مفارقات لافتة وظريفة وطريفة في نفس الوقت، يحسن بنا استعراضها:

في مبحث القراءة من الصّلاة فتح الشّيخ الأنصاري بحث القراءات القرآنيّة وتقويم الأخبار الآمرة بالقراءة كما يقرأ النّاس أو المخالفون حسب اصطلاحهم، ونصّ على أنّ ملاحظة صدر الأخبار وعجزها يكشف عن إنّ المراد منها حذف الزّيادات الّتي كان يتكلّم بها أصحاب الأئمّة "ع" بحضرتهم حتّى قيام القائم "ع" فيُظهر قرآن أمير المؤمنين "ع" على حدّ تعبيره، وفي هذا السّياق استمرّ في الحديث عن اعتبار الخصوصيّات في القراءة ومطلوبيّتها شرعاً وذكر بيانات ثلاثة وبدأ بنقاشها على طريقته في البحث، وهكذا استمرّ في الحديث والمناقشة إلى أن قال في مناقشة قول ابن الجزري على ما حُكي عنه: «وأنت خبير بأنّ السّند الصّحيح ـ بل المتواتر باعتقادهم ـ [ويعني بهم أهل

السُنّة] من أضعف الأسانيد عندنا؛ لأنّهم يعتمدون في السّند على من لا نشكّ نحن في كذبه، وأمّا موافقة المصاحف العثمانيّة فهي أيضاً... ....، وطيخوا المصاحف الأُخر لكتّاب الوحي»[1].

لكنّك ستسأل: لماذا وضعت هذه النّقاط السّت وهل هي في المصدر الأصلي؟!

والجواب: نعم؛ هذه النّقاط هي من المصدر الأصلي للكتاب المحقّق، وأُدرج هامشان في موطنها قالوا في الأوّل: «مقدار سطرين من العبارة وردت في هامش [النّسخة] "ق" ترتبط بالموضوع، وقد أصابهما الماء فلم يمكن إيراده هنا»، وقالوا في الثّاني الوارد بعد مفردة: وطيخوا: «كذا ظاهراً؛ والكلمة غير واضحة، من طاخ الأمر طيخاً: أفسده، ويُحتمل: طلخ، وهو بمعنى إفساد الكتاب»[2].

ولكن هل تعلم ما هي العبارة الّتي لم يتمكّن محقّقو هذا الكتاب ـ وأحجم عن ذكر اسمائهم دفعاً لإحراجهم ـ من قراءتها، وادّعوا إنّ سقوط الماء عليها منع من ذلك؟!

اسمح لي أن أنقل لك العبارة كما وردت في مصدرها الأصلي ونقلها بعض الفقهاء أيضاً في مدوّناتهم الفقهيّة حيث قال الأنصاري ما يلي: «وأمّا موافقة أحد المصاحف العثمانيّة فهي أيضاً من الموهنات عندنا، سيّما مع تمسّكهم

---

(1) كتاب الصّلاة: ج١، ص٣٦٢.

(2) كتاب الصّلاة: ج١، ص٣٦٢.

على اعتبارها بإجماع الصّحابة عليها الّذين جعل الله الرُشد في خلافهم؛ حيث إنّهم غيّروا من القرآن ما شاءوا، ولذا أعرضوا عن مصحف مولانا ومولاهم أمير المؤمنين "ع" لّما عرضه عليهم، فأخفى لولده القائم "فداه أبي وأمّي"، وطُبخت المصاحف الأُخر لكتّاب الوحي»[1].

وحيث إنّ العبارة آنفة الذّكر تسبّب إرباكاً كبيراً في الوسط الاثني عشريّ فضلاً عن غيره لصراحتها ووضوحها في وقوع التّحريف في القرآن وهو موضوع طالما نفاه المراجع المعاصرون بشتّى الحيل، وإنّ العناوين الثّانويّة الحوزويّة تقتضي الحفاظ على سمعة الشّيخ الأنصاري وكسر الجرّة برأس تلميذه المحدّث النّوري المسكين الّذي لم يكتب سوى الرّوايات الصّحيحة وآراء العلماء الاثني عشريّة في تحريف القرآن، قام محقّقو الكتاب بحذف العبارة وكتبوا في الهامش تعليقاً مضحكاً ومبكياً كما قرأتم قبل قليل، مع أنّ هذه العبارة إذا لم تكن واضحة في جميع النّسخ الخطيّة بل وفي الطّبعة الحجريّة للكتاب أيضاً وهذا الاحتمال كما ترى، فقد نقلها بعينها المرحوم الإغا رضا الهمداني في مصباح فقيهه[2]، وكان بإمكانهم أن يستعينوا بهذا الكتاب لقراءتها لو فرضنا سقوط الماء على جميع النُسخ وإمكانيّات الدّولة تحت أيديهم.

وكيف كان؛ فقد أوردت هذا الشّاهد البسيط كي أدعو الباحثين المحايدين إلى الالتفات إلى خطورة الموقف، وإنّ استساغة مثل هذه التّدليسات

---

(1) كتاب الصّلاة، مرتضى الأنصاري: ص١١٩، ط الحجريّة.

(2) كتاب الصّلاة من مصباح الفقيه، الطّبعة الحجريّة: ص٢٧٥.

في أعصارنا يؤكّد لنا بوضوح استساغتها في تلك الأعصار بشكل أكبر أيضاً وفي نفس موضوع تحريف القرآن أيضاً، فتفطّن واغتنم"[1].

كما عمّق موقف الأنصاريّ في موضوع التّحريف تلميذه المرحوم محمّد حسن الأشتياني المتوفّى سنة: "١٣١٩هـ" الّذي حكى عن أستاذه قائلاً: «كان شيخنا الأستاذ العلّامة [الأنصاريّ] "قدّه" يميل إلى هذا القول [مختار صاحب القوانين]، أي: وقوع النّقيصة في غير الأحكام بعض الميل؛ فإنّ القرآن المنزل على ما صرّح به في غير واحد من الأخبار: "أربعة أرباع: ربع في الأئمّة "ع"، وربع في أعدائهم، وربع في القصص والأمثال، وربع في القضايا والأحكام"، والدّاعي للتّغيير إنّما هو: في الربعين الأوّلين»[2].

أقول: حينما يميل أستاذ الفقهاء والمجتهدين الاثني عشريّة في القرن الأخير والّذي لا زالت آثاره الفقهيّة والأصوليّة محطّ الاهتمام الأوّل في حوزاتنا العلميّة إلى: مثل هذا القول، فكيف نُريد أن نقنع الآخر بأنّنا لا نؤمن بتحريف القرآن بمعنى النّقيصة مثلاً؟! أيكون ذلك باستمراريّة التقيّة والكذب البواح؟! أم عن طريق حذف عبارات الأنصاريّ النّاصة على هذا الموضوع صراحة من كتبه المطبوعة والتّدليس حتّى على طلّاب الحوزة وأساتذتها المعاصرين بكون ذلك بسبب سقوط قطرات ماء على النّسخة الأصليّة كما فعلت لجنة تحقيق كتابه الصّلاة؟!

---

(١) رحم الله المحدّث النّوري الّذي ظُلم كثيراً لشجاعته في هذا المجال.

(٢) بحر الفوائد في شرح الفرائد: ج١، ص٩٩.

لا شكّ في أنّ المهمّة متعسّرة بل متعذّرة، لكن حينما نعيد النّظر في مقولة الإمامة الإلهيّة وعرضها العريض بطريقة فاحصة وناقدة، ونرجع إلى الوراء قليلاً تاركين المنطق العشائريّ في التّعامل معها، فستكون قدرتنا على التّخلّص من هذه التّركة الثّقيلة سهلة جدّاً، أجل؛ قد نخسر كثيراً في حاضرنا وطقوسه وشعائره وعناوينه ومرجعيّاته وأخماسه وأثلاثه ...إلخ، لكنّنا سنؤسّس لربح أكبر لمستقبلنا دون شكّ وريب.

١٥ـ المجدّد الشيرازي وتحريف القرآن

أحدث صدور كتاب المحدّث النّوري المُسمّى بـ: "فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب" وتداوله وانتشاره في الأوساط ردّات فعل عنيفة في الأوساط الاثني عشريّة فضلاً عن غيرها، وكان أبرز ردّ كتب على ما جاء فيه هو ما كتبه المرحوم محمود بن أبي القاسم الطّهراني المعروف بالمعرّب والمتوفّى سنة: "١٣١٠هـ" والّذي حمل عنوان: «كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب»، جاء في مقدّمته:

«...فبينا نترقّب ذلك، فإذا برسالة قد انتشرت بين النّاس تسمّى بـ: "فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب"، تصنيف الفاضل الباذل والمحدّث الكامل، الحاج الميرزا حسين النّوري "دام تأييده"، وقد أثبت فيها وجوه التّحريف والتّغيير في القرآن، وحاصل مفاد رسالته: إنّ القرآن المتداول اليوم بين المسلمين كتاب مؤلّف من كلام الله تعالى وكلام المنافقين، وزيدت ونقصت منه كلمات وحروف كذلك، وحرّفت منه كلمات عن مواضعها

بالتّقديم والتّأخير، ونقصت منه آيات وسور، وقدّم بعضها على بعض، فصار بذلك كتاباً مغايراً لما أنزل على النّبي "ص"...، وقد علم الله منّي أنّي لم أقصد بذلك التّشنيع على هذا الفاضل، وإنّما قصد وجه الله تعالى؛ انتصاراً للدّين، وإزاحة لتلك الشّبهة القبيحة عن أذهان المسلمين...»[1].

وحينما أُرسل هذا الردّ إلى المرحوم محمّد حسن الشّيرازي المتوفّى سنة: "١٣١٢هـ" المعروف بالمجدِّد، طلب من تلميذه النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" الردّ عليه وإجابة أسئلته، فكتب الأخير ردّاً وافياً ومختصراً باللّغة الفارسيّة تعرّض فيه بإيجاز وافٍ لإجابة الأسئلة الّتي أثارها الطّهرانيّ المعرّب في كتابه آنف الذّكر، وسنعمد إلى تعريب مقدّمة ردّه لإطلاع القارئ على جزء يسير جدّاً من الحقيقة الّتي تعمّد الكبار إخفاءها تحت عناوين شرعيّة وغرّروا بمقلّديهم وزادوهم جهلاً.

جاء في رسالة المحدّث النّوري ما ترجمته: «في محرّم من سنة ألف وثلاثمائة وثلاثة وحين عودتي من زيارة الغدير وعرفة من النّجف الأشرف وكربلاء المعلّى إلى محلّ إقامتي المألوف في البلدة الطّيبة سامرّاء على مشرّفيها آلاف التّحيّة والسّلام، أظهر لي جناب المستطاب حجّة الإسلام والمسلمين وتاج العلماء والمحقّقين وآية الله في الأرضين أستاذنا الأعظم وطود العلم الأشمّ الحاج الميرزا محمّد حسن الشّيرازي "متّع الله المسلمين بطول بقائه" أوراقاً، قال: إنّ فيها ملاحظات على كتابي "فصل الخطاب في تحريف كتاب

---

(١) كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب، المقدّمة، مخطوط.

ربّ الأرباب" كانت قد وصلت إليه، والّتي اقتضت أن يتمّ الإجابة عليها. وقد قال سماحته لي: إنّ جواب هذه الشّبهات وإن كان واضحاً[1]، ولكن خشية أن تسري هذه الشّبهات إلى عوامّ النّاس، مع عجز صاحبها عن الإجابة، مضافاً إلى كونه من الأركان الأعاظم، كانت إجابة أسئلته محتّمة ولازمة. وقد عمدت إلى تلخيص اعتراضاته في شبهات ثلاث، وقدّمت إجابة عاجلة ومختصرة لها، ممتثلاً لأوامر شيخنا، وقد عرضتها عليه فاستحسنها، بأمل أن لا يبقى لأحدٍ ريب وشكّ بعد قراءتها والتّدقيق المنصف فيها، على أنّي أعرضت عن الإجابة على بعض الكلام غير الّلائق بأهل العلم والتّقوى الّذي حملته الأوراق انسياقاً مع قوله تعالى: "وإذا مرّوا باللّغو مرّوا كراماً"، وبالله التّوفيق، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[2].

أقول: لا شكّ في إنّنا نختلف مع المحدّث النّوري "رحمه الله" كثيراً، لكنّ ما نُكبره فيه هو الصّدق والشجاعة في قول الحقيقة، وحيث إنّ الرّجل ظُلم كثيراً كثيراً حتّى ينقطع النّفس من قبل بعض من لا يعرف حتّى أبجدّيات صنعة الحديث، وشوّهت صورته وسمعته في الأوساط الاثني عشريّة فضلاً عن غيرها أيضاً، أجد من الّلازم أن أقف معه وقفة إنصاف، وأعيد الحياة لآرائه والأدلّة الّتي تقف خلفها، علّني بذلك أسعد روحه الكريمة، وأوجّه في الوقت نفسه مسار البحث في الاتّجاه السّليم؛ فإنّ من يتحمّل مسؤوليّة القول

---

(1) وهذا النّقل يؤكّد موقف المجدّد الشّيرازي من التّحريف واصطفافه مع تلميذه النّوري.

(2) ردّ المحدّث النّوري على كشف الارتياب للطّهراني، بالفارسيّة، مخطوط.

بتحريف القرآن ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف إنّما هو التّراث المرويّ في أمهّات مصادرنا عن أهل البيت "ع"، وإذا ما أراد باحث أن يدافع عن القرآن فعليه أن لا يصبّ جام غضبه على المحدّث النّوري الّذي لم يمارس سوى النّقل، ويتحلّى بالجرأة والشّجاعة ويذهب نحو فحص الإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة وطريقة جمع القرآن.

١٦ـ التسقيط الحوزوي المنظم للمحدث النوري

بسبب قوله الحقيقة أو إظهارها في كتاب" فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الارباب" تعرّض خاتمة المحدّثين الاثني عشريّة المحدّث النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" إلى تسقيط حوزويّ هائل ربّما لا تجد له مثيلاً في وقته على الإطلاق، ولعلّ أوضح العبائر الكاشفة عن حقيقة هذا التّسقيط هي ما كتبه المرحوم هبة الدّين الشّهرستاني في رسالة بعثها كتقريظ لكتيّب حمل عنوان: "برهان روشن" بالفارسيّة، كتبه الميرزا مهدي البروجرديّ في قم سنة: "١٣٧٣هـ"، جاء فيها ما يلي:

«كم أنت شاكر مولاك إذ أولاك بنعمة هذا التأليف المنيف، لعصمة المصحف الشريف عن وصمة التحريف، تلك العقيدة الصحيحة التي آنستُ بها منذ الصغر أيّام مكوثي في سامرّاء مسقط رأسي، حيث تمركز العلم و الدين تحت لواء حجّة الإسلام إمام الإماميّة في عصره ونادرة الرّؤساء الرّوحانيّين في دهره: آية الله الشّيرازيّ الميرزا حسن الحسيني، فكنت أراها تموج ثائرة على نزيلها المحدّث الشّهير الحاج ميرزا حسين النّوري مؤلّف مستدرك وسائل

الشّيعة، ساخطة عليه بمناسبة تأليفه كتاب فصل الخطاب، فلا ندخل مجلساً في الحوزة العلميـة إلّا و نسـمع الضـجّة و العجّـة ضـدّ ذلـك الكتـاب و مؤلّفـه وناشره، يسلقونه بألسنة حداد»[1].

لكنّ من حقّك أن تسأل: تُرى لماذا قـام الحوزويّـون بتسـقيط المحـدّث النّوري وهو لم ينطق بغير الحقّ الّذي لا مرية فيه ـ أعني القول بتحريف القرآن عند المؤسّسين الاثني عشريّة وجملة وافرة من مقلّدتهم ـ والموجود بوفرة وافـرة في أهمّ الكتب الحديثيّة الاثني عشريّة وكلمات كبار محقّقيها أيضاً؟!

والجواب: إنّ الجهـل المطعّـم بالتقيّـة والعنـاوين الثّانويّـة همـا المـبرّران لذلك؛ فهتك حرمة أيّ إنسان بريء لا مانع منه بـل يصـل إلى حـدّ الوجـوب أحياناً إذا ما ترتّب على ذلك حفظ مذهب أهل البيـت "ع" بصـيغته المتداولـة حسب توصيفهم، ولكن شاءت الأقدار أن يبقى المحدّث النّـوري حـاضراً في الأروقة العلميّة الحوزويّة الجادّة رغم الجهود الهائلة لقتله معنويّاً؛ لأنّ الحقيقـة لا تخفى بالتّسقيط حتّى وإن تلبّس هو وأصحابه بلبوس الدّين.

١٧ـ المرحوم حسن الصدر وتحريف القرآن

يُعدّ المرحوم السيّد حسن الصّـدر ـ العـامليّ أصـلاً والكـاظميّ مولـداً ومسكناً والمتوفّى فيها سنة: "١٣٥٤هـ" ـ من الهامات الرّجاليّة النّابهة في ميدان البيلوغرافيا والتّراجم والنّسخ الاثني عشريّة في القرن المنصرم، ولعلّي لا أبـالغ إذا ما قلت بأنّه أفضل عالم في أسرة آل الصّدر ممّن تخصّـص في هـذا الميـدان في

---

(١) برهان روشن، بالفارسيّة: ص١٤٣.

القرن الأخير، والرّجل خريج مدرسة سامرّاء ممّن تتلمذ على يد المجدّد الشّيرازيّ المتوفّى سنة: "١٣١٢هـ" ويُعدّ المحدّث النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" زميله الأقدم طبقة منه، وللرّجل مؤلّفات كثيرة لم ير النّور منها إلّا القليل، من قبيل: "تأسيس الشّيعة الكرام لفنون الإسلام"، وكتاب "تكملة أمل الآمل" والّذي طُبع أخيراً بأمر من السيّد السّيستاني الّذي يكنّ بالغ الاحترام والتّقدير لمدرسة سامرّاء وخرّيجيها واهتماماتها.

ما دعانا لكتابة هذه المقدّمة التّعريفيّة الموجزة هو بيان رأي هذا السيّد الجليل في موضوع تحريف القرآن وكتاب فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب لزميله الأقدم المحدّث النّوري، والّذي عثرت عليه بخطّه "رحمه الله" في أثناء ترجمته للكتاب المذكور حيث قال:

«كتاب فصل الخطاب في مسألة تحريف الكتاب، وهو في الحقيقة في إثبات مناقب أهل البيت وأسرار علومهم، وقد أفرد جماعة من قدماء الأصحاب فيها التّصنيف، لكن لم يأتوا في الجمع والتّحقيق بما جاء به العلّامة النّوري، وهو برهان على طول باعه في أحاديث الفرقتين، وتبحّره في كلمات الطّائفتين الأوائل والأواخر منهما، وقد غلط من أشكل على المصنّف فيه التّصنيف [يقصد الطّهراني المعروف بالمعرّب]، ولم يعرف الوجه في ذلك التأليف، ولا موضوع البحث في المسألة، وقد كتب المولى المصنّف رسالة في جواب تلك الخرافات، وزيّف فيها تلك المزخرفات، ومن كرامات المولى ثقة الإسلام النّوري: أنّ المعترض على فصل الخطاب أصابه المرض العجيب

العجاب، ومات نصف بدنه، وصار عبرة لأهل إيران»[1].

١٨ـ صاحب الكفاية وتحريف القرآن

طرح الأخباريّون الاثنا عشريّة مجموعة أدلّة لإسقاط حجيّة ظواهر القرآن الكريم، كان سادسها: عدم جواز التّمسّك بظواهره لأنّ فيه تحريفاً بمعنى النّقيصة أو التّصحيف، وفي سياق استعراض هذا الدّليل أقرّ المرحوم الآخوند الخُراساني صاحب أهمّ كتاب دراسيّ أصوليّ إثني عشريّ والمتوفّى سنة: "١٣٢٩هـ" بأصل مرتكز هذا الدّليل قائلاً: إنّ دعوى وجود علم إجمالي بوقوع التّحريف في القرآن بنحو النّقيصة أو التّصحيف غير بعيدة؛ وذلك: لشهادة بعض الرّوايات بذلك، والتأمّل في بعض الآيات وطريقة جمع القرآن أيضاً، لكنّه نصّ على التّحريف إن وقع فهو في غير آيات الأحكام، ووقوعه في غيرها غير ضائر؛ لعدم حجية ظاهر سائر الآيات[2].

وبعد أن عرفنا وجهة نظر أصوليّ إثني عشريّ كبير بحجم الآخوند الخُراساني في موضوع تحريف القرآن يظهر لك الحال فيما أورد بلسان المرحوم الخوئي على القائلين بالتّحريف حينما قال: «إنّ حديث تحريف القرآن حديث خرافة وخيال، لا يقول به إلّا من ضعف عقله، أو من لم يتأمل في أطرافه حقّ التّأمل، أو من ألجأه إليه حبّ القول به، والحبّ يُعمي ويصم، وأمّا العاقل

---

(١) من أحد كتبه المخطوطة الّتي عندنا.

(٢) كفاية الأصول: ص٢٨٥، تحقيق: مؤسّسة آل البيت "ع".

المنصف المتدبر فلا يشك في بطلانه وخرافته»[1].

ولا ندري: هل كان الميرزا القمّي والشّيخ الأعظم الأنصاريّ والمجدّد الشّيرازيّ والمحدّث النّوري والسّيّد حسن الصّدر والآخوند الخراساني.... وغيرهم العشرات من العلماء الاثني عشريّة من القائلين بالتّحريف بمعنى النّقيصة أو التّصحيف ممّن ضعفت عقولهم عند المرحوم الخوئي أو ممّن لم يتأمّلوا في أطرافه حقّ التأمّل أو ممّن أعجبهم حبّ القول به؟!

١٩ـ المرحوم الإيرواني وحدود تحريف القرآن

بعد أن أوضح المحقّق الإيرواني المتوفّى سنة: "١٣٥٤هـ" موقفه الصّريح من تحريف القرآن فيما هو خارج عن دائرة ما يُسمّى عندهم بآيات الأحكام، انتقل بعد ذلك إلى طرح نقطة منهجيّة أساس، كثيراً ما يقع الخلط فيها بين الباحثين في عموم الميادين الدّينيّة والمذهبيّة؛ حيث نصّ على أنّ سعة وضيق دائرة التّحريف ينبغي استكشافها من الدّليل الّذي دلّ عليها، وحيث إنّ التّحريف «قد عُلم من الأخبار، فلا يكون أوسع ممّا دلّت عليه الأخبار»، وبعد هذا الإيضاح المنهجيّ أفاد قائلاً: «مع أنّ الظاهر أنّ التحريف واقع في غير آيات الأحكام ممّا ورد في شأن أهل البيت أو في مثالب أعدائهم ممّا تعلّق الغرض بتحريفه. وفي بعض الأخبار ـ على ما ببالي ـ أنّ أربعين رجلاً من الكفّار كانوا بأسمائهم مذكورين في القرآن فأخرجوها عدا عمّ النبيّ تشنيعاً عليه "ص"».

---

[1] البيان: ص٢٥٧.

وفي مقام استخراج مصدر هذه الأخبار الّتي أشار إليها المرحوم الإيرواني بادر محقّقو كتابه إلى التّعليق بما يلي: «لم نظفر على هذه الأخبار. وكيف كان فهي موضوعة ومخالفة للأدلّة والأخبار القطعيّة الدالّة على عدم تحريف الكتاب [!!!]»[1].

وإذا ما أردنا أن نحسن الظّن بهؤلاء فلا نملك غير وصفهم بالجهل بالتّراث الإمامي الاثني عشريّ؛ وإلّا فالمرحوم الإيروانيّ أجلّ من أن يتحدّث في هذا الخصوص دون أن يكون واعياً ومتفحّصاً للأخبار في هذا الخصوص بحيث لم يستطع إنكارها أصلاً؛ فقد روى أبو زينب النّعماني المتوفّى سنة: "٣٦٠هـ" في غيبته بإسناده الصّحيح عنده، عن الأصبغ بن نباتة قوله: «سمعت عليّاً "ع" يقول: كأنّي بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون النّاس القرآن كما أنزل. قلت: يا أمير المؤمنين أو ليس هو كما أنزل؟ فقال: لا؛ مُحي منه سبعون من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وما تُرك أبو لهب إلّا للإزراء على رسول الله "ص" لأنّه عمه»[2].

كما جاء في رجال الكشّي بإسناده الصّحيح عنده أيضاً عن بُريد العجلي، عن الصّادق قوله: «أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم فمحت قريش ستة وتركوا أبا لهب»[3].

ومن الواضح: أنّ تعبير المرحوم الإيرواني بـ«على ما في بالي» يعني إنّه

---

(1) الأصول في علم الأصول: ص٢٥٢.

(2) الغيبة: ص٣١٨، تحقيق: الغفّاري؛ بحار الأنوار: ج٥٢، ص٣٦٤.

(3) رجال الكشّي: ص٢٤٥، تحقيق: القيّومي.

غير متأكّد من الرّقم فقط، فكتب الأربعين وهم سبعون أو سبعة، لا أنّه يشكّ في أصل وجود الرّواية في الموروث الاثني عشريّ، أو أصل وجود الحذف بصيغته الاثني عشريّة المعروفة في حدود ما دلّ عليه الدّليل كما بيّن.

وفي الحقيقة: إنّ أمثال هذه الشّواهد في النّسخ المطبوعة من تراثنا ـ وغيرها كثير أيضاً ـ يقرّر بما لا مزيد عليه مقدار أزمة الأمانة العلميّة العميقة الّتي يعاني منها واقعنا المذهبيّ الاثنا عشريّ للأسف الشّديد، سواء أ كان على مستوى المؤسّسات أو الأفراد، ولهذا لاحظنا جهة رسميّة كبيرة جدّاً تبادر لحذف سطور عدّة للشّيخ الأعظم مرتضى الأنصاريّ المتوفّى سنة: "١٢٨١هـ" ناصّة بوضوح على التّحريف وتتذرّع بأكاذيب مخجلة في سبيل ذلك انسياقاً مع العناوين الثّانويّة الّتي نقحّتها لنفسها.

٢٠ـ أبو الحسن الأصفهاني وتحريف القرآن

لا يختلف المرحوم أبو الحسن الأصفهاني المتوفّى سنة: "١٣٦٥هـ" عن جملة ممّن تقدّم عليه من الأصوليّين الاثني عشريّة في الإيمان بوقوع التّحريف القرآنيّ بمعنى من المعاني؛ فبعد أن نقل عن الشّريف المرتضى إنكاره للتّحريف، وعن بعضهم إنكاره لوقوعه بالزّيادة وتجويزه النّقيصة، أفاد قائلاً: «وعلى تقدير تسليم وقوع التحريف فيه كما يشهد به بعض الأخبار ويساعده الاعتبار، نمنع كونه مانعاً عن حجيّة ظواهره، لعدم العلم بوقوع خلل بذلك فيها، وعلى تقدير تسليمه فنمنع عن وقوعه في آيات الأحكام الّتي هي محلّ الكلام؛ لعدم الدّاعي إلى تحريفها، وإنّما وقع في الآيات المتعلقة بمدائح أهل البيت ومثالب

أعدائهم؛ لوجود الداعي بالنسبة إليها»[1].

٢١ـ محمد الصدر وتحريف القرآن

اعتادت الأُذن الاثنا عشريّة المعاصرة على عدم الاعتراف بالحقيقة إلّا إذا صدرت من مرجع تقليدها، ولهذا تصف كلّ ما لا يخرج منه بالباطل الزّخرف الّذي ينبغي ضربه عرض الجدار فكيف إذا صدر منه رميه بالوهم، وهذه أزمة كبيرة وفادحة لا يمكن الخلاص منها ما لم يتحرّر النّاس من طوق التّقليد؛ لأنّ الحقيقة لا تتحوّل إلى وهمٍ بصمت المرجع عنها أو لجهله بها، كما لا يتحوّل الوهم إلى حقيقةٍ إذا ما تصوّر مرجع التّقليد ذلك أو كان له مصلحة في تمريره بلباسها.

وفي سياق هذا الاعتياد الخاطئ يجد الباحث الّذي يخاطب هذه الأُذن الاثني عشريّة نفسه مأسوراً باعتياداتها ومكبّلاً بمسموعاتها، فتجده يتوسّل بفقرة هنا أو تلميح هناك من أجل إقناع مخاطبه بأنّ الحقيقة أكبر بكثير من مرجع التّقليد، ويتراكم هذه المعطيات والتّعزيزات والوثائق والأدلّة والبراهين والشّواهد يتأمّل الباحث أن يأتي ذلك اليوم الّذي تكتشف فيه هذه الأُذن خطل اعتياداتها؛ وحينذاك تنفكّ أساراتها وتريح الباحث المهتمّ بها والسّاعي لرفع مستوى مسموعاتها؛ حيث لا قيود ولا أصفاد ولا أغلال غير الحقيقة ونصاعتها.

وفي إطار هذه الإسارة الشّديدة نضطرّ لوضع نصّ فرّغناه من مقطع

---

[1] وسيلة الوصول إلى حقائق الأصول: ج١، ص٤٨٤، ط مؤسّسة النّشر الإسلامي.

مسجّل بصوت المرحوم محمّد الصّدر المُستشهد سنة: "١٤١٩هـ" وهو يتحدّث عن عدم وجود مصحف مجموع في زمن رسول الله "ص" وحتّى لحظة وفاته، ويعطف الحديث بعد ذلك إلى طبيعة مصحف عليّ "ع" المخفيّ حتّى ظهور القائم، حيث قال ما لفظه تقريباً: «لم يكن القرآن الكريم مرتّباً مكتوباً من أوّله إلى آخره في زمن رسول الله "ص"؛ إذ لا وجود لمصحف بهذا الشّكل عند وفاته "ص" أصلاً، خاصّة إذا قصدنا من ذلك مصحفاً معلناً موجوداً بين النّاس، نعم؛ كأنّ هناك تسالماً ما بين أصحابه "ص" على أن يكون ترتيب المصحف والآيات بهذا النّحو وبأمر منه كما يروون عنه ذلك، وهذا أمر له باب وجواب. نعم، أخرجه أمير المؤمنين "ع" مرّة واحدة، وقال لهم: تفضّلوا هذا القرآن، فرفضوا ذلك وقالوا له: نحن لا نُريد هذا القرآن ولدينا قرآن آخر؛ لأنّهم يعلمون بوجود أشياء ضدّهم فيه، فقال لهم "ع" ما مضمونه: سأخفيه ويبقى كذلك إلى ظهور قائمنا "سلام الله عليه وعجل الله فرجه"، وفعلاً هو مخفي الآن إلى ظهور القائم، أمّا ماذا يحمل هذا المصحف فالله العالم، طبعاً: الّذين يقولون ـ كما هو المشهور والأرجح ـ بعدم تحريف القرآن، الذين يقولون إنّ فيه شروحات وإيضاحات زائدة ليست من القرآن»[1].

ولا بأس أن أذكّر بما ذكرته سابقاً حول مصحف عليّ "ع" لمن يدّعي إنّ هذا المصحف لا يختلف عن المصحف المتداول من حيث ترتيب الآيات فضلاً عن دعوى وجود نقيصة أو تصحيف فيه، وإنّما الاختلاف الوحيد الّذي فيه هو

---

(١) من الدّروس التّفسيريّة المسجلّة للمرحوم محمّد الصّدر.

اشتماله على شروح وإيضاحات زائدة ليست من القرآن، نعم؛ أذكّر واتساءل: إذا كانت تلك الشّروح والإيضاحات المدّعاة في مصحف عليّ "ع" عنصراً مقوّماً للقرآن الحقيقي بحيث لولاها لما أمكن تسميته قرآناً، فيصحّ حينذاك أن يُقال: إنّ ما بين أيدينا ليس بقرآن حقيقة؛ وإذا لم تكن تلك الشّروح والإيضاحات عنصراً مقوّماً للقرآن الحقيقيّ بحيث يمكن أن يُسمّى ما بين الدّفتين من دونها قرآناً فما هي الحاجة لإخفائه وعدم إظهاره وما هو المبرّر لتسميته مصحفاً أصلاً؟! لذا لا طريق لمن يُريد الالتزام بوجود مصحف مخفيّ لعليّ "ع" إلّا الالتزام بوجود فارق قرآني جوهريّ يميّزه عن القرآن المتداول، وهذا الأمر هو الّذي برّر لعليّ "ع" إخفاءه إلى اليوم الموعود كما هو مفاد الرّوايات المتداولة والمعروفة عندهم، أمّا ممارسة التّقيّة وإظهار غير ذلك بيانات غير واقعيّة فهو أمر يبتعد عن الحقيقة بمسافات، ومن هنا لحظنا تحفّظات المرحوم الشّهيد محمّد الصّدر على هذا التّبرير المُدّعى لماهيّة ما هو موجود في مصحف عليّ "ع" وفضّل توظيف تعبير الله العالم.

٢٢ـ محمد هادي معرفت وضعف البحث الرجالي

يُعدّ المرحوم محمّد هادي معرفت المتوفّى سنة: "١٤٢٧هـ" من الشّخصيّات الجليلة الّتي عرفها الحقل القرآني الاثنا عشريّ في حوزة قم في العقود الأخيرة، والرّجل ممّن تتلمذ على يدي الأعلام المرحومين محسن الحكيم وحسين الحلّي والخمينيّ والخوئي وغيرهم أيضاً، وله أفضال على كثيرين ممّن تخصّص في الدّرس القرآني في حوزة قم، وتُعدّ كتبه مناهج للدّراسات العليا في

الميدان القرآني أيضاً، فلله درّه وعليه أجره.

لكنّ المؤسف أنّ الرّجل ضعيف جدّاً في البحث الرّجالي، وقد انعكس ضعفه على دارسي كتبه بوضوح تامّ؛ وذلك لاقتصاره في المراجعة على تراث الآخر وإغفاله لما جاء في التّراث الاثني عشريّ؛ باعتبار إنّ الهدف الأساس منها هو المنافحة المذهبيّة الرّامية لإبطال ما عند الطّرف الآخر من مقولات وروايات، ومثل هذا الهدف يوقع الباحث في أخطاء كارثيّة جمّة، ولعلّ مناقشاته للمرحوم المحدّث النّوري عانت بشدّة من هذه الهنات.

سأضرب مثالاً بسيطاً كشاهد على هذا الضّعف، وأترك الباقي إلى المهتمّين؛ لأنّ الانشغال في تقصّي هذه الجزئيات يؤثّر بدرجة كبيرة على الأولويّات البحثيّة الّتي تحمّلنا دراستها والمقتصرة على مناقشة الكبار المؤسّسين وأهمّ مقلّدتهم والمقولات المتولّدة من تراثهم.

تابع المرحوم معرفت أستاذه المرحوم الخوئي في نفي فكرة النّسخ في القرآن عادّاً إيّاها نوعاً من التّحريف، وفي هذا السّياق بدأ باستعراض الرّوايات الدّالة على ذلك في كتب السُنّة، معرّضاً بها ومسخفّاً إيّاها، وحينما وصل الأمر إلى استعراض آية الرّجم في التّراث الاثني عشريّ تعمّد نقلها بهذه الصّورة فقال:

«وهناك رواية رواها بعضهم مرفوعاً إلى الإمام أبي عبد الله الصّادق "ع" سُئل عن الرّجم في القرآن، فقال: "الشّيخ والشّيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة؛ لأنّهما قضيا شهوتهما". وزاد: وعلى المحصن والمحصنة الرجم. روى ثقة الإسلام الكلينيّ بالإسناد إلى عبد اللهّ بن سنان، قال: قال أبو عبد اللهّ "ع":

الرّجم في القرآن، قول الله عزّ وجلّ: "إذا زنى الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة؛ فإنّهما قضيا الشهوة"»، وهكذا روى أبو جعفر الطّوسي بنفس الإسناد عن الإمام الصّادق "ع" مثله، وكذلك ابن بابويه الصّدوق بالإسناد إلى سعد بن عبد الله رفعه عن الإمام الصادق "ع" مثله مع تلك الزيادة، وبإسناد آخر عن إسماعيل بن خالد قال: قلت لأبي عبد الله "ع" في القرآن رجم؟ قال: "نعم، الشّيخ والشّيخة إذا زنيا فارجموهما البتة؛ فإنّهما قد قضيا الشهوة!»"[1].

وحينما أتمّ المرحوم معرفت استعراض الرّوايات أعلاه بدأ بمناقشتها فقال: «غير أنّ هذه الرواية ساقطة عندنا، واللّفظ لا يصلح أن يكون لفظ الإمام "ع" وهو العربيّ الصّميم العارف بموضع القرآن من اللّغة الفصحى الرّقيقة، التي لا تُشبه شيئاً من لفظ الرّواية المتفكّك الرّكيك، ولعلّه موضوع عليه.. ولا سيّما بعد ملاحظة الغمز في الإسناد. أمّا الإسناد إلى عبد الله بن سنان فهو مشترك بين ثلاثة، اثنان منهم مجهولان، فهلّا يكون هذا أحدهما؟! ورواية الصدوق الأولى مرفوعة أي مقطوعة الإسناد في مصطلحهم. وأمّا روايته الأخرى فالإسناد إلى إسماعيل بن خالد ـ وهو مهمل في تراجم الرجال ـ سوى أنّ ابن حجر ذكره في ضعاف الرواة...إلخ»[2].

أقول: اضطررت إلى نقل كلمات المرحوم معرفت بطولها لكي أوضّح ما فيها من أخطاء جسيمة لا يمكن أن تصدر من طالب مبتدئ في علم الحديث

---

(1) التّفسير الجامع الأثري: ج٣، ص٥٢٣.

(2) المصدر السّابق: ص٥٢٤.

والرّجال فضلاً عن صدورها ممّن هو في مقامه وشأنه، وسأوجز الملاحظات فيما يلي:

الأولى: إنّ دعوى اشتراك عبد الله بن سنان بين ثلاثة وإسقاط الرّواية أعلاه على أساسها لا يقولها طالب مبتدئ في فنّ الرّجال فضلاً عن غيره؛ وذلك لأنّ المسمّين بعبد الله بن سنان وإن كانوا ثلاثة كما احتمل ذلك المرحوم الخوئي[1]، لكنّ من يروي عن الصّادق "ع" في الكتب الأربعة ليس سوى عبد الله بن سنان المنصوص على وثاقته وجلالته عندهم، وهذا الأمر من الوضوح بمكان بحيث لا مجال للمناقشة فيه أصلاً، أمّا إسقاط الرّواية بهذه الطّريقة الباهتة فهو من الغرائب العجائب، وليت المرحوم معرفت راجع كلمات أستاذه المرحوم الخوئي فيها حينما وصفها بالصّحيحة، لكنّه حملها على التقيّة من دون أن يُقدّم شاهداً على هذا الحمل[2].

الثّانية: إسقاط رواية المرحوم الصّدوق بهذه الطّريقة من الغرائب الأخرى أيضاً؛ وذلك لأنّ الصّدوق روى الرّواية في كتابه الفقيه بإسناده الصّحيح عندهم عن سليمان بن خالد لا إسماعيل بن خالد، وهذا هو الموجود حتّى في طبعة علل الشّرائع المطبوعة في النّجف وكذا في بحار الأنوار أيضاً وهي المصادر الّتي أحال إليها المرحوم معرفت في الهامش، وسليمان بن خالد ممّن نُصّ على وثاقته عندهم أيضاً، أمّا إسماعيل بن خالد فلم يرد له ذكر في هذه

---

(1) معجم رجال الحديث: ج١١، ص٢٢٨.

(2) مباني تكملة المنهاج، القضاء والحدود: ص٣٢٨.

المصادر، وظنّي إنّ الّذي أوقع المرحوم معرفت في هذا الخطأ هو اعتماده على البرامج الكمبيوتريّة؛ حيث جاء هذا الخطأ فيها للأسف الشّديد مع تضمين معطيات وأرقام صفحات طبعة النّجف أيضاً، ومع وضوح هذا الخطأ يظهر عدم الحاجة لكلّ التّكرار الّذي نقله سماحته عن ابن حجر، وقد كتبنا في سلسلة بحوث: "أخطاء ابن حجر في ترجمة رجال الشّيعة"[1] ما فيه الكفاية لإيضاح ذلك فراجع.

الثّالثة: كيف عرف المرحوم معرفت إنّ النّصّ الّذي جاء في الرّواية لا يصلح أن يكون لفظ الإمام "ع" وهو العربيّ...إلخ، فهل هذا إلّا العودة إلى مرجعيّة الصّورة النّمطيّة الغارقة في المثاليّة والحقّانيّة المرسومة في ذهنه عن الإمام الاثني عشريّ، ولو كلّف نفسه للعودة إلى كلمات شيخ الطّائفة الاثني عشريّة الطّوسي في تفسيره التّبيان لرأى أنّ الطّوسي يؤمن بنسخ التّلاوة وبقاء الحكم وإنّه جعل هذه الآية من شواهد هذا الأمر، ولو عاد المرحوم معرفت إلى كلمات شرّاح هذه الرّواية وإلى شيخ المحدّثين الاثني عشريّة المجلسي بالذّات لما كتب ما كتب هنا؛ حيث قال المجلسي وهو يشرح الرّواية: «وعدّت هذه الآية ممّا نُسخت تلاوتها دون حكمها، ورويت بعبارات أُخر أيضاً، وعلى أيّ حال فهي مختصة بالمحصن منهما على طريقة الأصحاب، ويحتمل التّعميم كما هو الظاهر»[2].

---

(1) بحوث منشورة في موقعنا على الانترنت.

(2) مرآة العقول: ج٢٣، ص٢٦٧.

الرّابعة: أخطر ما في هذه النّصوص هي في تربيتها جيلاً من التّلاميذ يتعامل معها معاملة الجزميات القطعيّات اليقينيّات؛ وذلك حينما يُعبّأ ويغذّى طالب الحوزة في بدايات تكوينه الحوزويّ بأمثال هذه المعلومات الخاطئة؛ باعتبار إنّ كتب الشّيخ معرفت تُعدّ أحد المناهج التّدريسيّة في بعض الحوزات بل وعلى مستوى الدّراسات العليا أيضاً، وفي الأثناء قد يدخلون في حوار مع الاتّجاه الآخر، فيبادر الآخر المختصّ والمحصّن بالإشكال عليهم بأمثال هذه النّصوص الصّحيحة عندنا، فيُسرعون فوراً إلى إسقاطها السّندي بهذه الطّريقة المخيّبة، ويكونون حينها مثاراً للسّخرية والتّندّر، وهنا يصعب علاج هذه المواقف إلّا بالإصرار على الخطأ والمكابرة.

وأخيراً ولن نقول آخراً: لا تغرّنك العناوين الكبيرة وأنت تقرأ مثل هذه البحوث، وحاول أن تتفحّص الحقيقة بلا وسائط؛ فهيمنة الاسماء الكبيرة على البحوث ستوجد حاجزاً منيعاً وسدّاً تليعاً عن قراءة الأخطاء.

الفصل الخامس: الأجوبة التلقينية وعدم جدوائيتها

١ـ آية الحفظ لا تثبت اهتمام السماء بجمعه

في سياق التّفريق بين مـدّعى القـائلين بتحريـف القـرآن وبـين مـدّعانا الذّاهب إلى عدم اهتمام السّماء بتحويل المادّة القرآنيّة المسموعة إلى مادّة مكتوبـة مقروءة ومن ثمّ تحويله إلى نصّ دسـتوريّ دينـيّ دائـم لجميـع العبـاد والـبلاد بمختلف ألسنتها ولغاتها حتّى نهاية الدّنيا، أقول في هذا السّياق: أوضحنا عدم إمكان الاستناد إلى النصّ القرآنيّ نفسه لإبطال هذه المدّعيات؛ لأسـباب كثـيرة فصّلنا الحديث فيها فلا نعيد، ولكن بقـي هنـا بعـض التّتمـيات الّتـي ينبغـي استعراضها وإيضاح الكلام فيها على عجالة فنقول:

إن قلت: هناك اتّفاق على قرآنيّة آية الحفظ القائلة: "إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون"، ومع هذا الاتّفاق فسيكون الحديث عن تحريفه لا معنى لـه، ولا يرد اعتراض الدّور.

قلت: الاستدلال بآية الحفظ على عدم التّحريف يتوقّف ـ كـما سيتّضـح في البحث الّلاحق ـ على فرضيّة كون "الـذّكر" الـوارد فيهـا يعنـي القـرآن لا الرّسول، وأنّ المراد من الحفظ هو حفظ ألفـاظ الآيـات بسـياقاتها المتداولـة لا الحفظ المعنويّ والمضموني، وأنّ المقصود من الحفظ الّلفظي هو حفـظ القـرآن بنسخته المتداولة لا حفظه الإجماليّ بإيداعه عند المهدي أو في الّلوح المحفوظ كما

يقولون، وأنّ المعنيّ من الحفظ تصحيح حتّى الأخطاء اللّغويّة والنّحويّة الواضحة في نسخة القرآن المتداولة بمعنى جعل نسخة القرآن المتداولة حاكمة على تلك القواعد لا العكس ولو من خلال افتراض خطأ الكتّاب... إلخ من استشكالات كثيرة تقف أمام الاستدلال بهذه الآية على عدم التّحريف.

ورغم ذلك كلّه لكنّا نقول: إنّ جميع ما يُذكر من أجوبة لهذه الاستشكالات، ومن بيانات لدفع هذه الاحتمالات، فهو نافع ـ على فرض صحّته ـ في دفع مختار القائلين بالتّحريف بمختلف أنواعه أو بعضها، لكنّه لا يجدي نفعاً في دفع مختارنا النّافي لاهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة؛ وذلك:

لأنّ حفظ القرآن النّازل من أنواع التّحريف لا يعني أنّ هناك مساعي واكتراث واهتمام وجديّة سماويّة في تحويل المادّة الصّوتيّة منه إلى مادّة مكتوبة ومقروءة وجعلها بين دفّتين لتتحوّل من لحظتها إلى نصّ دستوريّ دائم لعموم النّاس حتّى نهاية الدّنيا؛ فهذه الآية ـ حتّى لو سلّمنا بدلالتها ـ فهي لا تتحدّث عن هذا الجانب على الإطلاق، بل تكشف في أحسن الأحوال عن عناية سماويّة في حفظ القرآن النّازل أثناء ممارسة صاحب الرّسالة دوره في تبليغ رسالته لأمّ القرى ومن حولها كما هو صريح القرآن نفسه.

أمّا أن يأتي صحابته بعد ذلك ويقوموا بجمع جميع الآيات النّازلة أو الصّادرة من الرّسول الأكرم "ص" بين دفّتين حتّى المرتبطة بأمور شخصيّة آنيّة بل وحتّى ما ثبت نسخها أيضاً، استناداً إلى آليّات بدائيّة جدّاً ومن دون منهج وإشراف سماويّ، أقول: مثل هذه الممارسة لا يمكن التمسّك بهذه الآية أو

غيرها من أجل تصحيحها وادّعاء أنّ العناية الغيبيّة كانت مسدّدة ومؤيّدة بل ودافعة وحاثّة لهم، ومن ثمّ ادّعاء أنّ ما يتناسب مع الحفظ المدّعى في هذه الآية هو تحويل ما أنجز الصّحابة جمعه ما بين الدّفتين إلى دستور دينيّ دائم لجميع البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا، فمثل هذا الاحتمال مجرّد حسّ دينيّ عاطفيّ لا علاقة له بالعلم وأدواته وضوابطه.

٢ـ هل يمكن لآية الحفظ نفي التحريف؟!

ثمّة استدلال شهير يركن إليه النّافون لتحريف القرآن الكريم يرتكز على ما يصطلحون عليه بآية الحفظ، وهي الآية التّاسعة من سورة الحجر في القرآن المتداول القائلة: «إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون»، بتقريب: إنّ السّماء قد تكفّلت بحفظ القرآن من أيّ نوع من أنواع التّحريف، «وإنّ الأيدي الجائرة لن تتمكّن من التّلاعب فيه»[1].

وهذا الاستدلال تقف أمامه مشكلة معرفيّة هامّة جدّاً وهي: كيف يمكن الرّكون إلى إثبات تماميّة الشّيء وحفظه من خلال أحد أجزاء الشّيء نفسه والمفروض أنّ الإشكال شامل له أيضاً، وهي إشكاليّة مستحكمة لم يستطع حتّى المتصلّبون في دعوى عدم وجود التّحريف من تجاوزها، لكنّنا سنغمض الطّرف عنها مؤقّتاً، ونحاول أن نعالج الإشكال بطريقة مهنيّة تستعين بكلمات المحقّقين من العلماء القائلين بالتّحريف ولو بمعنى النّقص والتّصحيف دون ابتسار؛ بغية إغلاق البحث في الاستدلال بهذه الآية على نفي

---

(1) البيان في تفسير القرآن، الخوئي: ص٢٢٦، ط النّجف.

التّحريف ولو بالمعنى الّذي ذكرناه ووضع نهاية معقولة للوساوس المنبثقة من هنا وهناك، والّتي تعوم على السّطح كثيراً ولا تريد أن تذهب صوب الحقيقة.

أجاب المرحوم المحدّث النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" في كتابه المغمور الّذي ظُلم مصنّفه بسببه كثيراً أعني: "فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب" عن أصل الاستدلال بهذه الآية مفصّلاً، وسنحاول طرح إجابته على شكل نقاط مع إيضاح منّا لها أيضاً:

الأولى: لا شكّ في أنّ من راجع استخدامات القرآن لمفردة الذّكر يجدها من قسم المتشابهات، وقد أجمعت «الأمّة على عدم جواز التّمسّك بمتشابهات القرآن إلّا بعد ورود النّصّ الصّريح في بيان المُراد منها، ولا شكّ أنّ المشترك اللّفظيّ: إذا لم يكن معه قرينة تعيّن بعض أفراده، و[المشترك] المعنويّ: إذا علم عدم إرادة القدر المشترك منها بل أراد منه أحد أفراده ولم يقترن بها يعيّنه، [أقول: إذا كانا كذلك فهما] من أقسام المتشابهات، و "الذّكر" قد أطلق في القرآن كثيراً على رسول الله "ص"، ومن الجايز أن يكون هو المراد منه هنا أيضاً، ويكون سبيل تلك الآية سبيل قوله تعالى: "والله يعصمك من النّاس"»، ومع ورود مثل هذا الاحتمال المعقول فيبطل الاستدلال بهذه الآية على نفي التّحريف.

الثّانية: ربّما يُقال كما قيل أيضاً: إنّ ذكر الإنزال في آية الحفظ قرينة على كون المُراد منه القرآن، لكنّ هذا الاحتمال لا معيّن له أيضاً؛ وذلك لقوله تعالى أيضاً: «إنا أنزلنا إليك ذكراً، رسولاً...»، وبالتّالي: فما المانع من رجوع الضّمير إليه "ع" كما نقله الطّبرسي عن بعض المفسّرين؟!

الثّالثة: إنّ حفظ معاني القرآن ومداليله عن تطرّق شبه المعاندين هو غير حفظ كلماته وآياته عن تحريف الجاهلين وإسقاط الجامعين، والإيمان بتحقّق الأوّل، ولو من خلال العودة إلى العترة "ع" لا يُلازم الثّاني، ودعوى وجود جامع مشترك بين الحفظين بعيدة تحتاج إلى تكلّف ومؤونة لا شاهد عليها.

الرّابعة: آية الحفظ مكيّة، واللّفظ فيها واردة بصيغة الماضي، وقد نزل بعدها سور وآيات كثيرة، فلا تدلّ على حفظ الآيات والسّور المتأخّرة عنها حتّى لو سلّمنا دلالة هذه الآية على الحفظ بمعنى حفظ الكلمات والآيات عن تحريف الجاهلين وإسقاط الجامعين.

الخامسة: الحفظ عند محمّد وآل محمّد "ص" يكفي لتحقّق مفهوم الآية، ومعه لا مانع من تغيّره عند غيرهم، كما لا مانع من حفظه عند بعضهم تغيّره عند آخرين أيضاً.

السّادسة: ما يُقال إنّ عدم تغيّر القرآن عنده تعالى كافٍ حتّى وإن تغيّر عند الأئمّة "ع" كلام غير سديد؛ وذلك لأنّ فرض التّغيّر عندهم كفرض عدم إمامتهم "ع"؛ إذ عمدة أدلّة الاحتياج إليهم احتياج ما جاء به النّبي "ع" إلى حافظ يحفظه بعده، ويتمكّن الأمّة من الرّجوع إليه عند الحاجة، وعمدة ما جاء به "ص" القرآن، فكيف يجوّز تغيّره عندهم؟!

السّابعة: «إنّ عدم تغيّره عند الله تعالى لا يغني مع تغيّره عندهم؛ لعدم السّبيل لأحد وإن أخلص في العبوديّة إليه تعالى، فتنتفي حينئذ الفائدة من وجوده، ولا يتمّ الحجّة على عباده، بخلاف ما لو كان عندهم محفوظاً وإن تغيّر

عند غيرهم؛ لوجود السّبيل إليهم إليه وإن سدّوه بفعالهم»[1].

وكنت أتمنّى على المرحوم الخوئي "المفسّر" المتوفّى سنة: "١٤١٣هـ" أن يذكر هذه الاستدلالات والبيانات ويُجيب عنها بمهنيّة وصناعة كما هي طريقته في بحوثه الفقهيّة والأصوليّة، لكنّه أغفلها وكأنّه افترض عدم وجودها أو عدم اطّلاعه عليها بالمرّة؛ فاتّهم القائلين بنفي دلالة هذه الآية على نفي التّحريف بممارستهم التأويل، وقد نسي "رحمه الله" نفسه كيف أوّل الرّوايات الصّريحة في وقوع التّحريف في القرآن ولو بمعنى النّقيصة والتّصحيف والصّحيحة حتّى على مبانيه الرّجاليّة تأويلاً تعسّفياً لا تقبله لا الّلغة العربيّة ولا ناطقيها انسياقاً مع قبليّات كلاميّة وتصوّرات صناعيّة غير سليمة.

وفي سياق ما قدّمناه: جزم المرحوم الخوئي بأنّ "الذّكر" في آية الحفظ هو القرآن؛ وذلك ـ والكلام لا زال للمرحوم الخوئي ـ لأنّها مسبوقة بقوله تعالى: «وقالوا: يا أيّها الّذي نُزّل عليه الذّكر إنّك لمجنون»، وبالتّالي: فهذه قرينة على أنّ المُراد من الذّكر في آية الحفظ هو القرآن لا الرّسول كما تأوّل المتأوّلون»[2].

وهذا الاستدلال من المرحوم الخوئي غريب في بابه؛ وذلك: لأنّ القائلين بالتّحريف ولو بمعنى النّقص والتّصحيف لا يؤمنون بمعصوميّة ترتيب الآيات القرآنيّة فضلاً عن السّور لكي يُستدلّ بالسّياق القرآني لتعيين المُراد من الذّكر في آية الحفظ خصوصاً وإنّ القرينة المُدّعاة هي الآية السّادسة

---

(1) فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب، ط حجريّة.

(2) البيان، مصدر سابق: ص٢٢٦.

وما يُراد تعين معناه في الآية التّاسعة، وبالتّالي: فتكون مفردة "الذّكر" من المتشابهات القرآنيّة الّتي لا يمكن الرّكون إلى تعيينها بأمثال هذه التّمحلّات فضلاً عن دعوى دلالتها على الحفظ بمعنى صيانة الكلمات والآيات، ومن قرأ كلمات المحدّث النّوري المتقدّمة سيجد إجابة جميع الاعتراضات المذكورة باسم المرحوم الخوئي في كتاب البيان بوضوح، والّتي نُقل معظمها في تفسير البيان من المرحوم محسن الأعرجي البغدادي المتوفّى سنة: "١٢٢٧هـ" في شرحه للوافية دون أن يُشير إلى ذلك، مع أنّ النّوري كان ناظراً إليها في ردّه ومصرّحاً بها وبألفاظها أيضاً.

والظّاهر: إنّ المرحوم الخوئي تنبّه إلى ضعف استدلاله بهذه الآية لإثبات عدم وقوع التّحريف، فعاد في نهاية عرضه ليذكّر بالإشكال المنطقيّ المعرفيّ الهامّ الّذي لوّحنا إليه في صدر المقال والّذي يتلخّص في: إنّ الاستدلال بهذه الآية على عدم التّحريف لازمه الدّور، واصفاً إيّاه بالشّبهة، قائلاً: إنّ هذه الشّبهة إنّما تأتي على من عزل العترة "ع" عن الخلافة الإلهيّة، ولم يعتمد على أقوالهم و أفعالهم، وفي هذا الحال لا يسعه دفعها والإجابة عنها، «أمّا من يرى أنهم حجج الله على خلقه، وأنّهم قرناء الكتاب في وجوب التّمسك، فلا ترد عليه هذه الشبهة؛ لأنّ استدلال العترة بالكتاب وتقرير أصحابهم عليه يكشف عن حجية الكتاب الموجود وإن قيل بتحريفه، غاية الأمر أن حجيّة الكتاب على القول بالتحريف تكون متوقفة على إمضائهم»[1]، وهل يُريد القائلون

---

[1] البيان في تفسير القرآن: ص٢٢٨، ط النّجف.

بالتّحريف بمعنى النّقيصة والتّصحيف غير هذا المعنى الّذي أعاد المرحوم الخوئي تكراره دون استعراض كلمات كبار المحقّقين الأصوليّين والأخباريّين في بيانه وتقريره؟!

إن قلت: إنّ المتّفق عليه بين الأصحاب هو إنّ ما بين الدّفتين لا زيادة فيه أصلاً، وعليه: فإنّ آية: "إنا نحن نزلنا الذّكر وإنّا له لحافظون" متّفق على قرآنيّتها، فلِمَ لا يمكن الرّكون إليها لنفي التّحريف بمعناه العام؟!

قلت: إنّ هذه الآية وإن كان هناك اتّفاق على قرآنيّتها، لكن الاستشهاد بها فرع الاتّفاق على عدم تصحيفها بمعنى تقديمها وتأخيرها ووضعها في سياق غيرها، وفرع كون الذّكر فيها يعني القرآن، وهذا ما لم يتّفق عليه القائلون بالتّحريف بمعنى النّقيصة والتّصحيف؛ كما عدّوا مفردة الذّكر الواردة فيها من المتشابهات الّتي لا يمكن تعيينها.

فتحصّل ممّا تقدّم: إنّ الاستدلال بآية: "إنّا نحن نزلنا الذّكر وإنّا له لحافظون" لنفي تحريف القرآن بمعنى النّقص والتّصحيف في غاية الوهن؛ لأنّ "الذّكر" الوارد فيها من المتشابهات الّتي لا يجوز التّمسّك بها دون ورود النّصّ الصّريح في بيان مقصودها وهو مفقود في المقام، أمّا إذا قلنا ـ كما احتمل الميرزا القمّي ـ إنّ "حافظون" تعني "عالمون" فالاستدلال سيسقط من رأس حينذاك[1].

---

(1) قوانين الأصول: ج٢، ص٣٢٧، ط إحياء الكتب الإسلاميّة.

٢ـ تأملات في حقيقة الإعجاز القرآني

لا يخفى بأنّ دعاوى الاتّصال السّماوي الغيبي لا يمكن أن تكون موفّقة، ولا منجّزة أو معذّرة، ما لم يثبت أصل ارتباطها بطريقة تتناسب مع هذا الادّعاء الكبير؛ بحيث يصدّق النّوع البشري بتعذّر الإتيان بالدّليل على هذا المدّعى من غير الشّخص الصّادق بمدّعاه فقط، وهذا لن يكون إلّا عن طريق ما يُصطلح عليه بالمعجزة... وفي ضوء هذه الحقيقة والإيضاح نسأل: ما هو الدّليل الّذي ساقه نبيّ الإسلام "ص" لإثبات اتّصاله السّماوي الغيبي؟!

من الواضح: إنّ المعروف والمشهور بين أهل الإسلام أنّ ذلك كان عن طريق القرآن، والّذي تحدّى فيه عرب قريش أن يأتوا بمثله، وحيث إنّهم عجزوا حسب الفرض ولا زالوا، فثبت اتّصاله السّماوي الغيبي ومن ثمّ نبوّته، نعم وقع النّزاع فيما بينهم في: أنّ العجز الّذي أبداه مخاطبو القرآن عن الإتيان بمثله هل يعود سببه لاشتماله على فصاحة وبلاغة يعجز البشر عن الإتيان بمثلها، أم بسبب تدخّل العناية الإلهيّة وصرف البشر عن ذلك رغم قدرتهم الأوليّة عليه، وقد ذهب للأوّل جمهور أعلام المسلمين، واختار نفر قليل منهم الثّاني وهو المعبّر عنه بمذهب الصّرفة، ولا تعنينا هذه البحوث كثيراً في مبحثنا الحالي، وتفصيلها في مظانّها فراجع.

لكنّ ما ينبغي إيلاء الأهميّة البالغة له اعتراضان:

الأوّل: من أين حصل العلم بأنّ العرب لم يأتوا بمثله؛ إذ ربّما أتوا بمثله ولم يصلنا، ومن مجرّد عدم وصوله لا يمكن العلم بعدم إتيانهم بمثله.

الثّاني: ربّما يكون عدم إتيانهم بمثله من باب الإعراض وعدم الاكتراث، لا من جهة عجزهم بحيث أرادوا وفعلوا وأخفقوا.

وقد نصّ المحدّث النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" في مقام الإجابة على هذين الاعتراضين بما ترجمته: «وإجابة هاتين الشّبهتين متوافرة في كتب النّبوّة الخاصّة؛ وذلك لوجود استحالة بحسب العادة أن يأتوا بمثله ولا يصل إلينا، مع وجود كلّ أولئك الأعداء من أهل الكتاب والمشركين الّذين كانوا بصدد التّضييع والتّكذيب؛ وذلك لأنّ أيّ عاقل لا يصدّق بأنّ المجيء بمثيل سورة واحدة سيسبّب مسامحة ومضايقة لهم مع القدرة بحيث تُبطل جميع دعاواه "ص" المدّعاة من نفسه، ويضع نفسه في معرض القتال والجدال والنّهب وغارة الأموال وسبي النّساء والأطفال»[1].

ونحن نتحفّظ كثيراً على مثل هذه الإجابات خصوصاً ما طُرح على الاعتراض الثّاني[2]؛ حيث يمكن تعميقه بمثال معاصر فهو: نظير من يدّعي الاجتهاد والأعلميّة على عموم مجايليه في الأوساط العلميّة الحوزويّة الاثني عشريّة، ويتحدّاهم أن يناظروه ويأتوا بمثل ما كتبه أيضاً، فإنّ عدم إقدامهم لا يفضي لإثبات مدّعياته على الإطلاق؛ إذ هو لازم أعمّ قد يكون ناتجاً من عدم اعتنائهم وسخريتهم ووصفهم إيّاه بالجنون أو الجهل المركّب مثلاً، ولهذا فلا يمكن أن يكون طريق التحدّي بالإتيان بالمثيل صالحاً لإثبات حقانيّة المدّعيات

---

(١) ردّ فارسي كتبه المحدّث النّوري على الطّهراني المعرّب مخطوط، وما نقلناه مترجماً بقلمنا.

(٢) راجع على سبيل المثال: النّبأ العظيم، درّاز، ص٨٥ـ٨٩، ط دار القلم الكويت.

العلميّة فضلاً عن الارتباط السّماوي الغيبي.

وبغضّ الطّرف عن هذه الإثارة الجادّة في تعميق الاعتراض الثّاني والّتي تتطلّب بحثاً مستأنفاً للحديث عنها، فإنّنا سنعمد إلى نقل إجابة القائلين بتحريف القرآن بصيغته الاثني عشريّة عن موضوع تنافي قولهم مع الإعجاز القرآني، ونعطف الحديث بعدها لبيان وجهة نظرنا الّتي تقرّر عدم تنافي هذا الإعجاز المدّعى مع دعوى عدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن.

قال رئيس الطّائفة الاثني عشريّة المفيد المتوفّى سنة: "٤١٣هـ": «وأمّا الزّيادة فيه فمقطوع على فسادها من وجه، ويجوز صحتها من وجه، فالوجه الّذي أقطع على فساده: أن يمكن لأحد من الخلق زيادة مقدار سورة فيه على حدٍّ يلتبس به عند أحد من الفصحاء، وأمّا الوجه المجوّز فهو: أن يزاد فيه الكلمة والكلمتان والحرف والحرفان وما أشبه ذلك ممّا لا يبلغ حدّ الإعجاز ويكون ملتبساً عند أكثر الفصحاء بكلم القرآن، غير أنّه لا بدّ متى وقع ذلك من أن يدل الله عليه، ويوضح لعباده عن الحقّ فيه، ولست أقطع على كون ذلك، بل أميل إلى عدمه وسلامة القرآن عنه، ومعي بذلك حديث عن الصّادق جعفر بن محمد "ع"، وهذا المذهب بخلاف ما سمعناه عن بني نوبخت "رحمهم الله" من الزّيادة في القرآن والنقصان فيه، وقد ذهب إليه جماعة من متكلمي الإماميّة وأهل الفقه منهم والاعتبار»[1].

وهذا يعني: إنّ أيّ تحريف إثني عشريّ مُدّعى في القرآن لا يفضي إلى

---

(1) أوائل المقالات: ص٨١، ط المؤتمر.

نفي الإعجاز، ولهذا ذهب بعض أعلام الأصوليّين الاثني عشريّة إلى أنّ التّحريف المدّعى غير ضارّ بالإعجاز"[1]، وفي هذا السّياق: قدّم المحدّث النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" في إجابة أصل دعوى تنافي نبوّة النبيّ "ص" مع تحريف معجزته أو فنائها ما يمكن وضعه في نقاط:

الأولى: «إنّ صدق أيّ نبوّة لا يتوقّف على بقاء المعجزة الّتي جاء بها؛ وذلك لعدم بقاء أيّ معجزة من معاجز جميع الأنبياء السّابقين من أولي العزم وغيرهم، ودعوى المسلمين بقاء معجزة نبيهم إنّما تروم إظهار فضيلة زائدة لنبيّهم لم تكن لباقي الأنبياء السّالفين، وليس لتوقّف نبوّته عليها، وما هو لازم عليه الإتيان بها هو إثباتها في مقابل خصمه إنّما هو الإتيان بالمعجز المطابق لدعواه، سواء بقيت هذه المعجزة أم لم تبق، وكلّ طريق تتوسّل باقي الملل لإثبات المعجز لنبيّهم فإنّ للمسلمين طرائق أفضل وأكثر وأوضح بالنّسبة لمعجز نبيّهم كما هو مبسوط في الكتب المطوّلة».

الثّانية: «إنّ إعجاز القرآن يتوقّف على أمور لا يتوقّف أيّ منها على بقاء القرآن بحيث لو فرضنا ـ لا سمح الله ـ رفع جميع نسخه من بين المسلمين فلا يؤول ذلك إلى عجزهم لإثبات إعجازه؛ وذلك: لظهوره "ص" في مكّة المعظّمة وادّعائه الرّسالة من الله تعالى إلى الخلق؛ ولمجيئه "ص" بالقرآن بعنوان المعجز ومعارضته للكفّار وادّعائه إنّه أنزل عليه من الله تعالى ولم يستطع أن يأتي أحد مثله؛ ولعجز العرب عن الإتيان بمثله في طول فترة نبوّته وحتّى يومنا

[1] تقدّم توثيق ذلك حين استعراض كلمات النّراقيّين في التّحريف.

هذا؛ ولكون عدم مجيء مثيل للقرآن في مقام المعارضة إنّما هـو بسـبب العجـز والتعذّر لا لأجل الإعراض وعدم الاكتراث» بأيّ نحو فسّرنا هذا العجز.

الثّالثة: «إنّ إعجاز القرآن وتحدّيه لا يتوقّـف عـلى فرضـيّة: إنّ سـقوط بعض أجزاءه يوجب سقوطه، كما لا يحتـاج إلى التّوسّـل بفرضـيّة تـواتر جميـع أجزاء نسخة القرآن الواصلة بحيث لو لم تكن كذلك لحصل نقص في إعجازه، بل يكفي في مقام التّحدّي وإثبات أحقيّة الدّين الإسلامي وبطلان بـاقي الملـل وجود سورة واحدة حتّى لو كانت قصيرة جدّاً، نقول ذلك بقرينة نصّ القرآن القائل: "فأتوا بسورة من مثله"، وأنّ بعض السّـور الأخـرى كفاتحـة الكتـاب والّتي يجب على المسلمين قراءتها في الّليل والنّهار مـرّات عـدّة في تمـام العمـر، والّتي تجاوز سندها التّواتر بآلاف في جميع الطّبقـات حتّـى في الطّبقـة الأخـيرة الّتي تلقّت هذه السّورة منه "ص" وهم الصّحابة، وهذا المقدار ـ من ثبوتها عنه "ص" وتحدّيه عن طريقها وعدم استطاعة أحد الإتيان بمثيلهـا حتّـى اليـوم ـ كاف في معارضة الخصم».

وبعد وضوح هذه النّقاط أفاد بأنّ «إعجاز ذلك القـرآن الّـذي جـاء بـه "ص" وتحدّى عن طريقه لا شبهة فيه، سـواء أكـان موجـودا أم لا، نعـم؛ إذا فرضنا ـ والعياذ بالله ـ انعدام جميع نسخه من بين المسلمين، ويُقدم شخص على الإتيان بمثله في تلك الحالة، فيجب حينذاك على الحكمة البالغة إظهـار مقـدار منه يؤدّي لإبطـال هـذه الـدّعوى إذا كـان طريـق بطلانهـا منحصـراً بوجـود

القرآن»[1].

أمّا بناءً على المبنى المختار الّذي يرى عدم اهتمام السّماء واكتراثها وجدّيتها في كتابة القرآن فضلاً عن قصيّدتها لتحويله لدستور دينيّ دائميّ لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا، فالأمر واضح وجليّ لا سترة فيه؛ وذلك: لأنّ التحدّي والإعجاز القرآنيّ المدّعى يقتصر على الحدوث لا البقاء، بمعنى: أنّه يخاطب قريشاً ومن حولها من العرب الّذين وجّه الإنذار والخطاب إليهم، وقد تحقّق المُراد منه في لحظتها ولا يوجد أيّ دليل على ضرورة استمرار هذا المعجز في طول عمود الزّمان، بل النصّ القرآنيّ لا يُعدّ معجزاً في أيّامنا ـ لمختلف الألسنة واللّغات بما فيها اللّغة العربيّة ـ بحيث يسوّغ الانصياع لصاحبه والإيمان باتّصاله السّماويّ الغيبي وتنجيزه وتعذيره حتّى على مبنى الصّرفة أيضاً.

أجل؛ حينما بادر الصّحابة إلى كتابة النّصوص القرآنيّة الّتي نزلت أو صدرت في فترة نيّفت على العشرين سنة ولمناسبات مختلفة ومتنوّعة ومتباينة أيضاً، والقيام بجمعها من دون تفريق بين المعجز وغيره من الأمور وبطرق بدائيّة ساذجة جدّاً تقدّم الحديث عنها مفصّلاً فيما سبق، أقول حينما بادروا لذلك تولّدت بعدها بعقود وقرون مقولات دينيّة ومذهبيّة توصّل لموضوع الإعجاز القرآنيّ للقرآن البعديّ المجموع بكلّ أجزائه، وتفترضه معجزاً في طول عمود الزّمان أيضاً، مع أنّ الأمر ليس كذلك، نعم؛ هناك صرفة عرفيّة

---

(1) ردّ فارسي كتبه المحدّث النّوري على الطّهراني المعرّب مخطوط، وما نقلناه مترجماً بقلمنا.

اجتماعيّة تمنع الإنسانَ من الدّخول في مواجهة المقدّس الدّيني والمذهبي، لكنّ هذا مطلب آخر ليس له علاقة بأصل المدّعى.

فتحصّل ممّا تقدّم: أنّ القول بعدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن وعدم قصديّتها لتحويله لدستور دينيّ دائميّ كما هو المبنى المختار، أو القول بتحريف القرآن بصيغته الاثني عشريّة، لا يتصادمان مع القول بإعجاز القرآن، فتدبّر .

٤ـ القرآن البعدي مناقشات جادة في حكاية التواتر

يقع الخلط كثيراً حتّى ينقطع النّفس بين دعوى تواتر نسخة القرآن البعديّة المتداولة والّتي يعود أصلها في الحقيقة إلى ما جمعه الخليفة الثّالث عثمان بن عفّان، وبين فرضيّة تواتر أصل ما نزل أو صدر من نبيّ الإسلام محمّد "ص" من قرآن طيلة سنوات ظهوره في مكّة والمدينة والّتي نيّفت على العشرين عاماً، فيسرون حكم الثّانية للأولى خطأً، ويستنتجون من خلال ذلك التّطابق التّام والكامل ما بين الأمرين، وهذا هو الشّائع المشهور حتّى بين معظم الأوساط العلميّة للأسف الشّديد، ولهذا قرّر الشّريف المرتضى ـ المتوفّى سنة: "٤٣٦هـ" في سياق منافحاته الكلاميّة ونفي القول بالتّحريف: أنّ العلم بالقرآن كالعلم بالبلدان لا يُحتمل فيه التّحريف بأيّ معنى من المعاني!!

وقد أورد على هذا الكلام ملاحظات كثيرة من قبل أنصار التّحريف الاثني عشريّ، ذكرنا فيما تقدّم جانباً منها قدّمه الفقيه والأصوليّ الاثنا عشريّ الملّا أحمد النّراقي المتوفّى سنة: "١٢٤٥هـ" والّذي أنكر التّواتر اللّفظي المدّعى لجميع آيات القرآن البعديّ الواصل كما سنوثّق كلامه في محلّه، لكنّ المستحسن

بنا تعميق إجابة مثل هذه الكلمات الصّادرة من الشّريف المرتضى ـ والّتي يتشدّق بها منكرو التّحريف من الاثني عشريّة كثيراً ـ من خلال نقل ما ذكره المرحوم هادوي الطّهراني المعروف بالمكفّر والمتوفّى سنة: "١٣٢١هـ"، والّذي استلهم من النّراقيّين وغيرهما فحوى ما قرّروه من مناقشات وأضاف إليها ما يمكن إضافته، وسنضع كلماته النّاقدة في نقاط:

الأولى: «ومفاسد كلامه [أي المرتضى] لا تخفى بعد ما قدّمناه لك؛ فإنّ كون العلم بالقرآن كالعلم بالبلدان إنّما يصحّ فى هذه الأزمان بالنسبة إلى ما ألّفه عثمان، وأمّا ما أنزله الرّحمن فقد عرفت أنّه كان من الخفاء بمكان؛ حتّى إن الّذي يظهر من صحيح البخاري: أنّ النّبى "ص" أيضاً لم يكن حافظاً بتمامه، بل ربما كان يضيّع منه شيء منه... وهذا وإن كان من مفترياتهم إلّا أنّه ينهض إلزاماً عليهم، ومن المعلوم: أنّه لو كان أمر القرآن فى ذلك الزّمان كالبلدان لم يخف على مثل البخاري بل على الصّبيان فساد هذا النقل من هذه الجهة، كما أنّه لا يخفى على صبياننا فساده من جهة منافاته للعصمة؛ فتعويله عليه بدرجة فى صحيحه وعدم إنكار أحد عليه منهم، من أعظم الشّواهد على فساد ما ادّعاه [المرتضى] علم الهدى "قده"».

الثّانية: «وأمّا قوله: فإنّ العناية اشتدّت إلخ، ففيه: ما عرفت من عدم اعتدادهم بتصحيحه إذا وقفوا على غلطٍ، واختلافهم فيه، بل تعمّدهم في تغييره، وكيف اشتدت العناية على نقله وحراسته مع أنّ أخبار الفريقين مترادفة على أنّه لم يكن عندهم نسخة جامعة، حتّى إنّ خليفة الله الّذي ضمن الله جمعه به وأوصى إليه النّبي "ص" بجمعه كما روته العامّة والخاصّة حلف أن لا

يرتدي برداء حتّى يجمعه وفاء بوعد الله وعملاً بوصيّة رسول الله "ص"، وافتقارهم على جمع زيد على ما عرفت لا يلائم ما ادّعاه».

الثّالثة: «وأمّا تعليله: بأنّ القرآن معجز النبوّة إلخ، ففيه: أنّ ما ذكره إنّما يدلّ على أنّ مثل القرآن ينبغي أن يكون شايعاً فى ذلك الزّمان، محفوظاً عن الزّيادة والنّقصان، ولكن وقوعه في الخارج يتوقّف على معاملتهم مع الكتاب ما يليق به، ولكن قد عرفت أنّهم لم يعاملوا مع الكتاب إلّا مثل ما عملوا مع العترة...».

الرّابعة: «وإمّا قوله: "وعلماء الإسلام إلخ" ففيه: أنّ ما ذكر إنّما يتمّ ويُسلّم بالنسبة إلى المصاحف العثمانيّة فى الأزمنة المتأخّرة، وأمّا الصّحابة فقد عرفت ما فعلوا بما أنزل الرّحمن في ذلك الزّمان، وإن اختفاء أمر القرآن كان بحيث اقتتل المعلّمون والغلمان، وطعن الصّحابة بعضهم على بعض، وخطّأ بعضهم بعضاً، وقد سمعت ما وقع بين أبي بكر وعمر وغيره، وكفى بخوف الصّحابة ذهاب القرآن بعد النّبى "ص" الباعث لهم على الجمع المسلّم بين الفريقين شاهداً على أنّ حال القرآن فى الصّدر الأوّل لم يكن كحال مصاحف عثمان فى ذلك الزّمان».

الخامسة: «وإمّا ما ذكر من أنّ القرآن فى ذلك الزّمان كان مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن، فمن الشّناعة بمكان؛ فإنّ القرآن كان ينزل بنحو ما، وإنّما يتمّ بتمام عمر النّبيّ "ص" إجماعاً، فكيف يكون مؤلّفاً قبل نزوله، والدّروس والحفظ إنّما كان بالنسبة إلى البعض لا الجميع».

السّادسة: «وختم عبد الله وأبي لجميعه قبل نزوله عجيب، ولو سلّم فلا

ينفع فيما رابه بل يضرّه؛ حيث إنّ مصحفهما [مصحفيهما] يخالفان ما بأيدينا من مصحف عثمان».

وهكذا ليختم الطّهراني نقاشه مع المرتضى ـ بالقول: «وبالجملة فكون القرآن في ذلك الزّمان مبثوثاً غير مجموع في موضع واحد بحيث لا يؤمن عليه الضّياع ممّا شاع وذاع، والعجب من المرتضى "قده" حيث خفى عليه ما لا يخفى على أحد؛ حتّى أنّه ادّعى أنه كان في ذلك الزّمان على ما هو المؤلّف الآن، مع أنّ كون ترتيب السّور من فعل عثمان من الوضوح بمكان، ولا ريب أنّه مخالف لترتيب النّزول، ومخالف لترتيب مصاحف مولانا أمير المؤمنين "ع" وعبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب».

وبعد هذه المناقشات أطال الطهراني الحديث في ذكر اختلاف المصاحف في السّور والآيات والكلمات والتّرتيب ليوضّح: «أنّ جمع عبد الله وأُبيّ وحفظهما كجمع أمير المؤمنين "ع" لا يجدي في صحّة ما جمعه عثمان، بل صحّة ما جمعوه شاهد على فساده؛ للمخالفة البيّنة» فراجع"[1].

فتحصّل ممّا تقدّم: إنّ عدم وقوف الباحث الموضوعي المحايد على التّفريق ما بين نسخة القرآن المجموعة في عهد عثمان وما بين أصل القرآن الصّوتيّ النّازل أو الصّادر من رسول الإسلام "ص" طيلة فترة ثلاث وعشرين سنة، سيوقعه ـ لا شكّ ـ في إرباكات خطيرة تسبّب له نتائج معرفيّة مفجعة؛ إذ سيضع ما ثبت للأولى من تواتر ـ بأيّ معنى اتّفقنا عليه ـ للثّانية، ويحسب

---

(1) محجّة العلماء: ج١، ص١٢٨ـ ١٤١، ط الحجريّة.

أيضاً: إنّ توافق بعض الصّحابة أو جلّهم على كتابة القرآن وجمعه وفقاً لآليّات بدائيّة ساذجة كما وثّقنا يكشف عن اهتمام السّماء واكتراثها وعنايتها بتدوين المادّة القرآنيّة الصّوتيّة وتحويلها إلى دستور دينيّ دائميّ لعموم الدّنيا حتّى نهايتها، ويؤكّد أيضاً إشرافها وتدقيقها وإمضاءها لحقّانيّة المكتوب وترتيبه وأهدافه، مع أنّ مثل هذه الأحكام والنّتائج هي شأن بعدي يرتبط بنسخة القرآن المكتوبة والمجموعة انسياقاً مع بدعة الخليفة عمر بن الخطّاب، ولا يوجد هناك أيّ كاشفيّة لهذه النّسخة وطريقة كتابتها وجمعها عن أصل الاهتمام السّماوي البتّة ولا عن متابعتها وإشرافها أيضاً إلّا على أساس بيانات دينيّة ومذهبيّة تولّدت لاحقاً من باب ضيق الخناق، وهذا ما لم نجد من التفت إليه وركّز عليه وعمّقه، مع أنّ أدلّته وشواهده وافرة جدّاً في تراثنا الإسلاميّ الصّحيح أيضاً، وهو المنسجم مع الأصل الّذي يقرّر خروج رسول الإسلام "ص" من هذه الدّنيا وتركه القرآن بلا كتابة ممضاة فضلاً عن الجمع، فتأمّل.

٥ـ المعارضة السنوية للقرآن سرية أم علنية؟!

روى البخاريّ المتوفّى سنة: "٢٥٦هـ"، بإسناده الصّحيح عندهم، عن فاطمة بنت محمّد "ع"، إنّها قالت: «أسرّ إليّ النّبي "ص": أنّ جبريل كان يعارضني بالقرآن كلّ سنة، وإنّه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلّا حضر أجلي...»[1].

ورغم أنّنا نجهل معنى المعارضة الّتي كان يقوم بها جبرائيل سنويّاً مع

[1] البخاري: ج٤، ص٢٠٣؛ ج٦، ص١٨٦، ط طوق النّجاة.

رسول الله "ص"، وهل تعني: إنّه يُراجع معه صوتياً على طريقة مراجعة أستاذ تحفيظ القرآن مع تلامذته، أم تعني المراجعة في فهم معاني الآيات وطريقة الامتثال لها وتطبيقها؟! وهل كان يعارضه سنوياً بالقرآن النّازل فقط، أم بمجموع ما نزل وما سينزل أيضاً؟! وأيضاً: هل كانت معارضته له تشمل حتّى الآيات المنسوخة الّتي انتهى زمانها والمرتبطة بعلاقته الأسريّة الخاصّة وما يُسمّونه بآيات التّدرّج في تشريع الأحكام أم كانت تقتصر على ما هو غير ذلك فقط؟! وماذا عن طريقة كتابة هذه الآيات وتدوينها أثناء المراجعة؟!

أجل؛ رغم أنّنا نجهل جميع هذه الأمور ولا نريد طرح الاحتمالات فيها قبل استعراض تماميّة مقدّماتها، لكنّ سنقتصر على ظاهره فنقول: إنّ من يقرأ الحديث أعلاه يعرف بوضوح أنّ خبر معارضة جبرائيل للقرآن على النّبيّ "ص" مرّتين في العام الأخير ومن ثمّ استكشافه "ص" إنّ ذلك نهاية عمره يعني بجلاء: أنّ جميع هذه الأحداث قد حصلت بينه وبين جبرائيل حصراً، ومن ثمّ: أسرّ بخبرها مع شيء من تفاصيلها إلى بنته فاطمة "ع" خصّيصاً، وهذا يعني: استحالة أن يكون هناك شخص آخر قد حضر المعارضة والمراجعة القرآنيّة غيره، وعلى هذا: فكيف يمكن افتراض أنّ زيد بن ثابت أو غيره ممّن سمّوهم كتبة القرآن كان حاضراً معه في العرضة الأخيرة كما تروّج بعض الأقوال؟!

اللّهم إلّا أن يُقال: إنّ السرّ الّذي خصّ النّبيّ "ص" به بنته فقط هو استظهار أبيها "ص" من تكرّر المعارضة قرب أجله فقط لا أنّ أصل تكرّرها كان سرّاً، لكنّ هذا خلاف ظاهر الحديث جدّاً؛ إذ يُستظهر منه أنّ أصل تكرّر

المعارضة مرّتين سرّ لم يُفشه لغيرهـا، عـلى أنّ المعارضـة وحضـورها لا يشـفع سوى بتوثيق المسـموع دون المكتـوب، وبالتّـالي: لا يكشـف لا عـن اكـتراث السّماء، ولا عن اهتمامها، ولا عن جـدّيّتها بكتابـة القـرآن وجمعـه ودسـتوريّته الدّينيّة الدّائميّة كما أوضحنا مراراً.

٦ـ حديث الثقلين وكتابة القرآن وتحريفه

هناك أصل سيّال نعتمد عليه في بيان مختارنا في جمع القرآن وهو: مـا دام الرّسول "ص" قد ذهب إلى ربّه ولم يكتب جميع القرآن ولم يجمعه بين دفّتين كما هو صريح ومختار عموم علماء الإسلام تقريبـاً، فـإنّ النّصـوص المنسـوبة إليـه والّتي قد يظهر منها خلاف ذلك فهي إمّا أن تكون منحولة عليه ولا تماميّة لهذه الصّيغة من النّسبة لها انسياقاً مع مقولة خير دليل على بطلان الملزومات بطلان اللّوازم، وإمّا أن يكون مقصوده من الكتاب غير المجموع بعد وفاتـه بالصّـيغة البدائيّة الّتي انتجتها بدعة عمر بن الخطّاب والّذي أنتج التمسّك به حتّـى مـع العترة المفترضة ضلالاً عمليّاً ما بعده ضلال، فيكـون معنـى الكتـاب: تعـاليم ومقاصد الأديان العامّة لا غير.

وإن أبيـت هـذا البيـان فـما عليـك إلّا أن تصـغي إلى مـا قـرّره بعـض المعاصرين حينما نصّ قائلاً: «ودعوى: أنّ حديث الثقلين يدلّ عـلى أنّ القـرآن كان في عصره "ص" كتاباً بين الدفّتين، لقوله "ص": "كتـاب الله، وعـترتي"، غير نافعـة؛ لأنّ المـراد مـن "الكتـاب" أعـمّ، وإطلاقـه وانصرافه إلى مـا هـو المنصرف إليه في العصر الحاضر من الحوادث الجديدة، ويشهد له قولهم: "كـلّ

شرط نافذ إلاّ شرطاً خالف كتاب الله"؛ فإنّ المراد من "الكتاب" هو حكم الله، ولذلك يشمل حكم الرسول "ص" فلا تخلط...»[1].

وإن أبيت ما تقدّم من بيان أيضاً، وطلبت من دعاة التّحريف بصيغته الاثني عشريّ المعروفة أن يقدّموا تفسيرهم لهذه الصّيغة من الحديث، فعليك أن تلاحظ البيان الّذي قرّره المرحوم محمّد هادي الطّهراني المعروف بالمكفَّر، والمتوفّى سنة: "١٣٢١هـ" في كتابه المغمور محجّة العلماء حيث قال: «وأمّا قوله "ص": "لن يفترقا"؛ فهو على وقوع التّحريف أدلّ؛ حيث إنّ الظّاهر أنّ الكتاب ليس إلّا عند العترة، فلا يسع أحد الاستقلال بالاستضاءة بنور الكتاب، بل إنّما يتيسّر ذلك لمن تمسّك بهم "ع"، كما أنّ الاستضاءة بهم "ع" مع عدم التّمسك بهذا الحبل غير معقول؛ لأنّه أعظم ما يأمرون به، فتدبّر»[2].

ولو ذهبنا إلى كلمات الفقيه والأصوليّ الاثني عشريّ المعروف بمصنّفاته الفقهيّة والأصوليّة والمؤمن بالتّحريف أيضاً، أعني الملّا أحمد النّراقي المتوفّى سنة: "١٢٤٥هـ" لوجدناه يقرّر ما هو أصرح من غيره في دفع الاستدلال بهذا الحديث المروي من أجل نفي التّحريف؛ حيث قال: «يكفي في ذلك وجوده عند أهله محفوظاً، بل ظاهر الحديث [الثّقلين] أنّ القرآن الأصل غير موجود عندنا؛ لدلالته على عدم افتراقه عن الثّقل الآخر، وهو قد خفي علينا في هذا الزّمان لنقصاننا، فكذلك هذا الثّقل، ووجود أخبار أهل البيت عندنا غير

---

(١) تحريرات في الأصول: ج٦، ص٣٢٦.

(٢) محجّة العلماء، ج١، ص١٥٨، ط حجريّة.

مفيد؛ لأنّها أيضاً مختلفة ممزوجة بغير حقّ، فليكن كذلك الكتاب»[1].

وفي عقيدتي: أنّ الخلط الّذي تقع فيه عموم الطّبقات المسلمة في موضوع التّحريف على اختلاف معانيه يكمن في حسبانهم أنّ القرآن الماثل بين أيديهم إنّما هو حاصل نسخة سماويّة مجلّدة مذهّبة نزلت من السّماء مكتوبة محرّرة منقّطة كما هي اليوم، مع أنّ مثل هذا الأمر لم يدّعه متفقّه فضلاً عن فقيه، بل أبرزنا الأدلّة والشّواهد والبراهين على أنّ السّماء لم تكن مهتمّة بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة؛ فهذه فكرة ولدت لاحقاً، ونُحتت في سبيلها أدلّة وبيانات وأحاديث وروايات وتأويلات، فتفطّن.

٧ـ نماذج لافتة من التحريف القرآني

واحدة من أهمّ الاعتراضات الّتي سجّلها المحقّقون من دعاة القول بتحريف القرآن بمعنى النّقيصة والتّصحيف قديماً وحديثاً هي عدم ترابط صدر بعض الآيات مع عجزها، وهذا الأمر له شواهد عدّة لا يمكن حصرها في هذه العجالة، لكنّ أبرزها ما جاء في الآية الثّالثة من سورة النّساء حسب القرآن المتداول حيث قال تعالى: «وإن خفتم ألّا تقسطوا في اليتامى فانحكوا ما طاب لكم من النّساء مثنى وثلاث ورباع...إلخ»، ومن هنا فقد يقال كما قيل أيضاً: ما هو الرّبط بين الخوف من عدم القسط في اليتامى وانبغاء النّكاح من أثنين أو ثلاثة أو أربعة؟!

وقد سيق لهذا الاعتراض رواية أوردوها عن عليّ "ع" حيث قال وهو

---

[1] مناهج الأحكام، مخطوط.

يخاطب أحد الزّنادقة الّذي سأله عن أسباب تناقضات القرآن كما في الرّواية: «وأمّا ظهورك على تناكر قوله: "وإن خفتم ألّا تقسطوا في اليتامى فانحكوا ما طاب لكم من النّساء"؛ وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النّساء ولا كُلّ النّساء أيتام، فهو: ممّا قدّمت ذكره من إسقاط المنافقين من القُرآن، وبين القول في اليتامى وبين نكاح النّساء من الخطاب والقصص أكثر من ثُلث القرآن...»[1].

ومن هنا نلاحظ: أنّ المرحوم المحدّث النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" كان قد طرح هذا الاعتراض وعمّقه ونصّ على حلّه أيضاً في كتابه المغمور والهامّ "فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب" حيث قال وهو بصدد استعراض الشّواهد على أصل هذا النّوع من التّحريف: «ومثله: في سورة النّساء في قوله عزّ وجلّ: وإن [فإن] خفتم أن [لا] تعدلوا فواحدة، فليس هذا من الكلام الّذي قبله في شيء، وإنّما كانت العرب إذا ربّت يتيمة يمتنعون أن يتزوّجوا بها فيحرّمونها على أنفسهم؛ لتربيتهم لها، فسألوا رسول الله "ص" عن ذلك بعد الهجرة، فأنزل الله عليه في هذه السّورة: "ويستفتونك في النّساء، قل الله يفتيكم فيهنّ وما يُتلى عليكم في الكتاب في يتامى النّساء اللّاتي لا تؤتونهنّ ما كتب لهنّ وترغبون أن تنحكوهنّ والمستضعفين من الولدان، فأنحكوا ما طاب لكم من النّساء مثنى وثلاث ورباع"، فهذه الآية هي مع تلك الّتي في

---

(١) الاحتجاج: ج١، ص٢٥٤.

أوّل السّورة، فغلطوا في التأليف، فأخروها وجعلوها في غير موضعها"[1].

وكان صاحب أهمّ كتاب أصوليّ إثني عشريّ معاصر أعني الآخوند الخُراساني المتوفّى سنة: "١٣٢٩هـ" قد أختار أصل هذا الاعتراض كشاهدٍ على مختاره الّذي تبع فيه جملة من محقّقي الأصوليّين الاثني عشريّة الذّاهبين إلى وقوع التّحريف في القرآن بمعنى النّقيصة والتّصحيف كما نبّهنا إلى ذلك في دراسات سابقة"[2].

والواقع: إنّ الجرأة في العودة إلى فحص طريقة جمع القرآن وطريقة رسمه لهي باب ينفتح منه ألف باب، ولكنّ هذا لن يكون دون خلع النظّارات الكلاميّة الّتي تقرأ القرآن والنّبوّة وطبيعة الإله قراءة رياضيّة قد تجانب الواقع التّاريخيّ المجزوم من دون أن تفرّق بين الآيات السّاكنة والآيات المتحرّكة وطبيعة الأحداث الّتي دعت لها.

٨ـ مصحف عليّ "ع" وأسئلة التحريف المقلقة

في سياق محاولاته لتمييع النّصوص الرّوائيّة الشّيعيّة والإثني عشريّة الوافرة المصرّحة والدّالة على تحريف القرآن ولو بمعنى النّقص والتّصحيف، نصّ المرحوم الخوئي المتوفّى سنة: "١٤١٣هـ" على: «إنّ وجود مصحف لأمير المؤمنين [عليّ] "ع" يغاير القرآن الموجود في ترتيب السّور مما لا ينبغي الشكّ فيه، وتسالم العلماء الأعلام على وجوده أغنانا عن التكلّف لإثباته، كما أنّ

---

(١) فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب، طبعة حجريّة.

(٢) في بحث: صاحب الكفاية وتحريف القرآن.

اشتمال قرآنه "ع" على زيادات ليست في القرآن الموجود وإن كان صحيحاً، إلّا أنّه لا دلالة في ذلك على أنّ هذه الزيادات كانت من القرآن وقد أسقطت منه بالتّحريف، بل الصّحيح: أنّ تلك الزّيادات كانت تفسيراً بعنوان التّأويل، وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التّنزيل من الله شرحاً للمراد»[1].

وهنا من حقّنا أن نسأل المرحوم الخوئي: إنّ هذه الإضافات المُدّعاة في مصحف عليّ "ع" على فرض وجوده إمّا أن تكون جزءاً دخيلاً في المصحف السّماويّ الّذي تعبّد الله المسلمين به في طول عمود الزّمان بحيث لولاها لما أمكن تسمية المصحف كاملاً حقيقةً، أو هي إضافات يمكن الاستغناء عنها بحيث يمكن أن نسمّي المصحف الّذي لا يشتمل عليها مصحفاً سماويّاً دون تجوّز وعناية؟!

فإذا كان الأوّل: فهذا يعني أنّ القرآن المتداول بين المسلمين اليوم ليس هو القرآن المطلوب حقيقةً، وإن كان الثّاني: فوجود هذه الإضافات وعدم وجودها سواء من حيث فرضيّة كون ما بين الدّفتين هو القرآن النّازل حقيقة، فأيّ نفع يعود للمسلمين حينها من وجود الإضافات أو إخفائها؟!

وعلى هذا: فلا طريق للمرحوم الخوئي بعد تسليمه بوجود مصحف بهذه المواصفات لعليّ "ع" إلّا أن يتوسّل بالرّوايات الواردة عن الأئمّة "ع" لإقرار وتصحيح العمل بهذه النّسخة المتداولة من القرآن لتسيير الوضع حتّى

---

[1] البيان في تفسير القرآن: ص٢٤٣، ط النّجف. وقد استقى المرحوم الخوئي هذه التّأويليّة من المرحوم محسن الأعرجي الكاظمي شارح الوافية كما نقلنا نصوصه في البحث المخصّص له فراجع.

قيام القائم، وإغفال تـأثير تلـك الإضـافات الّتـي حملهـا مصـحف عـليّ "ع" المفترض أو ترحيل جدوائيّتها حتّى ذلك اليوم.

ومن هنا نؤكّد وهذا موضـوع يحتـاج إلى دراسـة مسـتأنفة: إنّ الإلتـزام بالإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة والعرض العريض المترتّب عليها لا يستقيم لـه عود ولا يستقرّ له عمود إلّا بالذّهاب إلى تحريف القـرآن ولـو بمعنـى وجـود إضافات جوهريّة مقوّمة للقرآن كان قد حملها مصحف عليّ "ع" ولم تُـدرج في النّسخة المتداولة من القرآن كما هو مؤدّى مختـار المرحـوم الخـوئي وإن حـاول "تمييع" ذلك في البيانات المُصاغة باسمه في التّفسير.

٩ـ النّسخ القرآني في تراث الطوسي

نصّ شيخ الطّائفة الاثني عشريّة الطّوسي المتـوفّى سـنة: "٤٦٠هــ" في تفسيره المُسمّى بـ "التّبيان في تفسير القرآن" على أنّ النّسخ في القرآن على أقسام ثلاثة هي: ما نُسخ حكمه دون لفظه؛ ما نُسخ لفظه دون حكمه؛ ما نُسخ لفظه وحكمه. ولا يهمّني التّمثيل للقسم الأوّل والثّالث منها ولا شرحها فعلاً، وإنّما أودّ التّركيز على الآية الّتي ذكرها شيخ الطّائفة الاثنـي عشريّة كمثـال للقسـم الثّاني الّذي نُسخ لفظه دون حكمه حيث قال:

«والثّاني: ما نُسخ لفظه دون حكمه، كآية الرجم؛ فـإنّ وجـوب الـرّجم على المُحصنة لا خلاف فيه، والآية التي كانت متضمّنة له منسوخة بلا خلاف، وهي قوله: "والشّيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتـة؛ فـإنّهما قضـيا الشـهوة

جزاء بما كسبا نكالاً من الله، والله عزيز حكيم"»[1].

كما أكّد هذا المعنى بوضوح في كتابه الأصولي المُسمّى: «العدّة في أصول الفقه» قائلاً: «وقد نُسخ أيضاً التّلاوة وبقي الحكم على ما روي من آية الرّجم من قول: "الشّيخ والشّيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة نكالا من الله"، وإن كان ذلك ممّا أنزله الله والحكم باق بلا خلاف»[2].

وما ذكره الطّوسي من أقسام للنّسخ وتبنّاه بقوّة أيضاً هو: نقل بالحرف لما ورد في الكتب السُنيّة في تبرير ما رووه عن عمر بن الخطّاب من ادّعائه آية الرّجم أعلاه كما وثّقنا فيما مضى، وبرّروا عدم ادراجها في المصحف المتداول بكونها ممّا نُسخت تلاوته لا حكمه، وهناك بحوث تفصيليّة مطروحة في الكتب الأصوليّة السُنيّة في مناقشة المعتزلة الرّافضين لبعض أقسام النّسخ وقد نقلها الطّوسي في العدّة أيضاً فراجع.

أمّا فرضيّة كون آية الرّجم جزءاً من القرآن النّازل فتُعدّ أصلاً مسلّماً بين المؤسّسين الاثني عشريّة انسياقاً مع الرّوايات الصّحيحة الّتي أوردوها في كتبهم؛ إذ روى الكلينيّ المتوفّى سنة: "٣٢٩هـ" بإسناده الصّحيح عندهم عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله الصّادق "ع" إنّه: «قال: الرّجم في القرآن قول الله عزّ وجلّ: "إذا زنى الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة، فإنّهما قضيا الشهوة"»، وكذا ما رواه الصّدوق المتوفّى سنة: "٣٨١هـ" بإسناده الصّحيح عندهم أيضاً

---

[1] التّبيان في تفسير القرآن: ج١، ص١٣.

[2] العدّة: ص٥١٦.

عن سليمان بن خالد إنّه قال: «قلت لأبي عبد الله [الصّادق] "ع": في القرآن رجم؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: "الشيخ والشيخة فارجموهما البتّة، فإنّهما قضيا الشهوة"»[1].

وفي ضوء ما تقدّم فلم يكن أمام الطّوسي من خيار بعد أن أورد أمثال هذه الرّوايات في كتبه الحديثيّة سوى الانسياق مع فكرة نسخ التّلاوة وبقاء الحكم، خصوصاً وقد روى بإسناده الصّحيح عنده وعندهم عن الحلبي عن الصّادق "ع" القول: «كانت آية الرّجم في القرآن: والشّيخ والشّيخة فأرجموهما البتّة بما قضيا الشّهوة»[2].

لكنّ حيث إنّ المرحوم الخوئي يرى: إنّ القول بنسخ التّلاوة هو بعينه القول بالتّحريف[3]؛ لذا أنكر أن تكون مثل هذه الآية بالأساس من القرآن لكي يُقال بنسخها بعد ذلك، ومن هنا لم يجد بُدّاً من حمل الرّوايتين أعلاه ـ بعد أن وصفهما بالصّحة ـ على التّقيّة[4]، لكنّه لم يُبرز أيّ قرينة على مثل هذا الحمل على الإطلاق سوى ادّعائه إنّ الأصل فيهما كلام عمر بن الخطّاب وإنّ القرآن لم يقع فيه تحريف، مع إنّهما تتطابقان تمام التّطابق مع الكمّ الهائل من الرّوايات الاثني عشريّة النّاصّة على التّحريف ولو بمعنى النّقيصة، فحملهما على التّقيّة تبعيض مذهبيّ لا شاهد عليه.

---

(1) الكافي: ج٧، ص١٧٧؛ الفقيه: ج٤، ص٢٦.

(2) تهذيب الأحكام: ج٨، ص٢٨٥، تحقيق: الغفاري؛ ج٨، ص١٩٥، تحقيق: الخرسان.

(3) البيان: ص٢٠٥.

(4) مباني تكملة المنهاج، القضاء والحدود: ص٣٢٨.

وهنا نلاحظ: حينما يذهب المرحوم الخوئي إلى إنّ القول بالنّسخ هو عين القول بالتّحريف فهذا يعني إنّ شيخ الطّائفة الاثني عشريّة الطّوسي ممّن يـؤمن بالتّحريف وفقاً لوجهة نظر الخوئي؛ لأنّ الطّوسي اعتمد عـلى هـذا الكـلام في تفسيره وعدّته وذهب إلى وجود حكـم الـرّجم قرآنيـاً، وحيـنما يفسّر هـاتين الـرّوايتين الصّـحيحتين عنـده بالتّقيّـة دون شـواهد فهـو يموضـع الكلينـي والصّدوق في دائرة المؤمنين بتحريف القرآن ولو بمعنـى النّقيصـة؛ لأنّ الأوّل ذكر الرّوايتين في كتابه ونصّ في مقدّمته عـلى إيمانـه بـما جـاء فيـه، ولأنّ الثّـاني اشترط على نفسه ألّا يورد في كتابه الفقيه سوى الأخبار المشهورة والمعتمدة بين الأصحاب وإنّ ما ذكره فيه ليس سـوى فتـاواه الّتـي يـدين الله عـن طريقهـا، خصوصاً وإنّ كتابه الفقيه كان قد كتب بعد أن أملى كتابـه الاعتقـادات الّـذي نفى فيه التّحريف، ومن ثمّ تكون المرجعيّة في الاعتماد على فقيهه لا اعتقاداته.

أجل؛ لا تقل لي إنّ الكلينيّ والصّـدوق والطّـوسي مـوتى ونحـن غـير ملزمين بآرائهم كما يحلو ذلك لبعض الملالي والوعّـاظ الحـوزويّين فضـلاً عـن بعض السُذّج من هنا وهناك؛ فإنّ الكلينيّ والصّدوق والطّوسي ليسوا محطّـات عابرة في المذهب الاثني عشري بحيث يمكن تجاوزها بهذه التّمحلات، بل هم المؤسّسون والمنظّرون للأفكار الفقهيّـة والعقائديّـة للمـذهب الاثنـي عشريّ خصوصاً الطّوسي، فإذا كان منظّـرو المـذهب يعتقـدون بمثـل هـذا الاعتقـاد فكيف بمقلّدتهم مثلاً؟!

وفي قناعتي: إنّ علينا أن نتحلّى بالجرأة الّلازمـة ونـذهب نحـو فحـص الإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة فحصاً دقيقاً وشاملاً وشـجاعاً، وفحـص طريقـة

جمع القرآن وتدوينه فحصاً دقيقاً وشاملاً وشجاعاً أيضاً، ومن دون هذين العملين فلا طريق لحلحلة موضوع تحريف القرآن في موروثنا الرّوائيّ الاثني عشريّ بشكل دقيق وسليم، وسنبقى نلوك بإجابات التّقيّة الّتي انتهت صلاحيّتها منذ فترة طويلة بعد أن هتكت التّكنولوجيا الأستار عن جميع الأسرار.

١٠ـ الخوئي المفسر والموازنة بين المذهب والحقيقة

رغم إكبار وإجلال المرحوم الخوئي للمحدّث النّوري كثيراً في دروسه الفقهيّة والأصوليّة وبحوثه الرّجاليّة معبّراً عنه بشيخنا النّوري والمحدّث المتبحّر، ورغم تقليده له في جملة من المسائل الرّجاليّة كمبناه الذّاهب إلى اختصاص توثيق كتاب كامل الزّيارات بمشايخه المباشرين دون ما فوق، لكنّه حرص على عدم ذكره ولو لمرّة واحدة حتّى بنحو الإشارة في تفسير البيان المطبوع باسمه والّذي ادّعى فيه استيفاء شبهات القائلين بالتّحريف وإجابتها بما لا مزيد عليه، مع أنّ النّوري صاحب أهمّ كتاب إثني عشريّ جمع روايات تحريف القرآن وأقام الأدلّة والحجّج الوافرة في سبيل ذلك والمُسمّى بـ: "فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب"، فهل يُعقل إغفاله لمن يُريد الحقيقة؟!

وهذا يؤكّد أنّ بحث صيانة القرآن من التّحريف في كتاب: "البيان في تفسير القرآن" المكتوب باسم المرحوم الخوئي المتوفّى سنة: "١٤١٣هـ" ضعيف ضعيف ضعيف حتّى ينقطع النّفس؛ وذلك لافتقاده أبسط مقوّمات الدّراسة الّتي تُريد أن ينطبق عليها وصف العلميّة والموضوعيّة، وأبرزها

ضرورة اشتمالها على سوابق البحث المزمع تناوله، فكيف بها وهي تغفل أهمّ كتاب في هذا الخصوص، ومن باب الاحترام والتّقدير للمقام العلميّ الشّامخ للمرحوم الخوئي ينبغي حمل ما جاء فيه على التّقيّة الشّديدة والعناوين الثّانويّة؛ وإلّا فالابتسار والتّمويه والتّدليس وعدم الدّقّة العلميّة واضحة فيه[1]؛ بحيث إنّه: حتّى مؤسّسته الّتي تكفّلت بطباعة كتبه وتحقيقها وإخراج مصادرها لم تستطع إرجاع بعض نقولاته إلى مصادرها وتركتها عائمة، فتأمّل.

١١ـ روايات العرض على القرآن تأملات نقدية جادة

اختلفت آراء علماء الإسلام قديماً وحديثاً حول طبيعة العلاقة بين القرآن والسُنّة، وتفاوتت بين جعلها في مرتبة واحدة إلى تقديم أحدهما على الآخر، ولكلّ رأي بياناته وأدلّته وشواهده واستظهاراته، ولا يهمّنا الحديث فعلاً عن ذلك، وإنّما يهمّنا أن نتعرّض للموقف العلمي المطروح تجاه ما يُسمّى بروايات العرض على الكتاب، والّتي نسبت لرسول الإسلام "ص" قوله: "ما جاءكم عنّي فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله"، والّتي أخذت حيّزاً كبيراً جدّاً في حقل علم أصول الفقه الاثني عشريّ المعاصر.

ومن زاوية سرديّة محضة يمكن تصنيف هذه النّصوص إلى نحوين:

النّحو الأوّل: ما روي عن الرّسول "ص".

---

(١) يمكن للقارئ ملاحظة ذلك بوضوح في أثناء معالجته للرّوايات الدّالة على وجود نقيصة في القرآن.

النّحو الثّاني: ما روي عن بعض الأئمّة المعروفين في المذهب الاثني عشريّ.

وفيما يخصّ النّحو الأوّل فرغم محاولات بعض المعاصرين تكثير طرقها وادّعاء تواترها، لكنّ ما ينبغي معرفته هو: اتّفاق مشهور علماء الإسلام في القرون الثّلاثة الأولى على وضعها ومنحوليّتها أو ضعفها وعدم العمل بها؛ فقد حكى ابن عبد البرّ المتوفّى سنة: "٤٦٣هـ" عن عبد الرّحمن بن مهدي المتوفّى سنة: "١٩٨هـ" قوله في وصف هذا الحديث: «الزنادقة والخوارج[1] وضعوا ذلك الحديث»[2].

كما كان للشّافعي المتوفّى سنة: "٢٠٤هـ" موقف شديد أيضاً منها؛ حيث قال في رسالته وهو يشرح قول المعترض ويُجيب عليه: «أفتجد حجّة على من روى أنّ النبي قال: "ما جاءكم عنّي فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله"؟ فقلت له: ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبر». وقد علّق محقّق الكتاب أحمد شاكر المتوفّى سنة: "١٣٧٧هـ" على الحديث المنسوب بالقول: «هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة كلّها موضوع أو بالغ الغاية في الضّعف حتّى

---

(١) استبعد بعض الباحثين وضع الخوارج لهذا الحديث؛ إذ نُقل الاتّفاق على صحّة حديثهم، لاحظ في هذا الصّدد كتاب: السُنّة ومكانتها في التّشريع الإسلامي، مصطفى السّباعي: ص٩٩ـ١٠١، دار الورّاق.

(٢) جامع بيان العلم: ج٢، ص١١٩١، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري.

لا يصلح منها شيء للاحتجاج أو الاستشهاد»[1].

كما روى أبو داود المتوفّى سنة: "٢٧٥هـ" بسنده الصّحيح عندهم عن المقدام بن معدي كرب، عن الرّسول "ص" إنّه قال: «ألا إنّي أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: "عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه"، ألا لا يحلّ لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كلّ ذي ناب من السّبع، ولا لقطة معاهد إلّا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم، فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه»[2].

وقد استظهر أبو سليمان الخطّابي المتوفّى سنة: "٣٨٨هـ" من هذا الحديث استظهارات عدّة منها: «فإنّه يحذر بذلك مخالفة السّنن الّتي سنّها رسول الله "ص" ممّا ليس له في القرآن ذكر على ما ذهبت إليه الخوارج والروافض؛ فإنّهم تعلّقوا بظاهر القرآن وتركوا السّنن الّتي قد ضُمنّت بيان الكتاب فتحيّروا وضلّوا... وفي الحديث دليل على أنّه لا حاجة بالحديث أن يعرض على الكتاب، وأنّه مهما ثبت عن رسول الله "ص" كان حجة بنفسه، وأمّا ما رواه بعضهم أنّه قال: "إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله؛ فإن وافقه فخذوه، وإن خالفه فدعوه"، فإنّه حديث باطل لا أصل له، وقد حكى زكريا بن يحيى الساجي عن يحيى بن معين أنّه قال: "هذا حديث

(١) الرّسالة: ج١، ص٢٢٤، تحقيق: أحمد شاكر.

(٢) سنن أبي داود: ج٧، ص١٣، تحقيق: الأرنؤوط.

وضعته الزّنادقة"»[1].

كما شنّ ابن حزم المتوفّى سنة: "٤٥٦هـ" حملة شديدة على هذه النّصوص ودعاتها، وعقد بحثاً في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، جاء فيه: «وهذا هو نسبة الكذب إلى رسول الله "ص"؛ لأنّه حُكي عنه أنه قال: "لم أقله؛ فأنا قلته"، فكيف يقول: ما لم يقله؟! هل يستجيز هذا إلّا كذاب زنديق كافر أحمق، إنّا لله وإنّا إليه راجعون على عظم المصيبة بشدّة مطالبة الكفار لهذه الملة الزّهراء، وعلى ضعف بصائر كثير من أهل الفضل، يجوز عليهم مثل هذه البلايا لشدّة غفلتهم، وحسن ظنهم لمن أظهر لهم الخير»[2].

ولم تقتصر ملاحظات هذا الفريق الغالب على سند هذه النّصوص فقط، بل نقدتها مضموناً أيضاً، وأوضحت عدم إمكان الالتزام بها، لا من حيث القرآن نفسه، ولا من حيث النّصوص النبويّة الصّحيحة أيضاً، ولا من حيث الحكم العقليّ المدّعى كذلك...إلخ[3].

وكيف كان؛ فخلاصة الموقف السُنّي المشهور من أحاديث النّحو الأوّل المنسوبة لرسول الإسلام "ص" ـ وهو النّحو الّذي يعنيهم ـ يمكن تلخيصها في السّطور التّالية: إنّ هذه الأحاديث جاءت عن طريق عليّ بن أبي طالب "ع"، وأبي هريرة، وابن عمر، وثوبان، وعبد الله بن جعفر الهاشمي، والحسن البصريّ وربّما غيرهم أيضاً، لكنّها جميعاً إمّا منحولة أو ضعيفة جدّاً، كما لا

---

(1) معالم السّنن: ج٤، ص٢٩٨ـ٢٩٩، المطبعة العلميّة بحلب.

(2) الإحكام في أصول الأحكام: ج٢، ص٧٦ـ ٨٢، تحقيق: أحمد شاكر.

(3) راجع: المصدر السّابق نفسه.

يمكن الالتزام بمضمونها عملياً أيضاً.

لكنّ لفقهاء الأحناف موقف مغاير لـذلك؛ حيـث اسـتند أبـو يوسـف المتوفّى سنة: "١٨٢هـ" إلى هذا الحديث في ردّ ومناقشة الأوزاعي المتوفّى سـنة: "١٥٧هـ"، ورأى ضرورة الاستناد إلى ما يعرفه العامّـة والابتعـاد عـن الشّـاذّ منه، وبرّر ذلك بما حدّثه به «ابن أبي كريمـة، عـن أبي جعفـر، عـن رسـول الله "ص" أنّه دعا اليهود فسألهم فحدّثوه حتّـى كـذبوا عـلى عيسـى "ع"، فصـعد النّبي "ص" المنبر؛ فخطب النّاس فقال: "إنّ الحديث سيفشو عنـي، فـما أتـاكم عنّي يوافق القرآن فهو عنّي، وما أتاكم عنّي يخالف القرآن فليس مني"»[1].

وقد تابع أبا يوسف على ذلك معظم الأحناف، فجعلـوا عـرض السـنة على الكتاب من أسس نقد الحديث، فهذا السّرخسي بعد أن يقسّم الانقطـاع في الخبر إلى انقطاع في اللّفظ وانقطاع في المعنى، يجعل مـن انقطـاع المعنـى مخالفـة الحديث للقرآن، ومن ثمّ يسقطه عن المقبوليّة وسلامة الاحتجاج، سواء أ كـان ما تقرّره النّصوص القرآنيّة عامّاً أو خاصّاً، نصّاً أم ظاهراً، وفي ضوء هذا المبنى أفاد: «ولهـذا لم يقبـل علماؤنـا خـبر الوضـوء مـن مـسّ الـذّكر؛ لأنـه مخـالف للكتاب...وكذلك لم يُقبل حديث فاطمة بنت قيس في أن لا نفقـة للمبتوتـة؛ لأنّه مخالف للكتاب... وكذلك لم يُقبل خبر القضـاء بالشّـاهد واليمـين؛ لأنـه مخالف للكتاب من أوجه»[2].

---

(١) الردّ على سير الأوزاعي: ص٢٤ـ٢٥، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني.

(٢) أصول السّرخسي: ج٢، ص٣٦٤ـ٣٦٥، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني.

ولأجل هذا نصّ الشّاطبي المتوفّى سنة: "٧٩٠هـ" قائلاً: «والحاصل من الجميع: صحّة اعتبار الحديث بموافقة القرآن وعدم مخالفته، وهو المطلوب على فرض صحّة هذه المنقولات، وأمّا إن لم تصح فلا علينا؛ إذ المعنى المقصود صحيح...»[1].

كما نقلوا بعض الموافقة لهذا المضمون من قبل مالك بن أنس المتوفّى سنة: "١٧٩هـ" والّتي هي ـ عند الفحص والتّفتيش ـ ممارسات اجتهاديّة صرفة، لا تكشف عن انسياقها مع صحّة أمثال هذه الأحاديث[2].

أمّا بخصوص روايات النّحو الثّاني الّتي رويت عن بعض الأئمّة الاثني عشر المعروفين "ع" فيمكن تنويعها إلى نوعين:

الأوّل: ما رواه الأئمّة "ع" مرسلاً عن الرّسول "ص"، من قبيل: ما رواه الكليني عن هشام بن الحكم وغيره، عن الصّادق "ع" قوله: «خطب النّبي "ص" بمنى، فقال: أيّها النّاس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله»[3]، وكذا أرسله العيّاشي في تفسيره عن

---

(١) الموافقات: ج٤، ص٣٣٩، ط دار ابن عفّان.

(٢) للوقوف على تفاصيل الفرق بين مواقف أئمّة المذاهب الأربعة في خصوص مرجعيّة القرآن يُنصح بالعودة إلى كتاب: ابن حنبل حياته وعصره، ابن زهرة، ص٢٤١ـ ٢٥٤، ط دار الفكر العربي. وللوقوف على الموقف العام من هذه الأحاديث يُنصح بمراجعة كتاب: الاتّجاهات الفقهيّة عن أصحاب الحديث في القرن الثّالث الهجري، عبد المجيد محمود عبد المجيد: ص١٩٠ـ٢٠٩، ط مكتبة الخانجي.

(٣) الكافي: ج١، ص٦٩.

هشام بن الحكم عن الصّادق أيضاً بالمضمون نفسه»[1].

وأيضاً ما رواه الكليني عن السّكوني، عن الصّادق "ع" إنّه قال: «قال رسول الله "ص": إنّ على كلّ حقّ حقيقة، وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه»[2].

وكذا من قبيل ما جاء في قرب الإسناد عن «جعفر، عن أبيه قال: قرأت في كتاب لعليّ "ع" أنّ رسول الله "ص" قال: "إنّه سيكذب عليّ كاذب كما كذب على من كان قبلي، فما جاءكم عنّي من حديث وافق كتاب الله فهو حديثي، وما خالف كتاب الله فليس من حديثي"»[3].

وهذه النّصوص بالإضافة إلى ضعفها السّنديّ إلى الصّادق "ع" وفقاً لمقاييس بعضهم رغم المساعي لتصحيحها عن طريق تركيب أسانيد الصّدوق، فهي محذوفة الوسائط بينه وبين الرّسول "ص" أيضاً، بمعنى: أنّها مرسلة وفقاً للاصطلاح الحديثيّ، ولا يمكن تتميمها إلّا من خلال مقولات كلاميّة تعود إلى كبرى الإمامة الإلهيّة، أو مقولات حديثيّة من قبيل أنّ مراسيلهم في غير إمامتهم كمسانيدهم، وكلا التّتميمين محلّ تأمّل شديد جدّاً كما فصّلنا الحديث في بحوث مستقلّة فراجع، أضف إلى ذلك: إنّ مشهور علماء الإسلام يعتقدون بأنّ نسبة هذه الأحاديث إلى رسول الله "ص" لا تتمّ بأيّ وجه من الوجوه كما أسلفنا أيضاً، وعلى هذا الأساس: فمن المحتمل جدّاً أن تكون نسبة هذا النّحو

---

(1) تفسير العيّاشي: ج١، ص٨.

(2) الكافي، المصدر السّابق نفسه.

(3) قرب الإسناد: ص٩٢، ط آل البيت.

من الأحاديث إليهم "ع" غير تامّة.

أمّا على المبنى المختار في مسألة عدم اهتمام السّماء بكتابة القرآن وجمعه فضلاً عن دستوريّته الدّينيّة الدّائميّة فالأمر أوضح وأجلى؛ حيث سيحمل هذا النّحو من الأحاديث تناقضاً داخليّاً صارخاً؛ إذ ما معنى أن يجعل رسول الإسلام "ص" كتاب الله مقياساً لصحّة صدور الكلام المنسوب إليه وعدمه، مع أنّه لم يبادر لكتابته وجمعه ووضعه بين أيديهم ليكون مقياساً في تمييز صحيح كلامه من غيره، أضف إلى ذلك: فإنّ الرّسول "ص" نفسه هو المرجعيّة الحصريّة في تحديد قرآنيّة النّصوص أو المضامين من عدمها، ومع عدم كتابتها من قبله أو بإشرافه ومن ثمّ جمعها وضبطها وتحديدها بين دفّتين وإشهاد المسلمين عليها ونشرها، فكيف يمكن أن يُصار إلى مرجعيّتها في تمييز صحّة أو خطأ ما يُنسب إلى الرّسول "ص" نفسه من أحاديث والّذي فرضناه المصدر الحصريّ الوحيد للقرآن أيضاً؟! ألم يقع الخلاف بين الصّحابة أنفسهم بعد وفاته في تحديد قرآنيّة بعض الآيات وجنحوا لأخبار الآحاد من أجل إثباتها، فكيف يُمكن المصير إلى هذه الآيات القرآنيّة عينها لجعلها مقياساً في إثبات أو إبطال ما يرويه الآحاد بل الأكثر من أحاديث نبويّة؟!

وخلاصة ما نودّ قوله في هذا النّحو: إنّنا نقف مع موقف مشهور علماء الإسلام في نفي انتساب مثل هذه الأحاديث إلى رسول الإسلام "ص"، ونعدّها من المنحولات البعديّة الّلاحقة؛ لوضوح: أنّه "ص" قد خرج من هذه الدّنيا ولم يكتب القرآن النّازل أو الصّادر منه طيلة فترة ثلاث وعشرين سنة بنفسه قطّ، وما كُتب منه أو حفظ لا يمكن أن يكون مرجعيّة في حسم صحّة

الأحاديث من سقمها، ولا معنى لإحالة مثل هذه العمليّة الّتي هي شأن علم الحديث إلى موافقة القرآن ومخالفته، ومع صحّة إسنادها فلا معنى لنفيها عن هذا الطّريق؛ وذلك لأنّ نسخة القرآن البعديّة ـ المكتوبة والمجموعة في سياقات وآليّات تقدّم الحديث عنها مفصّلاً ـ إنّما هي مرويّة ومنقولة عن هذا الطّريق الّذي تُروى من خلاله الأحاديث نفسها وبعضها بأخبار الآحاد أيضاً، ومن ثمّ فلا يمُكن المصير إلى نسخة القرآن البعديّة في سبيل تقييم صدورها.

الثّاني: ما روي عن الأئمّة "ع" أنفسهم دون نسبة إلى الرّسول "ص"، وهذا النّحو هو الأغلب وإن كان يعاني من ضعف في الأسناد أيضاً، من قبيل: ما رواه الكليني بإسناده عن أيوب بن الحر إنّه قال: «سمعت أبا عبد الله "ع" يقول: كلّ شيء مردود إلى الكتاب والسنّة، وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف»، أو ما رواه عن أيوب بن راشد، عن الصّادق "ع" إنّه قال: «ما لم يوافق من الحديث القرآن فهو زخرف»، وكذا ما رواه عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان والحسين بن أبي العلاء، عن ابن أبي يعفور إنّه قال: «سألت أبا عبد الله "ع" عن اختلاف الحديث يرويه من نثق به، ومنهم من لانثق به، قال: إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله أو من قول رسول الله "ص"، وإلّا فالّذي جاءكم به أولى به»[1].

وقد تلقّى الأعلام الاثنا عشريّة هذه النّصوص بالقبول، وقد أخذت حيّزاً كبيراً جدّاً في الأبحاث الأصوليّة سواء في مباحث حجيّة خبر الواحد أو

---

(1) الكافي، المصدر السّابق نفسه.

في تعارض الأدلّة، وقد تنوعت الآراء فيما يُستظهر ويستفاد منها، ولهذا قال السّيستاني في بحوثه الأصوليّة: «إنّ معظم الأصوليّين المتأخّرين فسّروا الأحاديث الآمرة بعرض الخبر على الكتاب والسّنّة نحو: "ما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف فذروه" بالموافقة والمخالفة النّصيّة، بمعنى: أن يعرض الخبر على آية قرآنية معينة فإن كانت النّسبة بينهما هي التّباين أو العموم من وجه طرح الخبر، و إن كانت النسبة هي التساوي أو العموم المطلق أخذ، ولكنّنا نفهم أنّ المراد بالموافقة الموافقة الروحيّة، أي توافق مضمون الحديث مع الأصول الإسلاميّة العامّة المستفادة من الكتاب والسنّة، فإذا كان الخبر مثلاً ظاهره الجبر، فهو مرفوض لمخالفته قاعدة الأمر بين الأمرين المستفادة من الكتاب والسنّة بدون مقارنته مع آية معينة، وهذا المفهوم الّذي نطرحه هو الّذي يعبر عنه علماء الحديث المتأخرون بالنّقد الدّاخلي للخبر، أي مقارنة مضمونه مع الأصول العامّة والأهداف الإسلاميّة، وهو المعبر عنه في النّصوص بالقياس...»[1].

ونحن لا تهمّنا التّفاصيل الوافرة الّتي تُطرح في علم الأصول الاثني عشريّ حول هذه النّصوص، لكنّنا نحتمل جدّاً: أن تكون هذه النّصوص قد صدرت من بعض الأئمّة المتوسّطين ومن لحقهم "ع" كميزان اجتهاديّ لتقييم فتاواهم الفقهيّة من خلال مرجعيّة آيات الأحكام حصراً، وليس لها علاقة لا بأصل استبعاد صدور الأخبار في فرض المخالفة، ولا بادّعاء أنّ الميزان في

[1] الرّافد في علم الأصول: ص١٢.

صدورها أو قبولها التّطابق مع عموم ألفاظ القرآن أو عموم مضمونه أو روحه ومقاصده، كما لا كاشفيّة فيها على أنّ نسخة القرآن البعديّة كانت قد كتبت وجمعت بتوسّط رسول الإسلام "ص" أو بين يديه وكان ناظراً إليها وهو يتكلّم بنصوص العرض على الكتاب المنسوبة إليه، كما لا كاشفيّة فيها لا عن اهتمام السّماء واكتراثها بتدوين القرآن وجمعه، ولا عن جدّيّتها في تحويله لدستور دينيّ دائميّ لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا فتدبّر.

وقبل أن نختم الحديث حول روايات العرض من المستحسن الإشارة إلى أفضل الرّوايات عند أصحابنا المعاصرين وأحسنها فيما يُسمّى بالأخبار العلاجيّة والّتي تجمع بين المرجحين بنحو الطّوليّة، وهي ما جاء في رسالة نُسبت للقطب الرّاوندي المتوفّى سنة: "٥٧٣هـ"، كان قد عمد الحرّ العامليّ المتوفّى سنة: "١١٠٤هـ" إلى إخراجها في كتابه وسائل الشّيعة والّتي عرّفها الأخير بالقول: «في رسالته الّتي ألّفها في أحوال أحاديث أصحابنا وإثبات صحّته...»، وقد أخرج منها جملة من الرّوايات، أهمّها: ما رواه بإسناده عن الصّدوق المتوفّى سنة: "٣٨١هـ"، والّذي رواه بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، إنّه قال: «الصادق "ص": إذا ورد عليكم حديثان مختلفان، فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه، فإن لم تجدوهما في كتاب الله، فاعرضوهما على أخبار العامّة، فما وافق أخبارهم فذروه، وما خالف أخبارهم فخذوه»[1].

---

(1) وسائل الشّيعة: ج٢٧، ص١١٨.

ولا شكّ في أنّ أصل ثبوت رسالة للقطب الرّاوندي تحت هذا الاسم، ووجود طريق معروف للحرّ العاملي إليها، محلّ جدل كبير بين الأعلام، بل أنّ سندها في نفسه يعاني من إشكالات أيضاً مع إغماض العين عن أصل ثبوت النّسبة وطريقها، ومع هذا كلّه نجد جملة من أعلام الأصوليّين الاثني عشريّة المعاصرين بادر لتصحيحها، وبذل جهوداً كبيرة في سبيل سدّ الثّغرات الموجودة في الرّسالة وفي سند الرّواية محلّ البحث أيضاً[1].

ورغم أنّ المرحوم الخوئي وتلميذه الصّدر قد صحّحا هذه الرّواية رغم الهنات الكثيرة الّتي فيها، لكنّا نلاحظ أنّ السّيستاني قد قدّم مناقشات وافرة لإبطال انتساب هذه الرّسالة إلى قطب الدّين الرّاوندي، وخلص إلى عدم ثبوت انتسابها[2].

ونحن نؤمن بمثل هذا الرّأي؛ انسياقاً مع الموقف النّابه الّذي سجّله جملة من الأعلام وفي طليعتهم: الملّا أحمد النّراقي المتوفّى سنة: "١٢٤٥هـ" الّذي نصّ قائلاً: «قد عرفت أنّه يُشترط في حجيّة الخبر أن يكون مأخوذاً من أصل معتبر، والمراد منه: الثّابت قطعاً عن ذي أصل عارف بصحيح الحديث وسقيمه، متمكّن من تمييز ما يلزم العمل به من غيره ظاهراً، وبعض الرّوايات المتقدّمة ليس كذلك؛ فإنّ رسالة القطب لم تثبت عنه ثبوتاً شايعاً، فلا حجيّة فيها

---

(1) راجع على سبيل المثال: [البيان في تفسير القرآن: ص٤٠٥، ط٢، النّجف؛ بحوث في علم الأصول، محمد باقر الصّدر: ج٧، ص٣٥٧.

(2) راجع في هذا الصّدد: تعارض الأدلّة، تقريراً لأبحاث السيّد علي السّيستاني، بقلم: هاشم الهاشمي: ص٤٨٧ـ ٥٠٠.

نُقل عنها»[1].

وبغضّ الطّرف عن التّوظيفات الأصوليّة لهذه الرّواية وأضرابها، لكنّنا نعيب ما أقدم عليه المرحوم الخوئي في توظيفها لإبطال الرّوايات الصّحيحة المتّفق على صدورها بمقاييسهم والنّاصة على وجود النّقص في نسخة القرآن البعديّة؛ إذ لا يُعقل أن تُردّ هذه الرّوايات المرويّة بالأسانيد الصّحيحة الواردة في أمّهات الكتب المعتبرة بأمثال هذه الرّواية الّتي خلت منها عموم الكتب الاثني عشريّة المتقدّمة وتعاني من المشاكل آنفة الذّكر، وكيف تنازل المرحوم الخوئي عن مبانيه المتشدّدة في التّصحيح والتّضعيف وبادر لاعتماد رواية يعاني كتابها وسندها من هذه الهنات الكثيرة[2]، على أنّ الكلام هو: في نقص نسخة القرآن نفسها، فكيف يُصار إلى النّسخة نفسها لإثبات تمامها، فتأمّل!!

١٢ـ تأملات في نسخة جامعة برمنغهام الأخيرة

في تموّز "٢٠١٥م" أقدمت طالبة دكتوراه في جامعة برمنغهام البريطانيّة على دراسة بعض الأوراق المخطوطة المتوافرة في مكتبة الجامعة والّتي كتبت عليها بعض الآيات القرآنيّة الأخيرة من سورة مريم وتلتها بعض الآيات من سورتي طه ومن ثمّ الكهف، وقد تمّ إجراء اختبارات لها عن طريق الكربون المشع في جامعة أوكسفورد، وأظهرت النّتائج عودة جلود هذه المخطوطات ـ

---

(١) مناهج الأحكام، ملا أحمد النّراقي، بحث التّعادل والتّراجيح في آخر الكتاب، نسخة خطيّة، والطّبعة الحجريّة: ص٣١٨.

(٢) أقصد رواية القطب الرّاوندي المتقدّمة.

والّتي احتملوا كونها من الغنم أو الماعز - إلى الفترة ما بين: "٥٦٨م" و "٦٤٥م"، بمعنى أنّها تعود إلى فترة ولادة وبعثة وهجرة النّبيّ "ص" وحتّى أوائل خلافة عثمان بن عفّان، وبهذا حاولوا أن ينسبوها إلى مرحلة عثمان والّتي كتبت فيها نسخ القرآن وعمّمت كما أسلفنا، ويضعوا نهاية علميّة للشّكوك والتّساؤلات الّتي تُثار حول مدى تطابق النصّ القرآني الواصل مع النصّ الصّوتيّ المعهود.

لكنّ هذا الكلام لم يكن دقيقاً في النّتيجة الّتي رتّبوها عليه كما نصّ على ذلك بعض خبراء المخطوطات، وبغية إلقاء بعض الضّوء على هذه الحقائق يحسن بي إيجاز شيء عن تاريخ اكتشاف هذه المخطوطة وملاحظات الخبراء على النّتائج الّتي أُشيعت مؤخّراً حولها.

تُعدّ هاتان الورقتان جزءاً من مخطوطة مينغانا في الجامعة الّتي تضمّ أكثر من ثلاثة آلاف وثيقة من وثائق الشّرق الأوسط كان قد جمعها ألفونس مينغانا في عشرينيّات القرن المنصرم، وهو قسّ كلداني ولد بالقرب من الموصل سنة: "١٨٧٨م"، وتوفّي سنة: "١٩٣٧م"، وتمّ دعمه للقيام بهذه المهمّة في الشّرق الأوسط من قبل إدوارد كادبوري المتوفّى سنة: "١٩٤٨م" الّذي هو أحد أحفاد مؤسّسي شركة شوكلاتة كادبوري المعروفة، وقد بقيت الورقتان غير معترف بهما في مكتبة جامعة برمنغهام حتّى لحظة الدّراسة الّتي كشفوا عنها.

وقبل نقل تعليق خبراء المخطوطات على نتائج هذه الدّراسة ينبغي أن ننقل جملة من الحقائق الّتي أكّدوا عليها ومنها: عدم وجود أيّ نسخة مؤرّخة من القرآن تعود إلى القرون الثّلاثة الأولى من الهجرة رغم وجود ما يتجاوز

المئتين وخمسين ألفاً من الشّظايا والأوراق المختلفة من القرآن والمنتشرة في جميع أنحاء العالم؛ لأنّها جميعاً ـ حسب قول هذا الخبير ـ لا تحمل تاريخاً محدّداً ولم يجرؤ ناسخ واحد على كتابة اسمه وتاريخ نسخه للقرآن أصلاً في القرون الثّلاثة الأولى، ومن ثمّ تحدّى بشدّة أن يُقدّم له دليل واحد على ورقة يمتدّ تاريخها إلى ما بين عامي: "٤٠هـ" و "٢٥٠هـ"، كما نوّه أيضاً: إلى أنّ اختبار C14 أمر مشكوك فيه بسبب التلوّث في الغلاف الجوّي وحرفة صناعة الورق في الشّرق، وإنّ القرآن كان منذ بداية الوحي يعتمد على الذّاكرة فقط واستمرّ بهذه الطّريقة أيضاً، وكلّ ما يُقال من العثور على ورقة تعود إلى قرآن عثمان هو عار عن الصحّة تماماً.

ورغم الدقّة الّتي تحدّث عنها كشف الكربون المشع والّتي وصلت إلى: "٩٥.٤٪" في الكشف عن تاريخ هاتين الورقتين، لكنّ هذا الكشف لا يعدّ دقيقاً وتتغيّر نتائجه تبعاً لتغيّر المختبرات أيضاً كما نصّ على ذلك البروفيسور غابريل رينولدز في الملحق الأدبيّ للتّايمز، وهذه المتغيّرات تشمل تاريخ الكربون وحجم العينّة وكيفيّة التّعامل معها ومعدّل التسوّس الّلوغاريتمي ونسب الكربون في الغلاف الجويّ في فترات مختلفة من التّاريخ، ولو تمّ الفحص بشروطه المعروفة فإنّه سيقرّر لك تاريخ حياة الحيوان صاحب الجلد لا تاريخ كتابة المكتوبات الّتي عليه.

وعلى هذا الأساس: ذهب بعضهم إلى أنّ الورقتين ـ محلّ البحث ـ تعودان إلى نهاية القرن الثّاني وبداية القرن الثّالث إن لم يكن لاحقاً، وقد تمّ غسلها وتنظيفها بصورة احترافيّة وكُتب عليهما من جديد، ولا يوجد أيّ دليل

على أنّ أجزاء هذه الرقائق هي أقدم من النصّ نفسه كما يُدّعى؛ فجميع خصائصها: من الخطّ، والتّنقيط، والحبر الأحمر والذّهبي، وكذا الفواصل بين الآيات وتقسيم السّور... إلخ تشير إلى أنّها كتبت على جلد أقدم من الخطّ نفسه، وليس كما يدّعون، ولهذا ذهب بعض خبراء المخطوطات إلى عدم إمكانيّة التأكّد من فرضيّة كتابة هذه الأوراق بالقرب من وقت نبيّ الإسلام، وكان على الجامعة أن تبادر لفحص الحبر لا الجلد الّذي كتبت عليه؛ فالجلد المكتوب عليه ربّما يكون قديماً، لكنّ الآيات كتبت لاحقاً"[1].

والمؤسف: أنّ آخر شيء يُهتمّ به في أمثال هذه البحوث هو العلم؛ إذ يبدو أنّ المسألة إعلاميّة صرفة تبنّتها بعض الجهات والأحزاب السُّنيّة بمزيج من العواطف والمشاعر الإسلاميّة الّتي تريد تصحيح المقولات الإيمانيّة في واقع جماهيرها، وقد وفّرت دعاية تجاريّة استقطبت سياحة وزيارات ومؤتمرات للمعنيّين بها، كما ساهم في دعمها جملة من الأساتذة في هذه الجامعة دون دراية وفحص وبعضهم من المسلمين أيضاً.

---

(1) راجع في هذا الصّدد كتاب: القرآن الكريم من التنزيل إلى التدوين، والّذي هو حاصل المؤتمر الّذي عقدته مؤسّسة الفرقان بمشاركة مجموعة من الباحثين لهذا الغرض، وراجع أيضاً:

Palaeographical Aspects of Qur'anic Manuscripts and the Qur'anic Fragments of the University of Birmingham, Qasim Al-Samarrai.

خاتمة ونتائج

١ـ مرتكزات الاستشكال في الجمع القرآني

ربّما يتوهّم قارئ: إنّكم عمدتم إلى ذكر نصوص تحريف القرآن من أجل مناقشة فكرة الإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة وبالتّالي إبطالها، لكنّا نراكم توسّعتم في ذلك وبدأتم تأكيد فكرة التّحريف من خلال الاستشكال في موضوع الجمع القرآني، أ ليس هذا نقض لغرضكم؟!

وفي مقام رفع مثل هذا التّوهّم أقول: لا ملازمة بين الإيمان بعدم تطابق القرآن المنُزل أو الصّادر مع نسخة القرآن المتداولة، وبين الإيمان بالإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة بالضّرورة؛ وذلك لأنّ الإنسان قد يفحص طريقة جمع نسخة القرآن المتداولة من خلال ما ورد من أخبار حولها وسياقات سيرة الرّسول "ص" أيضاً، فلا يمكن له الجزم بتطابقها مع القرآن النّازل أو الصّادر منه "ص"؛ وذلك ببيانات متنوّعة أبرزها:

أوّلاً: إنّ في هذه النّسخة المتداولة نصوصاً مرتبطة بيوميّات الرّسول "ص" وحروبه ومعاركه، وهذه النّصوص ليست من القرآن الموصى باتّباعه، بل هي بنت لحظتها فقط.

ثانياً: إنّ هذه النّسخة المتداولة لم تُراع التّرتيب الواقعيّ في داخل الآيات نفسها فضلاً عن التّرتيب بين السّور، وهذا الأمر يُمكن تلمّسه بوضوح في

آيات عدّة.

ثالثاً: إنّ في هذه النّسخة أخطاءً نحويّة أثبتت النّصوص الرّوائيّة كونها من الكُتّاب.

رابعاً: إنّ هذه النّسخة المتداولة لم تكن بإشراف المصنّف نفسه أو من منح صلاحيّة ذلك إذا جازت مثل هذه التّعابير، وبالتّالي: فإنّها غير مضمونة الحقّانيّة بكلّ تأكيد ما لم نُثبت ذلك بدليل، وهو غير ثابت في المقام.

أجل؛ جميع ما تقدّم لا يُنتج البتّة: إنّ هناك نصوصاً قرآنيّة حول الإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة وشخوصها قد وردت في أصل القرآن المُنزل أو الصّادر من النّبيّ الأكرم "ص" وقد عمدت اللّجنة المُشرفة على جمع القرآن إلى حذفها كما هو مفاد النّصوص الرّوائيّة المتواترة عندهم والصّادرة من بعض أشخاص هذه الإمامة الاثني عشريّة، فمثل هذا البيان لا دليل عليه، فضلاً عن ابتلائه بإشكاليّة عدم إمكان إثبات إمامة الشّخص من خلال رواياته ومرويّاته، ودعوى توافر القرآن الحقيقيّ على إثبات إمامة الشّخص من أبرز مصاديق هذه الآليّة الخاطئة، وقد أوضحنا سابقاً ضرورة إثبات حجيّة قبليّة للأئمّة "ع" لكي يصحّ الاستناد إلى كلماتهم، ومن هنا قلنا: إنّ من يؤمن بهذا السّنخ من الإمامة لا طريق له إلّا الإيمان بالتّحريف القرآني ولو بمعنى النّقص والتّصحيف، وهذا ما يتلمّسه الباحث المحايد بوضوح من خلال قراءة الأكثر من ألف رواية الّتي جمعها المحدّث النّوري المتوفّى سنة: "١٣٢٠هـ" في كتابه "فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب".

وأخيراً: أتمنّى على النّابهين أن يتفطّنوا إلى أنّ معالجتنا لإشكاليّة الجمع

القرآنيّ لا تنحصر في استهداف الإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة وبيان عدم تطابق الظّاهر مع الباطن في نصوص المراجع الاثني عشريّة وفقهائها فقط، وإنّما تذهب إلى ما هو أعمق من ذلك وتحاول إعادة قراءة حقيقة المرجعيّات المعرفيّة لفهم الدّين وإيجاد حالة تواؤم كاملة بينه وبين القيم الأخلاقيّة العالية.

٢ـ طريقة فهم الآيات وجمع القرآن البعدي

ما دام المسلمون مجمعين ـ إلّا الشّواذ من الاثني عشريّة المعاصرين ـ على أنّ الرّسول الأكرم "ص" قد ذهب إلى ربّه ولم يجمع القرآن النّازل بين دفّتين على الإطلاق، بل كان متناثراً وموزّعاً: ما بين مكتوب على الرّقاع والأكتاف والعسب، وما بين محفوظ في صدور الرّجال، أقول: ما دام الأمر كذلك فلا معنى حينئذٍ لأنّ نفهم الآيات القرآنيّة الّتي تشتمل على مفردات من قبيل: الكتاب؛ القرآن؛ الذّكر، وأضرابها، على أنّ المقصود منها نسخة القرآن المجموعة بين دفّتين بعد وفاة الرّسول الأكرم "ص" وبعد انتهاء عصر التّنزيل، والّتي كانت بسبب اقتراح قدّمه عمر بن الخطّاب ووفقاً لآليّات بدائيّة جدّاً؛ وعلينا أن نفسّر هذه المفردات بما يناسب المقصود منها في لحظتها وزمان صدورها النّجوميّ التّدريجيّ، دون تجوّز أو عناية بعديّة ساقطة عن الاعتبار، أجل؛ هذه مسلّمة من لا يفهمها يقع في مطبّات معرفيّة كارثيّة يسحق فيها على جميع أدوات البحث العلمي تحت ذريعة هوس الإيمان والتّديّن المغلوط.

٣ـ ما هو القرآن الموصى بالتمسك به؟!

المنهج الاجتهاديّ المختار لا يرى وجود أيّ دليل يقرّر: إنّ النّصوص

النّبويّة الآمرة بالتّمسّك بالكتاب أو القرآن ـ على فرض صحّة صدورها ـ تقصد عموم القرآن بصيغته وطريقة ترتيبه المتداولة؛ وذلك لأنّ هذا الكلام مبنيّ على مصادرة لم يُبرهن عليها مفادها: إنّ نسخة القرآن المتداولة هي عين النّسخة الّتي كانت بين يديّ الرّسول الأكرم "ص" وعناها في نصوصه الآنفة وانصرفت إطلاقات نصوصه إليها هذا إذا قلنا بوجودها، ومثل هذه الدّعوى لم تثبت بدليل معتبر البتّة بل الدّليل على خلافها.

وفي هذا السّياق يُفتح البحث جليّاً للتّفريق ما بين الآيات القرآنيّة السّاكنة والآيات القرآنيّة المتحرّكة كما اصطلحنا سابقاً؛ وإنّ مقصود تلك النّصوص الآمرة بالتّمسّك بالكتاب أو القرآن على فرض صدورها هو الآيات من النّوع الثّاني لا الأوّل، وبهذا نتخلّص من مساعي تجميد جملة وافرة من الآيات القرآنيّة أو تقييدها أو تخصيصها أو غير ذلك من أمور انسياقاً مع قواعد صناعيّة مذهبيّة معروفة؛ وذلك لأنّها آيات مرتبطة بيوميّات النّبي "ص" وتدبيراته الآنيّة، وهذه مشكلة أخرى غير مشكلة تحريف القرآن.

نعم؛ تبرز هنا مشكلة يمكن أن نعدّها جزئيّة وفقاً لمنهجنا الاجتهاديّ وهي: ما هو المعيار الّذي يُمكن الرّكون إليه للتّفريق بين الآيات السّاكنة والآيات المتحرّكة؟ لكنّ إجابة مثل هذا السّؤال سابقة لأوانها، وينبغي توفير مقدّمات كثيرة من أجل تهيئة قبولها والبرهنة عليها.

٤ـ عدم دستوريّة القرآن الدّائميّة ومثال تطبيقيّ

حينما يقرأ المسلم القاطن في شمال الدّول الإسكندنافيّة: النّصوص

القرآنيّة الحاثّة على ضرورة إقامة الصّلاة، فلا يجد فيها ما يوضّح معناها وكيفيّتها، ولا ما يُسمّى بأركانها ولا أجزائها، وكلّ ما يجده هو الحثّ على إقامتها وفي توقيتات خاصّة؛ حيث جاء قوله تعالى: «إنّ الصّلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً»(١)، و «أقم الصّلاة: «لدلوك الشمس؛ إلى غسق الليل؛ وقرآن الفجر؛ إنّ قرآن الفجر كان مشهوداً»(٢).

وحينما يقرأ مثل هذه التّوقيتات يستغرب كثيراً؛ لأنّه يعيش فترة طويلة من الزّمن لا يرى فيها لا طلوع الشّمس ولا زوالها ولا غروبها أيضاً، وبالتّالي: فإذا أراد أن يمتثل لهذه التّوقيات، فكيف السّبيل إلى ذلك؟!

كما أنّه حينما يُريد أن يمتثل لحكم الصّيام المطلوب فلا يجد في القرآن سوى آية: "واتمّوا الصّيام إلى اللّيل"(٣)، لكنّه لا يوجد لديه سوى ليل فقط أو نهار فقط، فكيف السّبيل للامتثال لهذه الفريضة من حيث الابتداء والانتهاء؟!

هذا وغيره من الأمثلة يكشف بوضوح تامّ: عن أنّ السّماء لو كانت مهتمّة ومكترثة وجادّة بكتابة القرآن وجمعه ودستوريّته الدّينيّة الدّائميّة لكان عليها أو منها ذكر توقيتات هذه الأمور العباديّة بالنّسبة لساكني تلك المناطق ولو بنحو الإشارة أو الإحالة، مع أنّ هذا غير موجود جزماً.

إن قلت: إنّ مهمّة هذه الاستثناءات أوكلت قرآنياً إلى النّبيّ "ص" نفسه أو من عيّنه من الأئمّة بناءً على ثبوت هذه الكبرى، وبالتّالي: فعدم وجود ذلك

---

(١) النّساء: ١٠٣.

(٢) الإسراء: ٧٨.

(٣) البقرة: ١٨٧.

بخصوصه في القرآن لا يعني عدم وجود أصله!!

قلت: ورغم عدم وجود مثل هذه الإحالة القرآنيّة بخصوصها، ورغم خلوّ نصوص النّبيّ أو أحد من الأئمّة من إجابة لهذه المشكلة العويصة سوى استظهارات بعديّة من روايات الدجّال والتّقدير ادّعى بعضهم دلالتها على ذلك ورفضها بعضهم وذهب إلى عدم جواز السّكن في تلك المناطق ووجوب الهجرة منها أيضاً[1]، أقول رغم هذا كلّه: لكنّه يعني بوضوح تامّ: أنّ القرآن بصيغته الحاليّة لم يُخلق ليكون دستوراً دينيّاً دائميّاً لعموم البقاع والأصقاع، فثبت المطلوب.

٥ـ الحجية للقرآن المتداول أولا أم لأهل البيت

من الواضحات البيّنات في فنّ المنطق: عدم إمكان الالتزام بحجيّة مؤدّى الشّيء قبل إحراز حجيّة الشّيء نفسه، وعلى هذا الأساس أقول: لا يمكن الالتزام بمؤدّى آية قرآنيّة جاءت في نسخة القرآن المتداولة اليوم إلّا بعد إحراز حجيّة هذه النّسخة في رتبة سابقة، ومن الواضح: إنّنا لا نمتلك دليلاً معتبراً على وجود هذه النّسخة المتداولة من القرآن وبهذه الصّورة من التّرتيب لسورها وآياتها في أيّام رسول الله "ص" ولو بشكل ظاهريّ معلوم لكي يصحّ افتراض حجيّتها القبليّة بل الدّليل على عدمها أدلّ؛ وذلك لأنّها جمعت بعد رحيله "ص" وفقاً لآليّات معروفة وأحرقت عموم المصاحف الأخرى.

---

[1] يمكن العثور على تنظيراتهم في هذا الخصوص في فتاواهم المتعلّقة بالصّلاة والصّوم في البلدان ذات النّهار أو اللّيل الطّويل.

إذا اتّضح ذلك أقول أيضاً: حيث إنّ هذا التّرتيب لم يكن من جهة معصومة تمتلك حجيّة ذاتيّة، أو من جهة ثبتت حجيّتها في رتبة سابقة، فسوف تسقط حجيّة هذه النّسخة عن الاعتبار ما لم نتوسّل بمصحّح لها، ومن هنا فنحن أمام طُرق ثلاثة لتصحيح العمل بهذه النّسخة من القرآن المتداول:

الطّريق الأوّل: الإيمان بأنّ هذه النّسخة هي حاصل جمع الرّسول "ص" نفسه، وهذا الطّريق باطل جزماً؛ لمنافاته للحقائق الرّوائيّة والتّاريخيّة الجزميّة، وإنّما لجأ إليه المرحوم الخوئي ومقلّدته لضيق الخناق فقط؛ انسياقاً مع ادّعائه تضارب أخبار طوائف جمع القرآن بعد الرّسول "ص"، وعرضه المبتسر والمذهبي لها، ويبدو لي: أنّ المرحوم الخوئي ملتفت لعمق المشكلة لذا اختار هذا الطّريق.

الطّريق الثّاني: الإيمان بأنّ هذه النّسخة هي حاصل جمع الصّحابة بعد رسول الله "ص"، وهذا الجمع حجّة بحدّ ذاته؛ لكون عملهم مرضيّ عندهم، وهذا ما يختاره عموم المسلمين تقريباً، لكنّ تصحيحه في المذهب الاثني عشريّ يواجه مشكلة عميقة جدّاً ستتجلّى حين عرضنا لمناقشة الطّريق الثّالث.

الطّريق الثّالث: الإيمان بأنّ هذه النّسخة هي حاصل جمع الصّحابة بعد رسول الله "ص"، إلّا أنّها نسخة ذات مشاكل كثيرة على مستوى النّقص والتّصحيف وغير ذلك، لكنّ حيث إنّ أهل البيت المعروفين "ع" أقرّوها وعملوا بها، فهي تأخذ حجيّة من إقرارهم.

لكنّ هذا الطّريق الثّالث يواجه مشكلة عميقة هي: لا يمكن المصير إلى هذا الطّريق ما لم نثبت حجيّة لإقرار أهل البيت "ع" وقيمة موضوعيّة من غير

طريق رواياتهم ومروياتهم، ومن غير طريق آيات نسخة القرآن المتداولة؛ أمّا الأوّل فواضح لمن تابع إثاراتنا ومنهجنا، وأمّا الثّاني: فلأنّ المفروض أنّ الكلام لا زال قائماً في إثبات حجيّة هذه النّسخة من القرآن، فكيف يُصار لإثبات حجيّتها من خلال إقرار أشخاص هم بحاجة إليه لإثبات حجيّة كلامهم؟!

وعلى أساس هذا التّنظير: تسقط عموم الآيات القرآنيّة المستدلّ بها على إمامة وعصمة وفضل أهل البيت المعروفين "ع" من دائرة الاستدلال من رأس عند أصحاب الطّريق الثّالث المؤمنين بالإمامة الإلهيّة الاثني عشريّة وعرضها العريض، وعليهم أن يتوسّلوا بطريق آخر لتصحيح هذه النّسخة المتداولة من القرآن، ودعوى التّواتر وأضرابه لا تثبت سوى كون هذه النّسخة قد جُمعت بعد رسول الله "ص"، أمّا أن يكون جمعها تحت إشراف معصوم يمتلك حجيّة ذاتيّة أو حجيّة مكتسبة عن غير طريقه فهذا ما يعزّ إثباته.

٦ـ عموم وضيق الرسالة مرتبط بطبيعة معجزاتها

أبرز دليل تُكتشف من خلاله طبيعة نبوّة النّبيّ وسعة وضيق دائرتها هي: لحاظ طبيعة معجزاته؛ فمن كانت معجزاته المدّعاة تخاطب فئة خاصّة ومحدودة من البشر وفي ضمن بقعة جغرافيّة مشخّصة لا يمكن بحالٍ من الأحوال مقايسته بمن كانت طبيعة معجزاته تخاطب عموم بني البشر وتتحدّاهم، وبالتّالي: فمن كانت معجزته بيانيّة لغويّة تخاطب فريقاً محدّداً من قومه تختلف طبيعة نبوّته ـ من الحيث محلّ البحث ـ عمّن كانت معجزته المدّعاة كونيّة شموليّة من قبيل إحياء الموتى.

٧ـ القرآن البعدي ومقاصد الدين الحقيقية

نحن لا نخشى أن نصرّح بمختارنا بوضوح وهو: أنّ جملة من التّعارضات الحاصلة في فهم طبيعة الشّريعة الّتي جاء بها نبيّ الإسلام "ص" يعود سببها إلى طبيعة الجمع البعدي للقرآن والّذي أقدم عليه بعض صحابته وعمّموه على باقي الأمصار وفرضوه بالقوّة حتّى يومنا هذا؛ لأنّهم لم يميّزوا بين الآيات السّاكنة الّتي كانت إلى تهدف إلى تقديم علاجات آنيّة مرحليّة طيلة فترة الرّسالة الّتي نيّفت على العشرين سنة، وبين الآيات المتحرّكة الّتي تتواءم مع عموم المطالب العباديّة العامّة للأديان وتنسجم تمام الانسجام مع المُثل الأخلاقيّة المتّفق عليها بين بني البشر.

وقد تزامن إخفاقهم المتقدّم مع سلوكهم آليّات بدائيّة ساذجة جدّاً في إدراج النّصوص وكتابتها واعتمادها بعد حذف عللها وأسبابها الّتي نزلت أو صدرت من أجلها، فأُدرجت بشكل سرديّ حمل مزيداً من التّكرار واللّا انسجام أيضاً والتّداخل في بعض الأحيان، والّذي قد يكون مبرّراً في لحظته النّاتجة عن سياق الطّبيعة الدّعويّة التّبليغيّة الّتي تستلزم تكراراً وغيره كما نوّهنا في بحوث سابقة، أمّا بعد تحوّله من ظاهرة صوتيّة لظاهرة مكتوبة تريد أن تكون دستوراً دينيّاً دائمياً فينبغي أن تتوفّر جهة سماويّة تميّز ما بين الآني وغيره، وهذا ما لم يحصل بل حصل العكس حتّى على مستوى إدراج المنسوخ أيضاً، وكانت النّتيجة كما ترى: صراع، وقتال، ودماء، وتمذهب سرمديّ يستند إلى نصوص القرآن البعديّ نفسه وإلى المقولات الدّينيّة والمذهبيّة المشتقّة منه.

آمل أن تكون هذه الدّراسة قد خطت خطوة بسيطة ومتواضعة جـدّاً في طريق إعادة الحياة إلى مقاصد الأديان العليا والّتي تهدف ـ كما يُفترض وينبغي ـ للحفاظ على المبادئ العليا للعقل الأخلاقي من الانـدراس والضّـياع، والّتـي ينبغي أن تكون مسيرة البشريّة العاقلة متجّهة في تكاملها إليها... هـذا ونسـأله تعالى أن يوفّقنا لما فيه الخير والصّلاح، وأن يمكّننا من تعميق هذه الأفكار بعـد توفّر حواضنها ولو على مستوى إمكانيّة تصوّرها والتّفكير فيها فقط.

فهرس الكتاب



بحوث تنويرية جادة تحمل أسئلة مقلقة حول أصل اهتمام السماء بكتابة القرآن ودستوريته الدائمة

لم تكن السَّماء مهتمّة ولا مكترثة ولا جادّة في تحويل القرآن من مادّة صوتيّة إلى مادّة مكتوبة محرّرة بين جلدين، فضلاً عن أن تكون قاصدة لتحويل هذه المادّة الصّوتيّة . والّتي نزلت أو صدرت في فترة نيّفت على العشرين سنة لأسباب جملة منها آنيّة مختلفة ومتنوّعة . إلى دستور دينيّ دائميّ لعموم البقاع والأصقاع حتّى نهاية الدّنيا، ولهذا رحل رسول الإسلام ص إلى ربّه ولم يكتب القرآن بنفسه ولا بإشرافه المباشر ولم يجمعه أصلاً، كما لم يكتبه غيره بجميع آياته أيضاً، وإنّما أُنجزت هذه المهمّة بعد وفاته إثر بدعة أطلقها الخليفة الثّاني عمر بن الخطّاب، ولهذا جاءت تسمية هذا الكتاب: القرآن البعدي.



ISBN 978-1-9898656-9-9

9 781989 865699

دار التجديد للطباعة والنشر
بيروت - لبنان
رقم تلفون: 437 612 81 961+